جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

التوحيد المحاسبي وفقا لـ IAS/IFRS – حالة عقود الإيجار IAS 17

من إعداد الطالبة:
يعقـــوب مـــروة

تحت إشراف الأستاذ:
د. محمـــد رمضانـــي

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. ولد محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
2. د. رمضاني محمد	أستاذ محاضر – ب–	مشرفا مقرّرا
3. بن زيدان ياسين	أستاذ مساعد – أ –	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة 2014 / 2015

الفهرس

المقدمة العامة 01

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية

مقدمة 05

المبحث الأوّل:مدخل إلى المعايير المحاسبية الدولية **06**

المطلب الأوّل: تعريف المحاسبة الدولية وأهميتها 06

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمحاسبة الدولية 08

المطلب الثالث: أهداف والعوامل المؤثرة في المحاسبة الدولية 10

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية **12**

المطلب الأوّل: نظرة عن المعايير المحاسبية الدولية 12

المطلب الثاني: الهيئات الدولية المختصة في إصدار المعايير المحاسبية الدولية 14

المطلب الثالث: كيفية إصدار المعايير المحاسبية الدولية 17

المبحث الثالث: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مستوى عالمي **22**

المطلب الأول: تجارب بعض الدول الغربية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية 22

المطلب الثاني: تجارب الدول العربية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية 24

المطلب الثالث: الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية 25

الفصل الثاني مسار عملية التوحيد المحاسبي

مقدمة 28

المبحث الأوّل: مفاهيم عامة حول التوحيد المحاسبي **29**

المطلب الأوّل: مفهوم التوحيد ومستوياته 29

المطلب الثاني : النماذج المحاسبية للتوحيد المحاسبي الدولي 31

المطلب الثالث : استراتيجيات التوحيد المحاسبي 34

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وفقا لـ IAS/IFRS **37**

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المال الدولية IASC 37

المطلب الثاني: المبادئ العامة لعرض القوائم المالية: 37

المطلب الثالث:القوائم المالية الواجب عرضها وإعدادها 39
المبحـــث الثالـــث: الاتجـــاه المحاسبـــي فـــي الجزائـــر 41
المطلب الأوّل: التطور المحاسبي في الجزائر 41
المطلب الثاني: المخطط المحاسبي الوطني وملائمته للأوضاع الاقتصادية في الجزائر 42
المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي 44
خلاصة الفصل: 46

الفصل الثالث: محاسبة عقود الإيجار

مقدمـــة 47
المبحـــث الأول: مفاهيـــم عامـــة حـــول عقـــود الإيجـــار 48
المطلب الأول: نشأة عقود الإيجار 48
المطلب الثاني: تعريف عقود الإيجار وخصائصه
المطلب الثالث: أشكال الائتمان الإيجاري(أنواعه)
المبحث الثاني: المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار
المطلب الأوّل: معالجة عقود الإيجار وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (IAS17)
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لـــ (SCF):
المطلب الثالث: مدى توافق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بين (IAS17) و(SCF):
المبحث الثالث : دراسة و تحليل الاستبيان
المطلب الأوّل: تحضير الاستبيان
المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية
المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان
خاتمة الفصل
الخاتمة العامة

قائمة الأشكال

العنوان	الرقم
الشكل 1-1: العلاقة بين المحاسبة و عملية اتخاذ القرارات	08
الشكل 1-2: الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	17
الشكل 1-3: كيفية اصدار المعايير المحاسبية الدولية	19
الشكل 2-2: استراتيجيات التوحيد المحاسبي	35
الشكل 3-1: الشروط الأساسية لتصنيف عقود الإئتمان الإيجاري	58
الشكل رقم 3-2: نسبة أفراد العينة حسب المنظمة التي ينتمون إليها	73
الشكل رقم 3-3: نسبة أفراد العينة حسب مناصبهم	74
الشكل3-4: نسبة أفراد العينة حسب خبرتهم	75
الشكل رقم 3-4: نسبة أفراد العينة حسب مدى تناسب منصبهم مع تخصصاتهم	76
الشكل رقم 3-6: نسبة أفراد العينة تبعا لقيامهم بتكوين تحسين مستوى في المحاسبة	77
الشكل رقم 3-7: نسبة أفراد العينة حسب إطلاعهم على المعايير المحاسبية الدولية	78
الشكل رقم 3-8: نسبة أفراد العينة حول ما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساعد على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي	79
الشكل رقم 3-9: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول متابعة المعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات	80
الشكل رقم 3-10: نسبة أفراد العينة حسب مدى توافق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق المحاسبي	81
الشكل رقم 3-11: نسبة أفراد العينة حول مدى تأثير تطبيق م م د على الممارسة المحاسبية في الجزائر	82
الشكل رقم 3-12: نسبة أفراد العينة حسب درجة التزام المؤسسات بتطبيق م م د	83
الشكل رقم 3-13: نسبة أفراد العينة تبعا للكيفية الملائمة لتطبيق م م د	84
الشكل رقم 3-14: نسبة أفراد العينة تبع لموقفهم من المعايير المحاسبية الدولية	85
الشكل رقم 3-15: نسبة أفراد العينة لأحسن إستراتيجية للتوحيد المحاسبي	86
الشكل رقم 3-16: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول SCF	87
الشكل رقم 3-17:نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كانت فترة صدور SCF وإلزامية تطبيقه كافية	88
الشكل رقم: 3-18: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول إعداد القوائم المالية	89
الشكل رقم 3-19: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذ كان المشرع صائبا في الإصلاح الذي قام به	90
الشكل رقم 3-20: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حوول جودة المعلومات المالية	91
الشكل رقم 3-21: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول عقود الإيجار	92
الشكل رقم 3-22: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول أسباب لجوء المؤسسات إلى التمويل التأجيري	93
الشكل رقم 3-23:نسبة أفراد العينة حسب آرائهم إذا ما كان التمويل التأجيري أحسن من القرض البنكي	94
الشكل رقم 3-24: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كان PCN قدّم امتيازات فيما يخص عقود الإيجار	95
الشكل رقم 3-26: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول تأثير SCF على عقود الإيجار	96
الشكل رقم 3-27: نسبة أفراد العينة حول ما إذا كان التمويل التأجيري بديل لتمويل المؤسسات	97
الشكل رقم 3-26: نسبة أفراد العينة حسب آرائهم حول الأحكام الخاصة بعقود الإيجار	98

قائمة الجداول

العنوان	الرقم
الجدول 2-1: الاختلافات الرئيسية بين النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني والأوروبي	33
الجدول 2-2: خصائص، إيجابيات وسلبيات استراتيجيات التوحيد المحاسبي	36
الجدول 3-1 : المقارنة بين التأجير التمويلي والتشغيلي	53
جدول 3-2 : أهم الاختلافات بين المعيار (17) الأصلي والمعيار (17) المعدّل	54
الجدول رقم 3-3: عدد الاستمارات الموزعة و المعتمدة	72
الجدول رقم 3-4: تصنيف أفراد العينة تبعا للمنظمة التي يعملون لحسابها	72
الجدول رقم 3-5: تصنيف أفراد العينة حسب مناصبهم	73
الجدول رقم 3-6: تصنيف أفراد العينة حسب خبرتهم	74
الجدول رقم 3-7: تصنيف أفراد العينة حسب مدى تناسب مناصبهم مع تخصصهم	75
الجدول رقم 3-8: تصنيف أفراد العينة حسب قيامهم بتكوين تحسين مستوى في المحاسبة	76
الجدول رقم 3-9: تصنيف أفراد العينة حسب إطلاعهم على المعايير المحاسبية الدولية	78
الجدول رقم 3-10: تصنيف أفراد العينة حول ما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يحقق التوافق	79
الجدول رقم 3-11: نسبة أفراد العينة تبعا لمتابعتهم للمعايير المحاسبية الدولية	80
الجدول رقم 3-12: تصنيف أفراد العينة حسب مدى توافق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق المحاسبي	81
الجدول رقم 3-13: تصنيف أفراد العينة حول مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الممارسة المحاسبية في الجزائر	82
الجدول رقم 3-14: تصنيف أفراد العينة سب درجة التزام المؤسسات بتطبيق م م د	83
الجدول رقم 3-15: تصنيف أفراد العينة تبعا للكيفية الملائمة لتطبيق م م د	84
الجدول رقم 3-16: تصنيف أفراد العينة تبعا لموقفهم من التوافق المحاسبي الدولي	85
الجدول رقم 3-17: تصنيف أفراد العينة تبعا لأحسن إستراتيجية للتوحيد	86
الجدول رقم 3-18: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حولSCF	87
الجدول رقم 3-19: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كانت فترة صدور SCF وإلزامية تطبيقه كافية	88
الجدول رقم 3-20: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول إعداد القوائم المالية	89
الجدول رقم 3-21: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذ كان المشرع صائبا في الإصلاح الذي قام به	90
الجدول رقم 3-22: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول المعلومات المالية	91
الجدول رقم 3-23: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول عقود الإيجار	92
الجدول رقم 3-24: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول أسباب لجوء المؤسسات إلى التمويل التأجيري	93
الجدول رقم 3-25: تصنيف أفراد العينة حسب آرائهم إذا ما كان التمويل التأجيري أحسن من القرض البنكي	94
الجدول رقم 3-26: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كان PCN قدّم امتيازات فيما يخص عقود الإيجار	95
الجدول رقم 3-27: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول تأثير SCF على عقود الإيجار	96
الجدول رقم 3-28: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كان التمويل التأجيري بديل لتمويل المؤسسات	97
الجدول رقم 3-29: تصنيف أفراد العينة حسب آرائهم حول الأحكام الخاصة بعقود الإيجار	98

مقدمة عامة

شهد العالم تطورات اقتصادية متلاحقة خلال الرّبع الأخير من القرن الحالي كان لها انعكاسات واضحة على بيئة الأعمال والتنظيمات الاقتصادية التي تضمنها، فامتدت نشاطات بعض الوحدات الاقتصادية لتتجاوز الحدود الإقليمية وانتشرت فروعها في مختلف أنحاء العالم، وظهرت تكتلات اقتصادية عملاقة وتزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية، كل هذه العوامل بالإضافة إلى اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى وما ينتج عنها من مخاطر أدت إلى تزايد الاهتمام بالتوحيد المحاسبي الذي يؤدي إلى توحيد اللّغة وتبني مفاهيم ومصطلحات وتعار يف واحدة، وتوحيد المبادئ و طرق العمل وإعداد المعلومات و الإفصاح عنها وتوحيد أشكال القوائم المالية وإنتاج معلومات مفيدة ذات مصداقية قابلة للمقارنة، تساعد مستخدميها على اتخاذ القرار وتوفير قوائم ماليو ملائمة مقبولة دوليّا، وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الكيانات والتكتلات الاقتصادية والدّول التي ترغب في تطوير نظامها المحاسبي لتواكب متطلبات العصر .

وقد انتشرت هذه المعايير في العديد من دول العالم ومن بينها دول الإتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأسيوية والإفريقية ومنها الجزائر التي سارعت لمواكبة هذه التطورات، خاصة مع التحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني بالانتقال من نظام الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، وما تستلزمه هذه التحوّلات من إصلاحات عديدة ومن بينها إصلاح النظام المحاسبي ليستجيب لمتطلبات هذا الانتقال .

وبما انّ الائتمان الإيجاري يلعب دورا بارزا في تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية من خلال منح أصحاب المشروعات فرصا إضافية لتمويل استثماراتهم. كما يوجد اهتمام متزايد في مجال الدراسات المحاسبية في محاولة لإرساء مجموعة من المعايير التي تحكم المحاسبة عن عقود الائتمان الإيجاري، بهدف تحقيق الاتّساق في المعالجة المحاسبية في سجلات ودفاتر المؤجرين والمستأجرين، وضمان الإفصاح عن المركز المالي بما يتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛و ينص المرجع المحاسبي الدولي الخاص بمعايير المحاسبة الدولية على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني بحيث تكون القيود المحاسبية بمثابة مرة عاكسة للنشا الاقتصادي للمؤسسة، حيث أصبح يعتمد على مقياس استعمال وتحويل المخاطر لاتخاذ القرار بشأن تسجيل ملك ما ضمن الأصول من عدمه، وهذا ما تجسّد في محاسبة الائتمان الإيجاري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم17 .

إنّ توسّع استعمال هذا الأسلوب من أساليب التمويل الحديثة، أدى بالجزائر على غرار العديد من الدول إلى وضع قواعد تشريعية تنظم هذه العملية من خلال العمل على ترقية الممارسة العملية للائتمان الإيجاري، كما وعزّزت ذلك محاسبيا من خلال تطبيق النظام المحاسبي المال.

إشكالية البحث:

ففي هذا الإطار جاء هذا العمل للإجابة على التساؤل التالي :

" إلى أي مدى تتوافق عملية التوحيد المحاسبي للمعايير المحاسبية مع متطلبات اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ؟" .

الأسئلة الفرعية:

سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- مـــا هي أسباب نشوء المعايير المحاسبية الدولية ؟
- مـــاذا نعني بعملية التوحيد المحاسبي وما هي الجهود المبذولة لأجل ذلك ؟
- مـــا مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدّولية في البيئة الجزائرية ؟
- مـــا مفهوم ايجار التمويلي ؟ وما طبيعته ؟
- كيـــف تتم معالجة التقييم و التسجيل المحاسبي للائتمان الإيجاري وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ؟

فرضيات البحث:

- ظهرت الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية كاستجابة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ظل العولمة الاقتصادية وتنامي دور و نفوذ الشركات متعددة الجنسيات؛
- عملية التوحيد المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية يدعم شفافية ووضوح المعلومة المالية ؛
- المعلومة التي ينتجها النظام المحاسبي الجزائري لا تتمتع بكافة الخصائص التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولي؛
- هناك توافق بين المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري في النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي رقم من حيث متطلبات القياس و الإفصاح.

مبرّرات إختيار الموضوع :

يمكن تلخيص مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية :

- الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة مواضيع ذات الصلة بالمعايير الدولية باعتبارها ضمن مجال تخصصي.
- مواكبة هذا الموضوع للتطورات الاقتصادية على المستوى المحلي في السنوات الأخيرة ألا وهي تبني النظام المحاسبي المالي.

أهمية الموضوع :

تتجسد أهمية الموضوع في تغطيته لمفهوم المعايير المحاسبية الدولية وعملية التوحيد المحاسبي التي كانت كنتيجة لظروف فرضتها الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة،والتي تطلبت مجموعة من

الإصلاحات تتعلق بالمحاسبة باعتبارها نظام المعلومات الأساسي في المؤسسة،كما أن الائتمان الإيجاري يعتبر أحد أهم مصادر التمويل المساهمة في تطوير وتشجيع المؤسسات خاصة منها الصغيرة و المتوسطة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات وذلك من خلال :

1. إبراز اختلاف الأنظمة المحاسبية و الأسباب التي أدت إلى ضرورة التوحيد.
2. التعرف على مفهوم التوحيد المحاسبي ودوافع تطبيقه؛
3. الجهود والتجارب الدولية في مجال التوحيد؛
4. التطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية و طرق إصدارها؛
5. التطرق إلى التجربة الجزائرية في محاولة تطبيق المعايير الدولية؛
6. تحديد مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإئتمان الإيجاري.

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية والوصول إلى الأهداف المرجوة تتم معالجة موضوع البحث من خلال الاستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة،سنعتمد على المنهج الوصفي عند تناول التطور التاريخي للمحاسبة الدولية وعند استعراض نماذج التوحيد وانتشار المعايير المحاسبية الدولية كما صوف نعتمد على المنهج التحليلي المقارن عند دراسة مدى الالتزام بالمعايير الدولية.

الدراسات السابقة :

- **دراسة 2004 – مداني بن بلغيث بعنوان:** أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2004، هدفت الدراسة إلى إبراز:

أهمية التوحيد المحاسبي الدولي في إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في مختلف الدول ومدى هذا الإصلاح والسبل الكفيلة بتفعيله ليتلاءم مع الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر.

نجاح عملية التوحيد بما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة، يمر حتما عبر تبني إستراتيجية توحيد تأخذ بعين الاعتبار أعمال هيئات التوحيد العالمية.

- **دراسة 2010– بورويسة سعاد بعنوان:** أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية) الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم بجامعة منتوري بقسنطينة، سنة 2010، هدفت الدراسة لإبراز آثار الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الممكن حدوثها على المستوى الداخلي والخارجي للمؤسسة الاقتصادية.
- **دراسة 2008 – حواس صلاح :** التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية وأثره على مهنة المدقق البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر لسنة 2008، تطرق الباحث فيها إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية، وبين تأثير هذه المعايير على مهنة تدقيق الحسابات، كما قام بعملية مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال العالمية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر لهذه المعايير على مهنة تدقيق الحسابات، ولكن وحسب رأينا كان بالإمكان القيام بدراسة ميدانية من أجل تدعيم وإثبات فرضيات البحث.
- **دراسة 2012 – أمينة بوفرح** : أثار المعالجة المحاسبية لائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري على المؤسسة الاقتصادية" مذكرة ماجستير قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

تطرقت إلى العديد من التعاريف منها التعريف الأنجلوساكسوني الذي يشمل الأمريكي، الإنجليزي واللاتيني والمتمثل في التعريف الفرنسي، لتستخلص الباحثة نتيجة مفادها أن الائتمان الإيجاري في الفكر المعاصر يعتمد على فكرة أساسية وهي أن الأصول الرأسمالية في شكل عقارات أو منقولات تحقق أرباحا نتيجة استخدامها وليس نتيجة لملكيتها فقط.

- **دراسة 2011 – حجاج منال:** الاعتماد الايجاري بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم 08 بالتطبيق على حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم التجارية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.

خطة وهيكل البحث :

تبعا للأهداف المسطّرة لهذا البحث ولمعالجة الإشكالية واختبار لفرضيات سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الفصل الثاني: " الاطار النظري والمفاهيمي للمعايير المحاسبة الدولية " سنتناول من خلال هذا الفصل معايير المحاسبة الدولية من حيث النشأة، المفهوم والهيئات المكلّفة لإعداد هذه المعايير وكذلك سنقوم بعرض هذه المعايير بعد تصنيفها للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بها.

الفصل الثاني : "مسار عملية التوحيد المحاسبي " سنحاول التعرف على مفهوم وأهمية عملية التوحيد ومختلف الهيئات المشرفة على هذه العملية.

الفصل الثالث : "محاسبة عقود الإيجار" وهذا الفصل خصص لإجراء دراسة عن عقود الإيجار ومحاولة إجراء مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 ومعالجة النظام المحاسبي المالي لعقود الإيجار.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية

مقدمة:

إن التطور المستمر في قطاع الأعمال أدى إلى ظهور موضوعات جديدة تتطلب متابعة من الفكر المحاسبي وتؤدي في نفس الوقت إلى تطوير النظم والقواعد المحاسبية لتستجيب لتلك التغيرات الجديدة في التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة،وهذا ما مهّد إلى ظهور ما يسمى بالمحاسبة الدولية وكذلك المعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ والقواعد المحاسبية على مستوى العالم وبهذا انطلقت العديد من المحاولات الرائدة بغية تعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، وهذا من خلال عمليات الإصلاح التي قامت بها العديد من الدول، فهناك بعض الدول التي انتهجت تجربة التوافق ومنها من تبنت وطبقت المعايير لمحاسبية الدولية كما هي.

ومن خلال ما تقدّم، سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتناول:

المبحث الأوّل: مدخل إلى المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية على المستوى العالمي

المبحـــث الأوّل:مدخـــل إلـــى المعاييـــر المحاسبيـــة الدوليـــة

المطلب الأوّل: تعريف المحاسبة الدولية وأهميتها

تطورت المحاسبة عبر العصور بما ينسجم مع مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي في مختلف دول العالم حيث اتجهت في تطورها بما ينسجم ومتطلبات التطور في كل دولة في ضوء الأنظمة، التشريعات والقوانين السائدة ف ي كل منها.

تعريف المحاسبة الدولية:

عرفت المحاسبة الدولية في الأدب المحاسبي بتعاريف عديدة ومختلفة، ولا يوجد لها حتى الآن تعريف متفق عليه دوليا، على اعتبار أن للمحاسبة الدولية أبعاد متعددة ومجالات متنوعة وغير

متجانسة أحيانا فتستخدم المحاسبة الدولية في بعض الأحيان للتعبير عن التطور التاريخي للمحاسبة،وفي أحيان أخرى تعرف بأنها المحاسبة التي تهتم بالمشاكل العملية و الفنية للأقسام والفروع الأجنبية في حين أن هناك من اعتبرها مجرد فرع من فروع المحاسبة ويمكن تصنيف أبعاد أو مفاهيم المحاسبة الدولية كمايلي:[1]

- المفهـــــوم التاريخي للمحاسبة؛
- المفهـــــوم العالمي للمحاسبة؛
- مفهـــــوم المحاسبة المقارن.

المفهوم العملي للمحاسبة:

فالمفهوم التاريخي يعبر عن عملية انتشار وانتقال الأفكار المحاسبية من دولة لأخرى، في حين يشمل البعد العالمي للمحاسبة على محاولات التوافق والتوحيد المحاسبي للحصول على مستويات متشابهة من الإفصاح والطرق المتشابهة للقياس من دولة إلى أخرى، ويقوم مفهوم المحاسبة المقارن على أنه أحد الأسباب وراء وصف ومقارنة الممارسات المحاسبية المختلفة الموجودة حول العالم هو تمكين المحاسبين من فهم الاختلافات،وبالتالي تحسين قدراتهم على إدراك وقياس تأثير هذه الاختلافات على القوائم المالية، أما المفهوم العملي للمحاسبة الدولية فيعبر عن المشاكل الفنية والعملية للشركات القابضة الأجنبية ومحاسبة الأقسام والفروع الأجنبي.[2]

---

[1]: محمد المبروك أبوزيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**،دار المريخ للنشر،الرياض، السعودية،26.

[2]: حسياني عبد الحميد، " **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (IAS/IFRS)، كإطار لتفعيل حوكمة الشركات**"، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، حاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص73.

يرى **لورين** (**Louren**) وآخرون أن المحاسبة الدولية" تعني الإطار الدولي لمختلف الأساليب والإجراءات والأفكار القومية لكل دولة بغرض قياس وعرض نتائج الأحداث والمعاملات التجارية الدولية من وجهة النظر المالية و الاقتصادية.[1]

أما موليز (**Mueller**) فيرى أن المحاسبة الدولية هي الدراسات الخاصة بالعلاقات المحاسبية المتداخلة بين الدول نتيجة اختلاف الأساليب والإجراءات المحاسبية الإقليمية.[2]

ومما سبق يمكن القول أن المحاسبة الدولية تهتم بوضع إطار نظري وعملي على المستوى الدولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة والناتجة عن أحداث أو عمليات اقتصادية أو مصالح تتخطى حدود أكثر من دولة.

1-2 أهمية المحاسبة الدولية:

تكمن أهمية المحاسبة الدولية بصفة عامة في توفير المعلومات الضرورية واللازمة،والتي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالمحاسبة تمثل النشاط الخدمي الذي يوفر المعلومات المالية الكميّة،[3] وذلك بهدف تقديم خدمات لمستخدمي البيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات اللازمة، وبالتالي تساعد في عمل الاختيارات المنطقية من بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة عند القيام بالأنشطة التشغيلية والاقتصادية، ومن خلال ما تقدم يمكن أن نرى العلاقة بين المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات، حيث عادة ما يتم توفير المعلومات من خلال تقارير تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي والتي تتكون من خلال البيانات المتولدة من الأنشطة والأحداث الاقتصادية.[4]

---

[1]: سليم بن رحمون، " **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**"، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، محاسبة ، كلية العوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013،ص 7.

[2]: رفيق يوسفي، " **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**"، مذكرة الماجستير، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة دكتوراه تحليل استراتيجي صناعي، مالي ومحاسبي، جامعة تبسة، 2010-2011، ص 22.

[3]: أمين السيد أحمد لطفي، " **المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات**"، الدار الجامعية، الابراهيمية، الاسكندرية،2004، ص7.

[4]:شعيب شنتوف، " **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي حالة BP Exploration Limited**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-200 ص 20.

الشكل 1-1: العلاقة بين المحاسبة و عملية اتخاذ القرارات

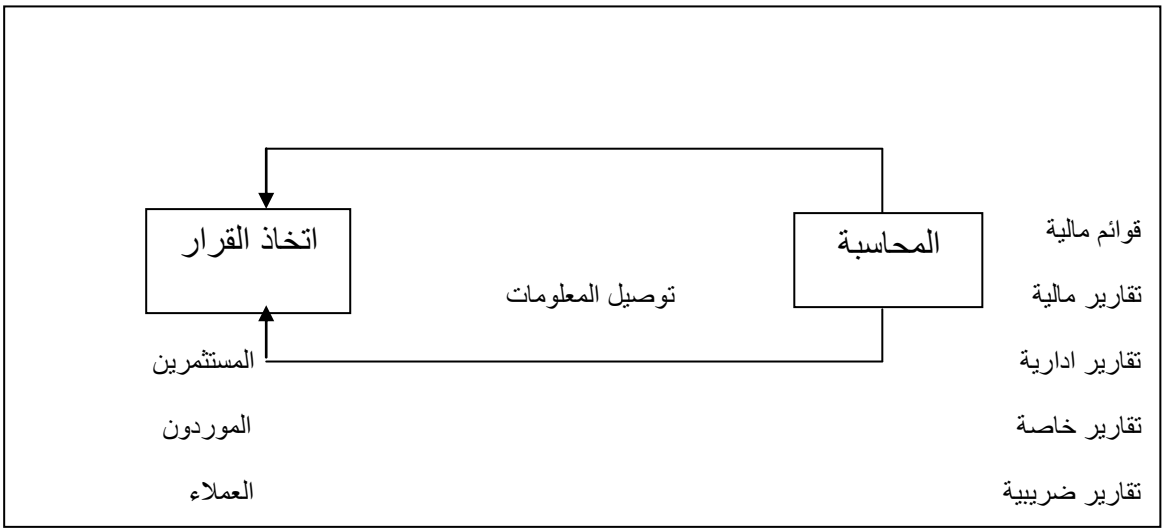

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي: "**المحاسبة الدولية والشركات المتعددة لشركات**"، الدار الجامعية، الابراهيمية، الاسكندرية، 2004، ص 7.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمحاسبة الدولية

يمكن تقسيم الحقبة التاريخية التي ظهرت فيها المحاسبة الدولية وتطورت إلى مرحلتين، قبل سنة 1972 وبعد 1972.

قبل سنة 1972:

خلال الفترة التي سبقت سنة 1972 كان الإهتمام منصبا حول عقد المؤتمرات والمنتديات والملتقيات الدولية،بهدف تقريب وجهات النظر ومحاولة إزالة أو التقليل من الاختلافات في الممارسات العملية للمحاسبة بين الدول، ومن أهم هذه المؤتمرات:[1]

- مؤتمر سانتلوس في 1904، و المؤتمرات اللاحقة له كل أربع سنوات في كل من أمستردام، نيويورك، لندن، برلين وباريس.
- مؤتمرات المحاسبة الأمريكي AIC الذي عقد لأول مرّة في 1949، واهتمت هذه المؤتمرات بالمشكلات المحاسبية.
- مؤتمرات الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين والماليين UEC ويضم 12 جمعية محاسبية وعقدت المؤتمرات لاحقا كل 3 سنوات، وتركزت موضوعاتها على حل المشكلات المحاسبية بأوروبا، إنعقدت لأول مرّة في 1951.

[1]: محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق ذكره،ص 32.

- مؤتمرات الاتحاد الإقليمي لمحاسبي آسيا والمحيط الهادي CAPA ، تركزت موضوعاتها حول المشكلات المحاسبية بدول آسيا والباسيفيك، وكان أوّل مؤتمر في 1957.

في 1966، تأسست المجموعة الدراسية الدولية للمحاسبين AISG لإجراء دراسات مقارنة على موضوعات محاسبية بثلاث دول هي المملكة المتحدة وكندا والو.م.أ، كما أسس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بالتعاون مع منظمات مهنية مشابهة في كل من كندا، المكسيك ومجموعة وكالات الإغاثة العالمية، اللجنة الدولية للتعاون المحاسبي ICAC لغرض مساعدة الدول النامية في تطوير أنظمتها المحاسبية.

كل هذه المؤتمرات عملت على تطوير وحل المشكلات المحاسبية على مستوى كل دولة، كما ساهمت في نقل الأفكار والطرق المحاسبية من دولة إلى أخرى داخل الأقاليم المختلفة.

بعد سنة 1972:[1]

منذ هذا التاريخ دخلت المحاسبة الدولية مرحلة مهمة من مراحل تطورها، ففي هذه السنة ومن خلال المؤتمر الدولي العاشر المنعقد بسيدني تم إيجاد منظمتين محاسبيتين تهتمان بالاختلافات المحاسبية على مستوى دولي،فتأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في 1976، ولجنة الاتحاد الدولي للمحاسبينIFRC في 1977.[2]

لتتوالى بعدها ميلاد عدّة منظمات ولجان دولية منها لجنة الأمم المتحدة عبر الدّول UNE ولجنة الاستثمارات الدولية للشركات متعددة الجنسيات المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية سنة 1981، وغيرها،[3]والتي تعمل على التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية.[4]

في سنـــة 1995و افقت المنظمة الدولية لهيئـــات الأوراق المالية للتبادل IOSCO علـــى تطبيق معاييـــر المحاسبـــة الدولية في جميـــع الأسواق المالية العالميـــة،كمـــا صدرسنة 2002 قانون عـــن الاتحـــاد الأوروبـــي يلزم بموجبه كل الشركات الأوروبية الكبرى بإعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير الدولية ابتداء من 2005.[5]

[1]: محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق ذكره، ص ص :33-34.

[2]:حسياني عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 74.

[3]: رفيق يوسفي ، مرجع سابق ذكره، ص 23.

[4]: حسياني عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 74.

[5]: نفس المرجع أعلاه.

المطلب الثالث: أهداف والعوامل المؤثرة في المحاسبة الدولية

3-1 أهداف المحاسبة الدولية

ظهرت المحاسبة الدولية بهدف أساسي يتمثل في تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للفهم وللتحقق وللمقارنة على مستوى دولي إلى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة[1]، ولتحقيق هذا الهدف تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق ما يلي:[2]

- إيجـــاد إطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على مستوى دولي؛
- إيجـــاد نوع من الاتساق في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة؛
- دراســـة الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة، ومحاولة زيادة الوعي حول أسباب الاختلافات، والتشابهات المحاسبية بين الدول؛
- تقييـــم دور المحاسبة في اقتصاديات الشركات والدول المختلفة ومساعدتها في التعرف على أسباب نجاح أو فشل الأنظمة المحاسبية، و من ثمة المساعدة في تطويرها؛
- العمـــل على جعل القوائم المالية للشركات أكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية للشركات وجعلها قابلة للمقارنة و التحقق؛
- تسهيـــل عملية المراجعة أمام شركات المحاسبة الدولية، وزيادة الثقة في القوائم المالية على مستوى دولي.

3-2 العوامل المؤثرة في المحاسبة الدولية :

هناك جملة من العوامل التي لها تأثير مباشر على المحاسبة الدولية، هذه العوامل يمكن إجمالها في العناصر التالي:[3]

أ/ الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يتم الاستثمار الأجنبي عن طريق الشركات الدولية، وذلك بتحويل رؤوس الأموال من البلد الأم إلى دولة أخرى، وهذا بهدف توسيع أسواق هذه الشركات في بلدان مختلفة، وحتى يتم ترجمة هذه المعاملات ينبغي على ما يسمى بالمحاسبة الدولية، وبالتالي يكون لهذه الاستثمارات تأثير على المحاسبة الدولية وذلك من خلال عمليات الصرف وترجمة العملة الأجنبية، بهدف المعالجة المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

ب-الشركات الدولية: تتمثل في الشركات التي تمارس أنشطة اقتصادية (تجارية، خدمية،صناعية) تمتد وراء حدود أكثر من دولة[4]، ولاشك أن انتشار هذا النوع من الشركات في مختلف بلدان العالم يتطلب وجود أنظمة محاسبية، و معايير دولية موحدة لتحقيق متطلبات المستثمرين الأجانب والمحليين.

---

[1]: سليم بن رحمون ، مرجع سابق ذكره، ص 9.

[2]: محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق ذكره، ص ص: 40-41.

[3]: شعيب شنتوف، مرجع سابق ذكره، ص ص: 22-23.

[4]: محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق ذكره، ص 36.

ج- الاقتصاد الدولي: إن التقدم الموجود في الأسواق العالمية نتيجة للتكتلات الاقتصادية الدولية ووجود شركات عالمية متضامنة فيما بينها، بحيث تجمع شركاء مختلفين في الجنسية بغية الوصول إلى هدف تعظيم الأرباح، هذه المعاملات بين مختلف الشركاء الاقتصاديين على المستوى الدولي تكون لها تأثير على مجريات وطبيعة المحاسبة على المستوى الدولي. [1]

د- نظام النقد الدولي: من خلال نظام أسعار الصرف وتدفق رؤوس الأموال والتعديلات التي تطرأ على موازين المدفوعات، نتيجة لهذا النظام النقدي الدولي، تحدث مشكلات أسعار الصرف وبالتالي يقع التأثير المباشر على المحاسبة الدولية على اعتبار أن المعاملات بالعملة الأجنبية تعتبر من أهم العناصر في المحاسبة الدولية.

[1]: سليم بن رحمون ، مرجع سابق ذكره، ص 9.

المبحـــث الثانـــي: المعاييـــر المحاسبيـــة الدوليـــة

تحظى معايير المحاسبة الدولية بأهمية بالغة باعتبارها مرجعية أساسية لمواجهة متطلبات الممارسة المحاسبية، وتوفير الحلول للمشكلات التي تواجه المحاسبين الذين يحرصون على مراعاة نصوصها عند أداء مهامهم، كما أن تحديد الجهة المسؤولة عن إصدارها لا يقل أهمية حتى تكون هذه المعايير مقبولة ومطبقة وبالتالي تحقق الأغراض المبرّرة لوجودها

المطلب الأوّل: نظرة عن المعايير المحاسبية الدولية

إن فكرة توحيد العالم محاسبيا ليست بجديدة، فهي ترجع إلى منتصف القرن 19 في بريطانيا عند ظهور المنظمات المهنية المحاسبية، ثم انتقلت هذه الفكرة إلى الولايات المتحدة وتضاعف التوحيد المحاسبي بعد أزمة الكساد العالمي عام 1929م الذي كشف عن الكثير من التلاعبات في الإفصاح المحاسبي،فظهرت هيئات محاسبية دولية، وعقدت المؤتمرات في مختلف البلدان لغرض إيجاد توافق دولي حول توحيد محاسبي ليتجسد بوضع معايير محاسبية دولية سنة 1973 م اتفق على تطبيقها في جميع دول العالم تقريبا. [1]

أولا/مفهوم المعايير المحاسبية الدولية:

يعني المعيار في اللغة العربية النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته.[2]

ويعرف المعيار حسب **ISO**: " على أنه وثيقة أعدت بإجماع، و مصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة و متكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين".[3]

استنادا للمخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1982، يعرف المعيار–**Norme على أنه: " معطى مرجعي (Donnée Référentiel)** ناتج عن اختيار جماعي، تم إثراؤه بهدف تقديم حل لمشكل مكرّر " [4].

أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسســـة ونتائج أعمالهـــا وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، وكذا توجيه وترشيد الممارسات العملية فـــي

---

[1]: سليم بن رحمون، مرجع سابق ذكره، ص 10.

[2]:بدر سعد المطيري، " **الأثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إستقرار السوقالدولي في دولة الكويت**"، الرسالة مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ،2011، ص 17.

[3]:شناي عبد الكريم، " **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009، ص 10.

[4]:مداني بن بلغيث، " **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق علىحالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 62.

المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات[1].

ثانيا/ أهمية المعايير المحاسبية الدولية :

يأخذ موضوع المعايير المحاسبية الدولية اهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة،فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، ويمكن حصر نقاط أهمية المعايير الدولية في النقاط التالية : [2]

- جاءت المعايير المحاسبية الدولية لكي تقرب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال:
  - تحديـــد الطرق التي تم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة؛
  - إيصـــال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية داخل وخارج المؤسسة
- إن الالتزام بالمعايير الدولية يسهل فهم و مقارنة القوائم المالية بين مختلف الدول؛
- تسهيـــل مجال الاستثمار في الأسواق المالية العالمية والتي غالبا ما تشترط حد أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى المتوفرة في المعايير الدولية؛
- إن تبني المعايير الدولية يوفر حد أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- تعتبـــر القوائم المالية المعدّة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية أكثر سهولة للقراءة و الفهم من قبل مختلف مستخدميها؛
- إن تبني المعايير الدولية يساعد على الارتقاء في مهنة المحاسبة من خلال توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في مختلف دول العالم؛
- تساعد المعايير على توحيد أسس القياس و الإفصاح والمصطلحات المحاسبية بين مختلف الدول.

ثالثا/ خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تتصف المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص، من أهمها :[3]

-قدرتهـــا على تحقيق الإجماع،خاصة بعد الإصلاحات التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية، والتي نتج عنها توسيع مجالات الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها، دون إهمال وجهات نظر للهيئات الوطنية المؤهلة؛

- قوتهـــا التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميّز الممارسة الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة؛

---

[1]:إسماعيل رزقي، " **أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة عمومية اقتصادية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص 43.

[2]:دادة دليلة، " **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-2010)**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص55.

[3]:دادة دليلة، مرجع سابق ذكره، ص ص: 55-56.

- مرونتهـــا نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها؛
- أنهـــا غير إجبارية التطبيق.

فضلا عن الخصائص المذكورة سابقا، يمكن إضافة الخصائص الأساسية والواجب توافرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالآتي:[1]

أ- المفهومية: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية مفهومة من قبل مستخدميها ويتم ذلك من خلال اخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.

ب- الحيادية: يجب أن لا ينم التحيّز تجاه بلوغ هدف محدّد مقدما لمصلحة طرف معيّن.

ج- الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية: بحيث ينم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

د – الواقعية: بحيث يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع و تتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.[2]

المطلب الثاني: الهيئات الدولية المختصة في إصدار المعايير المحاسبية الدولية

إنّ المنظمات العالمية المهتمة بالمحاسبة تطورت مع مرور الزمن، حسب متطلبات كل مرحلة،حتى تمت مراجعتها ابتداء من سنة2001أين نجد أربعة تجمعات هامة وهي: المنظمة، والمجلس، فوج التفكير (SAC) والجنة التقنية الدائمة للترجمة (IFRIC).

2-1 لجنة معايير المحاسبة الدولية:

تأسست لجنة معايير المحاسبية الدولية IASC في عام 1973 بموجب اتفاق أبرم بين جمعيات المحاسبة في عشر دول هي: استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا وبريطانيا وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية [3]، وأهدافها بما يلي:

1- صياغة و نشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيّد بها؛

2- العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير المحاسبية والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

أصدرت اللجنة في سنة 1975، أولى معاييرها IAS1 و IAS2 .[4]

---

[1]: شالور وسام، " **المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية** "، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمّقة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012-2013، ص 53.

[2]: علاء بوقفة، مرجع سابق ذكره، ص 60

[3]: حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشان، " **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقاريرالمالية الجزء الأوّل- عرض البيانات المالية** "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأوّلى، 2012،ص 20.

[4]: Robert Obert, « **Le petit IFRS normes internationales de comptabilité et d'information financiere** » ,Dunod 1eme édition, France, 2008, p4.

وفي 1999، أقرت اللجنة IASC تعيين لجنة الأمناء Trustees، وتتكون الهيئة من 22 عضو.[1]

وقد أصدرت هيئة اللجنة 41 معيارا محاسبيا دوليا قبل أن تتم إعادة هيكلتها، وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير فقد بقى 34 معيار كما أصدرت العديد من التفسيرات والتي بلغت 33 تفسيرا حتى عام 2001.[2]

وفي 2001، تمت إعادة النظر في البنية التحتية لـــIASC حيث أصبح المجلس هو المكلف بإصدار المعايير الجديدة وذلك تحت اسمIFRS.[3]

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت اللجنة تتكوّن من :[4]

1-2-1الهيئة(IASC Foundation- IASCF):هو مجلس مراقبة مكوّن من 19 عضو إداري يطلق عليهم اسم الأمناء (trustees) ينتخبون لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، مهمته الإشراف على عمل اللجنة وتطوير المعايير المحاسبية الدولية ونشرها على أوسع نطاق، ويقوم كذلك بما يلي:[5]

- تعييـــن أعضاء SAC ,IFRIC,IASB.
- المراجعـــة السنوية لإستراتيجية المجلس IASB ومدى فعاليتها.
- المصادقـــة السنوية على ميزانية المجلس وتحديد استعمالاتها.
- مراجعـــة النواحي الإستراتيجية التي تؤثر على المعايير المحاسبية والتحفيز على التطبيق الصارم للمعايير الدولية في حين أن هؤلاء الأمناء مقصون من المشاركة في الجوانب التقنية المتعلقة بإعداد المعايير.

2-2-1 مجلس معاييرالمحاسبة الدولية (I.A.S.C Board- IASB): لقد تمت إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية، لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث تكمن مهام المجلس الأساسية في وضع وتحسين معايير المحاسبة المالية للمؤسسات، ويتكون المجلس من 16 عضو، يتم تعيينهم على أساس كفاءاتهم وخبراتهم يعمل على الأقل 13 منهم بنظام الوقت الكامل، والباقي يعمل وفق نظام الوقت الجزئي.ويتكون المجلس من أعضاء موزّعين كما يلي :[6]

- 04 أعضاء من آسيا؛
- 04 أعضاء من أوروبا؛

---

[1]:حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق ذكره، ص 36.

[2]:حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق ذكره، ص 109

[3]:سفير حمد،" الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية – حالة الجزائر"، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، مالية و محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية ،2008-2009، ص 49.

[4]:حلالي ياسمينة، مرجع سابق ذكره، ص 28.

[5]:Zighem Hafida, «**traitement comptable des immobilisation selon les nouvelles normes algérienne « scf » cas du SONATRACH**», mémoire du magister en sciences économiques, options Monnaie-Finance-Banque,université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou,2012,p 16.

[6]:مهاوة أمال، مرجع سابق ذكره، ص 18

- 04 أعضاء من أمريكا الشمالية؛
- عضـــوا من إفريقيا؛
- عضـــوا من جنوب أمريكا؛
- عضـــوان من كل المناطق الجغرافية بشرط التوازن الكلي.

وتتمثل أهداف المجلس IASB بتحقيق مايلي: [1]

- تطويـــر مجموعة واحدة من IFRS عالية الجودة ومفهومة وفعالة من أجل إعداد بيانات مالية عالية الجودة شفافة و قابلة للمقارنة لمساعدة المستخدمين في الأسواق المالية العالمية على إتخاذ القرارات؛
- تشجيع تطبيق IFRS؛
- العمـــل مع المنظمات المحاسبية المحلية على تقليص الفوارق بين معاييرها و بين IFRS للوصول إلى وضع عالي الجودة (التوافق الدولي).

1-2-3المجلس الاستشاري (Standards Advisory Council- SAC): تكوّن المجلس الاستشاري منذ عام 1981 ومهمته إبداء النصح للمجلس في كافة مراحل وجوانب عمله، وهو عبارة هيئة استشارية تهدف إلى إشراك الجهات المهتمة بالتقارير المالية الدولية في عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية [2]كما يتعيّن على **IASB** أن يستشير المجلس قبل اتخاذ أي قرارات متعلقة بالمشاريع الرئيسية وكذلك قبل إجراء أي تغيير في القانون الأساسي.[3]

يتكوّن المجلس من 40 عضو ينتخبون لمدّة 3 سنوات قابلة للتجديد [4] ويجتمع أعضاء اللجنة 3 مرات على الأقل سنويا.

1-2-4 اللجنة التقنية /لجنة الترجمة (International Financial Reporting Interpretations Committee- IFRIC)

في جويلية2001، ناقش المجلس الاستشاري للمعايير SAC مع المجلس بتعديل الإجراءات التشغيلية للجنة الدائمة لتفسيرات المعايير وكان إقتراح مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB هو تغيير اسم اللجنة إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية IFRIC وتوسيع نطاق اختصصاتها لنمكن اللجنة من التصدي لموضوعات تتجاوز التفسيرات القائمة [5]، وتتمثل مهام لجنة التفسيرات بمايلي: [6]

1. القيام بمساعدة المجلس IASB على وضع وتطوير التفسيرات لمنفعة مستخدمي مستخدمي، معدّي ومدققي البيانات المالية؛

---

[1]:حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق ذكره،ص ص: 42-43.

[2]:Lakhdar Khellaf, op cit, p 55.

[3]:جيلالي ياسمينة، مرجع سابق ذكره، ص 39.

[4]:Zighem Hafida, op cit, p 17.

[5]:شالوم وسام، مرجع سابق ذكره،ص 25.

[6]:حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق ذكره،ص 44.

2. وضع دليل حول قضايا التقارير المالية الحديثة التي لم يتم التطرق لها من قبل المعايير IFRS أو التفسيرات IFRIC أو وجود تضارب بين المعايير أو التفسيرات؛
3. مساعدة المجلس على التوافق الدولي.

الشكل 1-2: الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

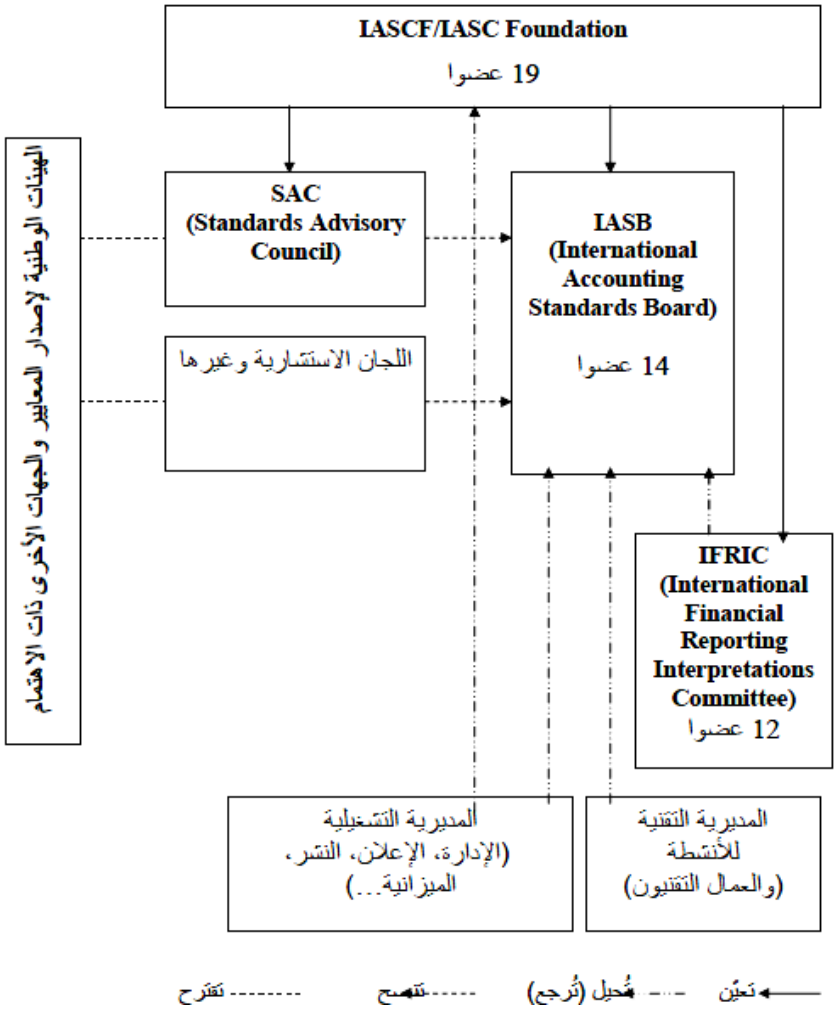

المصدر: عن موقع الانترنيت: http://www.focusifrs.com/ ، تاريخ الإطلاع 26 /11/ 2014

المطلب الثالث: كيفية إصدار المعايير المحاسبية الدولية

إن مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هو نفس المسار المستعمل في البلدان الأنجلوسكسونية، وهو يسمح لكل المهتمين (الهيئات الوطنية للتوحيد المحاسبي، معدو ومستعملو القوائم المالية...) بإبداء آراءهم واقتراحاتهم[1]، وعموما تتبع عملية المعايير المحاسبية المسار التالي:[2]

[1]: صالحي بوعلام، " **أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية،جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص 31.

[2]: ZeghemHafida,opcit, pp :12-13.

1. اختيار موضوع معين وإخضاعه للدراسات التفصيلية من قبل لجنة رئيسية تكلف بإعداد مشروع مسودة لمعيار يتعلق بموضوع معين وذلك ليتم بعدها دراسة هذه المسودة من قبل مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية.[1]
2. إحالة المسودة إلى الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية بالمعايير وذلك بعد موافقة اللجنة على مشروع المسودة، وتلقى الردود عليها خلال 6 أشهر بعد مصادقة ثلثي أعضاء المجلس عليها.[2]
3. تعيد النظر في التعليقات وتقوم بإعداد مخطط المعيار المحاسبي الدولي بعد مراجعته من قبل المجلس، والذي يقوم بتنقيحه وبموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل، ثم يتم نشر المعيار.[3]

[1]: حواس صلاح، " **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية** "، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008-2009،ص 61.

[2]: صالحي بوعلام، مرجع سابق ذكره،ص 32.

[3]: مهاوة أمال ، مرجع سابق ذكره، ص 21.

ويوضح المخطط الموالي باختصار إجراءات وضع معايير المحاسبية الدولية:

الشكل 1–3: كيفية اصدار المعايير المحاسبية الدولية

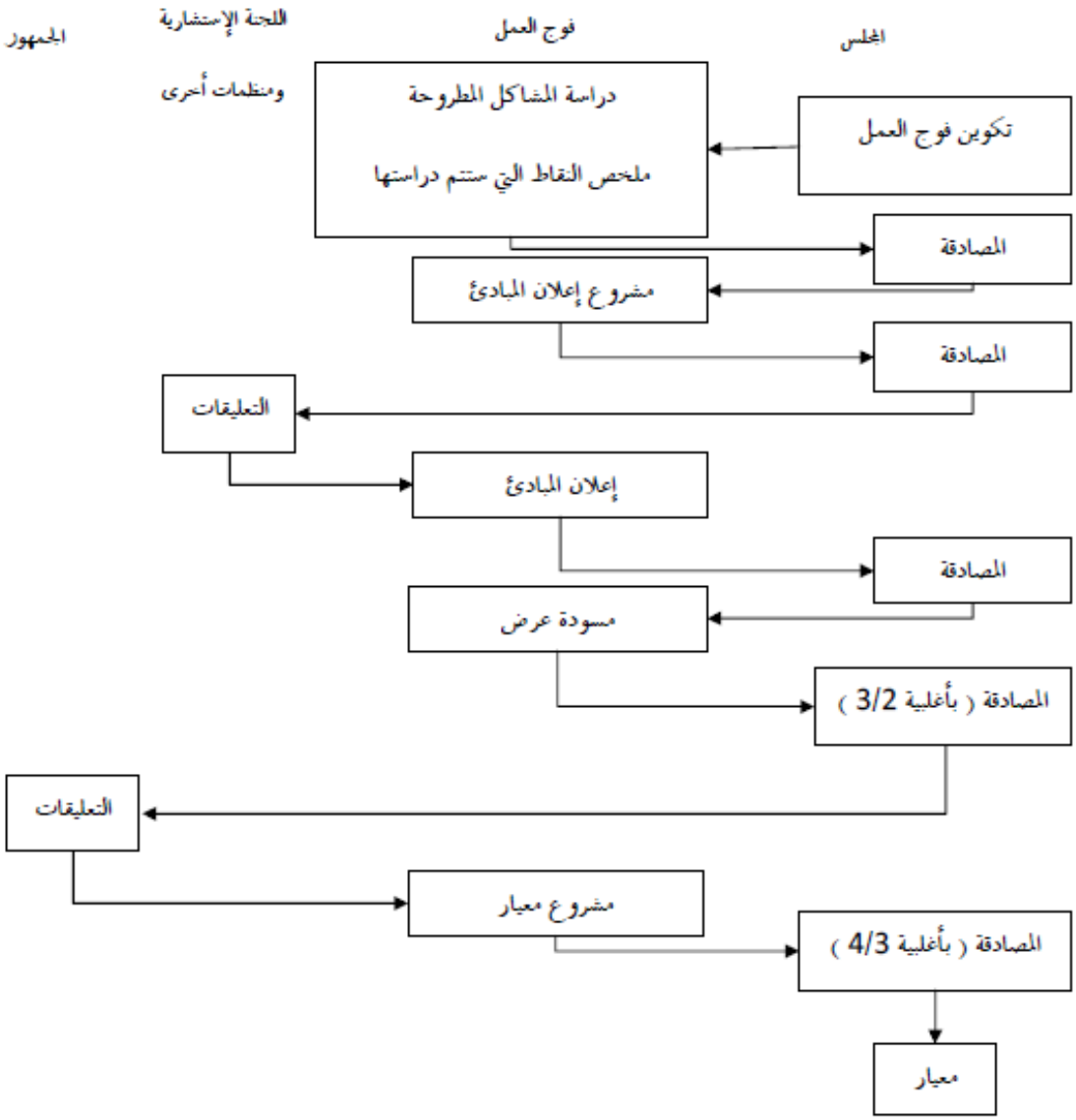

المصدر: صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 32.

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية41 معيار، وفي إطار سياسة التحسين المستمر فقد قامت اللجنة بإعداد صياغة وحذف بعض المعايير، بحيث بقي منها في عام 2006فقط31 معيارا نافذ المفعول وفيما يلي قائمة بمعايير المحاسبة الدولية :[1]

المعيـــار1: عرض البيانات المالية؛

المعيـــار2: المخزون؛

المعيـــار7: بيان التدفق النقدي؛

المعيـــار 8: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛

المعيـــار 10: الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية؛

المعيـــار11: عقود الإنشاء؛

المعيـــار 21: ضرائب الدخل؛

المعيـــار14: تقديم التقارير حول القطاعات؛

المعيـــار 16:الممتلكات و المصانع والمعدات؛

المعيـــار 17:عقود الإيجار؛

المعيـــار 18: الإيراد؛

المعيـــار 19:منافع الموظفين؛

المعيـــار 20: محاسبة المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية؛

المعيـــار 21: آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية؛

المعيـــار 23: تكاليف الاقتراض؛

المعيـــار 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة؛

المعيـــار 26: المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد؛

المعيـــار 27: البيانات المالية الموحدة والمنفصلة؛

المعيـــار 28: المحاسبة و الاستثمارات في المنشآت الزميلة؛

المعيـــار 29: التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع؛

المعيـــار 30: الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة؛

المعيـــار31: الحصص في المشاريع المشاركة؛

المعيـــار 32: الأدوات المالية :الإفصاح والعرض؛

المعيـــار33: حصة السهم من الأرباح؛

[1]:حسيابي عبد الحميد، مرجع سابق ذكره ، ص ص: 93-94.

المعيـــار34: التقارير المالية المرحلية؛

المعيـــار36: انخفاض قيمة الأصول؛

المعيـــار37: المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة؛

المعيـــار 38: الأصول غير الملموسة؛

المعيـــار39 : الأدوات المالية :الاعتراف والقياس؛

المعيـــار40: الاستثمارات العقارية؛

المعيـــار 41: الزراعة.

كما أصدر IASB منذ 2006 تسعة معايير للمعلومة المالية IFRS تتمثل في الأتي[1]:

المعيـــار1: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى؛

المعيـــار2: الدفع على أساس الأسهم؛

المعيـــار3: اندماج الأعمال؛

المعيـــار4: عقود التأمين؛

المعيـــار5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع و العمليات المتوقفة؛

المعيار6: استكشاف وتقييم الموارد المعدنية؛

المعيـــار7 :الأدوات المالية الإفصاحات؛

المعيـــار8: القطاعات التشغلية؛

المعيـــار 9: الأدوات المالية.

[1]:حسيابي عبد الحميد، مرجع سابق ذكره ، ص: 94.

المبحث الثالث: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مستوى عالمي

سارعت الدول باتجاه المعايير الدولية إمّا تبنتها بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة معها تجعل الاختلاف بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية ضئيل جدا.

المطلب الأول: تجارب بعض الدول الغربية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

سنحاول عرض المداخل التي اتبعتها بعض الدول للتوافق مع المعايير الدولية لتوافق معها.

1-1 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

بالرغم من عراقة الولايات المتحدة الأمريكية في وضع معايير محاسبية من خلال العديد من الجهات مثل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) والمعهد الأمريكي للمحاسبة القانونيين (AICPA)، إلا أن المعايير المحاسبية الدولية أخذت حيّزا كبيرا في التطبيق في أمريكا[1]، وخصوصا مع تزايد نبرة العولمة في المعايير المحاسبية ووقوع الكوارث المالية في أمريكا في مطلع هذا القرن، فبدأت (SEC) تقترب شيئا فشيئا من (IASB)[2]، حيث في 29 أكتوبر 2002 توصل كل من FASB وIASB إلى اتفاق من أجل العمل على جعل المعايير الصادرة من كلا الجانبين متوافقة والتنسيق فيما بينهما قبل أي لإصدارات مستقبلية، ونتيجة لذلك أصدر FASB أربع مسودات لتعديل أربع معايير حتى تتوافق مع المعايير الدولية (المحاسبة عن التغيرات في السياسات المحاسبية، ربحية السهم، مبادلة الأصول غير النقدية، قياس تكلفة المخزون).[3]

وقد تم توقيع في فيفري سنة 2006 بروتوكول اتفاق بين FASB وIASB ومن خلاله تم التأكيد على إلغاء شرط التسوية الذي تلتزم به الشركات الأجنبية، بنهاية 2009، كما أكد الجانبان على نيتهما في تبديد الاختلافات الحالية بين المرجعين من خلال إجراء تحسينات معتبرة على كل من المعايير الدولية USGAAP وتطوير معايير جديدة مشتركة بين الطرفين كفيلة بتحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للمستثمر.[4]

2-1 تجارب الدول الأوروبية:

كانت أوّل مبادرة لتطبيق المعايير الدولية من طرف الإتحاد الأوروبي تننن مجموعة كبيرة من الدول، رغم أن الإتحاد الأوروبي قد ساهم إلى حد ما في تطوير تناسق حسابات الشركات الأوروبية، إلا أن تعقيد

[1]: بوعلام صالحي، مرجع سابق ذكرهّ، ص 42.

[2]: عبد الحميد حسياني، مرجع سابق ذكره، ص 97.

[3]: لشهب عمر، مرجع سابق ذكره، ص 43.

[4]: بورويسة سعاد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص69.

إجراءات مراجعة التوجيهات التي تقوم بإصدارها صعب من تطوير قانون الشركات وتكييفه مع التطور المستمر في التطبيقات المحاسبية الناتجة عن التحولات التي شهدها المحيط الدولي مؤخرا.[1]

ومن جهة أخرى، إزدادت الحاجة بالنسبة للشركات القابضة التي لها فروع في دول مختلفة خارج دول الاتحاد إلى تطبيق مرجعية محاسبية مقبولة ومعروفة، لكن كان على الشركات الاختيار بين المرجعيين الأكثر انتشارا هما المعايير الدولية أو USGAAP فهذه الأخيرة أعدت في سياق ظروف خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، لذلك بدت المعايير الدولية أكثر ملائمة للتطبيق في أوساط اقتصادية مختلفة، لأنها أعدّت على أساس المبادئ في حين USGAAP تستند على القواعد المحاسبية المفصلّة.[2]

وعلى هذا الأساس قرّر الإتحاد الأوروبي تدعيم جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية وIOSCO في مجال تطبيق المعايير الدولية، من أجل إعداد معلومات مالية قابلة للاستخدام في مختلف دول العالم.

فبموجب القرار الذي صدر عام 2002، اعتمدت دول الإتحاد الأوروبي المعايير الدولية والذي طالب الشركات الأوروبية المسجلة في البورصة بإعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير الدولية والتي كان يبلغ عددها 8000 شركة تقريبا وذلك ابتداء من 1جانفي2005 وقد بدأت 27 دولة تطبيق تلك المعايير بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى[3]، كما يسمح بإمكانية تأجيل التطبيق لغاية 1 جانفي2007 وذلك في حالتين:[4]

- المؤسسات التي لا تطرح إلا السندات.
- المؤسسات المسجلة في نفس الوقت في بورصات أوروبية وبورصات خارج الدول الأوروبية وتستخدم معايير مقبولة على المستوى الدولي مثل USGAAP.

3-1 تجربة المملكة المتحدة:

تعتبر بريطانيا المحرّك الرئيسي لفكرة صناعة المحاسبة الدولية فضلا عن تواجد مقر الهيئة الدولية بها، كما أن أوّل رئيسا للمجلس الدولي IASB هو بريطاني وعمل رئيس للمجلس البريطاني للمحاسبة ASB إلا أنّها لم يكن لديها خطة محدّدة فإنها تمتلك في عضوية مجلس معايير المحاسبة الدولية (أربع أعضاء منهم رئيس المجلس مقارنة بثلاثة للولايات المتحدة الأمريكية) وعمل المجلس الإنجليزي للمحاسبة على إصدار معايير المحاسبة الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني، بالإضافة إلى دورة في صياغة المعايير الدولية.[5]

[1]: لشهب عمر، مرجع سابق ذكره، ص 40.
[2]: بورويسة سعاد،، مرجع سابق الذكر، ص 69.
[3]: بكتاش فتيحة، مرجع سابق ذكره، ص 117.
[4]:بورويسة سعاد، مرجع سابق ذكره، ص 70.
[5]:بكتاش فتيحة، مرجع سابق ذكره، ص 115.

ولأوّل مرّة سنة 2002، بدأ المجلس البريطاني في دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية، لذا فاستراتيجيه التوفيق مع المعايير الدولية كانت تتضمن الإبقاء على المعايير البريطانية وأن إدخال المعايير الدولية لبريطانيا سوف يكون من خلال معايير لبريطانيا صادرة عن المجلس البريطاني.[1]

المطلب الثاني: تجارب الدول العربية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

2-1 تجربة مصر:

سادت هذه السنوات الأخيرة متغيرات بيئية متعددة نتجت عن تغيرات اقتصادية واجتماعية ولقد اهتمت الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية واللجان الفنية في مصر بمتابعة تلك التغيرات سواء على المستوى المحلي أو الدولي من خلال المعايير المحاسبية الدولية والمعايير التي تصدر في بعض الدول كالولايات المتحدة، بالإضافة إلى عقد مؤتمرات علمية، وإصدار معايير محاسبية تهدف إلى قياس الأحداث المالية وتوصيل نتائجه إلى المستفدين.[2]

يتم إعداد المعايير المحاسبية المصرية عن طريق ترجمة المعايير المحاسبية الدولية مع إدخال بعض التعديلات التي تناسب مع الظروف المصرية، ويتم إصدار تلك المعايير من جهتين حكوميتين مستقلتين هما:[3]

- وزارة الاقتصاد والتي أصبحت حاليا وزارة التجارة الخارجية.
- الجهاز المركزي للمحاسبات.

2-2 تجربة المملكة العربية السعودية:

صدر قار وزير التجارة رقم 6522 وتاريخ 1410/02/28 هـــ والذي قضى باعتماد الدراسة المتعلقة بأهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعيار العرض والإفصاح العام مرجعا يسترشد به جميع المحاسبين القانونيين المرجع لهم بالعمل في المملكة العربية السعودية، وتم اعتماد بيان الأهداف والمفاهيم بالقرار 852 في 1410/10/07 هـــ.[4]

إن المملكة العربية السعودية لم تصدر المعايير كترجمة للمعايير الدولية كما هو الحال في النظام المصري، بل تبنت على ضوء الظروف المحلية وبخلفية المعايير الأمريكية كما أصدرت 3 معايير محلية: للزكاة، التقارير المالية والمصاريف التسويقية والإدارية.

---

[1]: مراد كواشي، نجوم قمازي، " **تجربة بريطانيا في تبني المعايير المحاسبية الدولية: بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**"، الملتقى الدولي حول "**دور معايير المحاسبة الدولية (IAS – IFRS – IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات**، جامعة ورقلة، 24 و25 نوفمبر 2014، ص 66.

[2]: بكتاش فتيحة، مرجع سابق ذكره، ص 117.

[3]: بكتاش فتيحة، مرجع سابق ذكره، ص 119.

[4]: حسينة تريس، أمينة سواء، "**واقع معايير المحاسبة الدولية في دول عربية مختارة**"، ملتقى دولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS – IFRS – IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، 23 و24 نوفمبر 2014، ص 255.

3-2 تجربة تونس:

قرّرت تونس استحداث نظامها المحاسبي بشكل يتماشى مع التوجه العالمي السائد في البيئة المحاسبية، والرامي إلى توحيد المحاسبة حول العالم، وتنفيذ هذا القرار بشكل صحيح يتطلب تنظيما محكما ومضبوطا، من خلاله يتم تحديد الخطوط العريضة لهذا الإصلاح وهي:

التوجه العام نحو الإصلاح، الأهداف المتوخاة منه، وكذا الهيئات المسؤولة عنه والمهام المنوطة بها.[1]

وتتمثل الهيئات المكلفة بالتنميط في تونس أساسا في المجلس الوطني للمحاسبة ومجلس الخبراء المحاسبين، حيث عيّن مجلس المحاسبة لجنة سميّت "لجنة القيادة" من أجل تطبيق IFRS، حيث تقوم اللجنة بتوجيه وضبط عملية المعايير وفق تاريخ محدّد هو 2014.

ومما سبق يمكن القول أن تونس من تبنى إستراتيجية مفادها الاعتماد التدريجي لمعايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال إعدادها لنظام محاسبي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية كمرحلة لتهيئة البيئة المحاسبية التونسية لاستقبال المعايير المحاسبية الدولية ثم تأتي مرحلة التبنّي للمعايير الدولية للمحاسبة سنة 2014.

4-2 تجربة العراق:[2]

لقد ارتبط التطور والتغّير في المحاسبة العراقية تاريخيا بمصدرين أساسيين هما كل المتغيرات البيئية والوطنية ومتغيرات المحاسبة دوليا، وهو ما يمكن أن يتضح بشكل مبسط منتتت تتبع تطور المحاسبة في العراق في العصر الحديث وعليه فإن مهنة المحاسبة في العراق امتداد للفكر والتطبيق القادم من بيئات دولية متقدمة أخرى والتي امتد تأثيرها ولا زال في الفكر المحاسبي العراقي، والذي يتضح في قرار نقابة المحاسبين العراقية الخاص باعتماد المعايير المحاسبية الدولية في العراق وإلزام أعضاء المهنة الاسترشاد بها، فضلا عن أن النظام المحاسبي الموحّد قد تضمن مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي (المخطط الولائي للمحاسبة) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه في 29 أبريل 1975 وخلال 33 سنة من تطبيقه لم يتم تعديل من شأنه أن يسد بعض الثغرات والنقائص مثل (التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الإيجاري، امتيازات المرفق العام، العمليات بالعملة الأجنبية...) كما اتضح من خلال التجربة أن المخطط المحاسبي الوطني لا يمكننا من مواكبة الأدوات الاقتصادية والمالية الجديّة التي انبثقت عن العولمة المالية والاقتصادية ولا يعرض قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية تسمح لمختلف المستعملين لاسيما الأجانب من الحصول على معلومات مالية شفافة تستغل مباشرة في اتخاذ مختلف القرارات.

---

[1]: حسينة تريس، أمينة سواء،، مرجع سابق ذكره، ص 258.

[2]: نفس المرجع، ص 260.

ويمكن حصر أسباب توجه الجزائر إلى هذا النظام الجديد فيما يلي:[1]

السبـــب الأوّل: يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.

السبـــب الثاني: التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

السبـــب الثالث: يتعلق بالإعلان أكثر وضوحا من المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد وتسجيل مراجعة الحسابات.

كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الامر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة مقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

السبـــب الرابع: يتعلق بالكيانات الصغيرة ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.[2]

السبـــب الخامس: إيجاد بعض النقائص والثغرات التي خلفها المحيط المحاسبي الوطني والتي تتلاءم والنظام الاقتصادي لا اقتصاد السوق.[3]

السبـــب السادس: محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية للوقاية من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

---

[1]: كتوش عاشور، "**متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS / IFRS) في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 295-296.

[2]: آيت محمد مراد، إيجري سفيان، "**النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تحديات، أهداف**" ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS – IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 – 14 ديسمبر 2011، ص 7.

[3]: نفس المرجع، ص 7.

خلاصة:

من خلال دراسة هذا الفصل نستخلص الآتي:

- لعبـــت التحولات الاقتصادية العالمية خلال الربع الأخير من القرن الماضي، واتجاه الاقتصاد العالمي نحو الشمولية والعولمة، إضافة إلى الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين دول العالم، دورا بارزا في ظهور وتطور فرع جديد من فروع المحاسبة عرف بالمحاسبة الدولية، هدفه الأساسي إضفاء صبغة دولية على الممارسات المحاسبية من خلال محاولة تقريب وجهات النظر حول الممارسات المحاسبية المختلفة والبحث عن ممارسات تحظى بصبغة القبول الدولي،ولعبت المنظمات الدولية والهيئات المهنية الرائدة دورا كبير في هذا المجال؛
- المعاييـــر المحاسبية تعتبر من أهم أدوات التطبيق العملي. فإنه يجب عند بنائها مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة فلا يكفي أن تكون المعايير متسقة منطقيا وإنما يجب أيضا أن تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي كما قد يفرضه هذا الواقع من اعتبارات خاصة اقتصادية كانت،أم سياسية،أم اِجتماعية،أم قانونية، وأن تواكب التقدم المستمر في مجالات المعرفة وأدوات القياس والبحث، أو من حيث ملاءمتها للتغير في الأهداف والظروف المحيطة ؛
- عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية تتم من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، و قام هذا المجلس بإصدار 9 معايير خاصة بالمعلومة المالية منذ 2006.

الفصل الثاني

مسار عملية التوحيد المحاسبية

مقدمة:

أن التطور التكنولوجي وانتشار و توسع استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال التي ساهمت في تسهيل تدفقات المعلومات لمختلف المهتمين لأغراض اتخاذ القرار خاصة القرارات الاقتصادية والمالية في الوقت المناسب، فهذه المعلومات تشكل بالدرجة الأولى مخرجات النظام المحاسبي والمالي للمؤسسات الاقتصادية، وكما رأينا سابقا فانه حتى تكون نافعة لا بد أن تكون قابلة للمقارنة وحتى تكون قابلة للمقارنة لابد أن تعتمد على نفس المعايير و قواعد القياس و العرض التي في الأساس تختلف من دولة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى من قطاع لآخر الأمر الذي قد يؤدي في بعض الحالات إلى تضليل متخذ القرار. فلتفادي والتغلب على ذلك كان لزاما تبني سياسة ومنهج جديد لتوحيد العمل المحاسبي و تبني نفس الأسس والمبادئ وقواعد التقييم و عرض القوائم المالية من خلال وضع معايير محاسبية دولية موحدة، فعلى هذا الأساس جاء هذا الفصل ليتناول عملية التوحيد المحاسبي من منظورها الدولي والإصلاح المحاسبي التي قامت به الجزائر من خلال تبني النظام المحاسبي المالي، والذي تم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول التوحيد المحاسبي

المبحث الثاني :عرض القوائم المالية وفقا لـــــــــــــــــ IAS/IFRS

المبحث الثالث :الاتجاه المحاسبي في الجزائر

المبحث الأوّل: مفاهيم عامة حول التوحيد المحاسبي

يعد التوحيد المحاسبي وظيفة ملازمة لطبيعة التحوّل الذي يميز النظام الاقتصادي، من حيث أنّها تقوم أساسا بإضفاء الصبغة النظامية على المعلومات المحاسبية التي يكون هذا النظام بحاجة إليها، وعليه يعد التوحيد المحاسبي مطلبا أساسيا لضمان مواءمة المحاسبة ومسايرة الممارسة المحاسبية للتغيّرات والتحولات الاقتصادية العديدة والمتلاحقة.

المطلب الأوّل: مفهوم التوحيد ومستوياته

أولا/ مفهوم التوافق و التوحيد المحاسبي

للتمييز بين كل من التوافق والتوحيد المحاسبي، يتطلب منا تحديد مفهوم كلا منهما ومن ثمة تحديد مدى التطابق أو الاختلاف بينهما وذلك كما يلي : [1]

مفهوم التوافق المحاسبي:

التوافق المحاسبي هو [2]:"محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها البعض، فهي عبارة عن عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة الناتجة عن بيئات مختلفة، في شكل منهجي مرتب يعطى نتائج متناسقة، وقد أخذ التوافق المحاسبي عدّة تعاريف منها[3] : "أنه يقصد به التقريب والتنسيق بين المعايير والتطبيقات المحاسبية الوطنية مما يسهل المقارنة بين القوائم المالية لمؤسسات من دول مختلفة".

ويعبر التوافق المحاسبي الدولي عن[4] : "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال".

مفهوم التوحيد المحاسبي:

يأتي التوحيد المحاسبي نتيجة للتنسيق المحاسبي الذي تسعى معظم الدول إلى تحقيقه في نظامها المحاسبي بين القطاعات المختلفة العاملة في البلد، ثم الإنتقال بعد ذلك إلى المستوى الدولي.

عرفه Rondré بأنه[5]: "مجموعة القواعد الأقل تعقيد المنظمة من طرف مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى النشاط والتي تسير تنظيمها على قواعد تسمح لها بالمقارنة بين نتائج المؤسسات وتسهيل الدراسة على المستوى

---

[1]: حكيمة مناعي، " **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 121.

[2]: محمد المبروك أبو زيد، " **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية** "، دار المريخ للنشر، الرياض، 2011، ص 229.

[3]: Lekhdar Khellef, op cit , p36

[4]: ثناء قباني، "**المحاسبة الدولية**" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002 ، ص 170.

[5]: بن بلغيث مداني،" **إشكالية التوحيد المحاسبي – تجربة الجزائر**"، مجلة الباحث، عدد01 ، جامعة ورقلة،2002 ،ص 52

المهني أو القومي" وكما عرفه Rousse بأنه[6]: "عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجد لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة أو مجموعة من الأمة مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه".

أما AFNOR فهو يرى[7] " إن التوحيد المحاسبي يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها و تبسيطها".

إن التوحيد يعطي الانطباع بأنه مجموعة من القواعد الجامدة والضيقة وإنها قد تتطلب معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل المواقف ولا يقبل التوحيد اختلاف على المستوى القومي وهو بالتالي أكثر صعوبة في التطبيق الدولي. [8]

التمييز بين التوافق و التوحيد المحاسبي :

بصفة عامة، يختلف التوافق عن التوحيد في كون الأوّل يعني عملية تقليل الفروقات والاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية في حدها الأدنى،[9] بينما يبحث التوحيد في إزالة الاختلافات تماما عن طريق فرض مجموعة صارمة من المعايير الموحّدة و السياسات المحاسبية وتطبيقها على دول معيّنة، أي أنه عملية الاتجاه نحو التماثل الكامل. [10] فالتوحيد لا يقبل اختلافات في الإجراءات على المستوى الدولي.

ثانيا/ مستويات التوحيد المحاسبي

بما أن المعايير المحاسبة هي بمثابة التوجهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث والمعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرافقة للقوائم، لهذا فإن التوحيد المحاسبي يجري على مستوى الثلاثة التالية : [11]

مستوى المبادئ :يقتصر التوحيد في هذا المستوى، المبادئ والمعايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما حتى يتم الإهداء بها، ويشمل التوحيد على هذا المستوى ما يلي:

- توحيـــد التعاريف الخاصة بكل عناصر القوائم المالية ومكوناتها؛

---

[6]: عبد الحميد حسياني، " **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات** "، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009–2010، ص 82.

[7]: بوسبعين تسعديت، " **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري** "، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2009–2010، ص 48.

[8]: لشهب عمر، " **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011–2012، ص 36.

[9]: مناعي حكيمة، مرجع سابق ذكره، ص 122.

[10]: Zighem Hafida, « **Traitement comptable des immobilisations de l'entreprise selon les nouvelles normes algériennes « SCF » cas du sonatrach** », mémoire de magister en science économique, université mouloud mammeri, Tizi Ouzou, 2012, p 12.

[11]: مداني بن بلغيث، مرجع سابق ذكره، 2002، ص 53.

- توحيـــد أسس ومبادئ وقواعد حساب التدفقات النقدية؛
- توحيـــد أسس ومبادئ عرض البيانات المالية.

المستوى القواعد : ويشمل توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية وتتطلب الآتي[12]:

- حصـــر واختيار القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية؛
- الحـــذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

مستوى التنظيم: يتم توحيد النظام المحاسبي ككل وما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات ويمتد إلى توحيد نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي يقوم عليها.

المطلب الثاني : النماذج المحاسبية للتوحيد المحاسبي الدولي

النموذجان المحاسبيان المعروفان على المستوى الدولي هما النموذج الأوروبي والنموذج الأنكلوسكسوني اللذان سيتم التطرق إليهما في هذا المطلب .

❖ **نموذج المحاسبة الأنكلوسكسوني :**

ظهرت المحاسبة الأنجلوسكسونية في القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية،[13] ويضم هذا النموذج المحاسبي تشكيلة كبيرة من الدول من بينها الدول الأعضاء في الكومنولث (أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هونغ كونغ، اندونيسيا، نيوزيلندا، باكستان، سنغافورة،...)، حيث تقارب على العموم 43 دولة [14] كما أن هذا النموذج يسود في الدول ذات نظام اقتصادي حر مع أسواق مالية نشطة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا...الخ

بناءا على هذا النموذج فإن عملية وضع المبادئ والمعايير والإجراءات المحاسبية وكذا تطويرها يقوم بها خبراء المحاسبة المهنيين والمنظمات المهنية المختصة، بشكل شبه مستقل عن توجيهات وتدخل القوانين والحكومة[15].

كما أنّه لا تلزم المؤسسات بقائمة حسابات نموذجية أو بطريقة مسك المحاسبة، بل يتم التركيز على نوعية المعلومة المالية التي تعكس الصورة الصادقة وكيفية الوصول إليها وعرضها لمن يحتاجها .كما أن الجباية في هذا النموذج ليس لها أي تأثير على الجانب المحاسبي .والضرائب يتم حسابها بشكل مستقل عن الحسابات المحاسبية.[16]

---

[12]: حسيابي عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 82.

[13]: لزعر محمد سامي، " **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة** "،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2011-2012، ص 10.

[14]: بورويسة سعاد، " **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2009-2010، ص 34.

[15]:

[16]: بوسبعين تسعديت، مرجع سابق ذكره، ص 50.

❖ **نموذج المحاسبة الأوربي :**

يعتبر تاريخ المحاسبة الأوربية حافلا بالأحداث حيث تمتد جدورها إلى القرن الرابع عشر، و تطلق تسمية المحاسبة الأوربية(القارية) على هذا النموذج، و لا يعني ذلك تحديد مجال تطبيقها على أوربا فقط، و لكن تعتمد دولا كثيرة عليه لا تنتمي إلى القارة الأوربية كالجزائر، اليابان،.... .[17]

في هذا النموذج ينعكس قانون الضرائب بشكل كبير على الممارسات المحاسبية، حيث تعتبر المحاسبة وسيلة لحساب الأوعية الضريبية مما يستوجب تدخّل قانون الضرائب في مجال المحاسبة من أجل تحديد القواعد الواجب اتباعها لمسك المحاسبة و طرق التقييم .[18]

كما تعتبر الدولة هي المنظم الرئيسي للمحاسبة في هذه الدول، وبذلك تلعب المنظمات المهنية دورا ثانويا يتمثل في تقديم تأييدها للمواقف التي تتخذها الدولة من خلال الآراء التي تقوم بنشرها، ويكون هدف الدولة الحصول على حسابات منظمة بمعنى تتماشى مع القوانين الموضوعة، حيث تعتبر أن مسألة وضع معايير المحاسبة يجب أن تتولاها الدولة بالطريقة التي تسمح لها بتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الوجهة المرغوبة، لذلك ترجع لها مسؤولية وضع المعايير ومتابعة تطبيقها .

ومما سبق عرضه يمكن تلخيص أهم الفروقات بين النموذجين في الجدول التالي :

[17]: بورويسة سعاد، مرجع سابق ذكره، ص 35.

[18]: بوسبعين تسعديت، مرجع سابق ذكره، ص 49.

الجدول (II.1) : الاختلافات الرئيسية بين النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني والأوروبي

	النموذج الأنجلوسكسوني	النموذج الأوروبي القاري
المصدر الرئيسي للتمويل	الأسواق المالية	البنوك
النظام القانوني والجبائي	يتم إعداد القواعد والمعايير المحاسبية من طرف المنظمات الخاصة بغرض خدمة احتياجات المستثمرين، وتكتفي الدولة بمهمة الإشراف	القواعد والمعايير المحاسبية يتم إعدادها من طرف الدولة (المخطط المحاسبي والقانون التجاري)، بما يخدم احتياجات الاقتصاد الكلي.
المرجع والأساس المحاسبي	يتم وضع إطار تصوري موحد للقواعد والمبادئ المحاسبية، ويمثل أساس إصدار المعايير.	يتم وضع مخطط محاسبي يمثل المرجع المحاسبي (الإطار التصوري ضمني).
المستعملين المستهدفين للمعلومات المحاسبية	المستثمرين بالدرجة الأولى	الدائنين، الموردين، المستثمرين، الإدارة الجبائية، الأجراء، ثم إلى مختلف الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة والمستثمرين.
نشر الحسابات السنوية	سنوي، سداسي وفصلي (في الولايات المتحدة الأمريكية)	سنوي وسداسي
نظرة المؤسسة	نظرة اقتصادية	نظرة قانونية
حساب النتيجة المحاسبية	يجب أن تترجم النتيجة الوضعية الاقتصادية للمؤسسة، وتغيرات قيم أصولها وخصومها. تحديد المؤونات يتم بطريقة صارمة	الرغبة في تقليل النتائج عن طريق سياسات المؤونات والاحتياطات.
العلاقة بين المحاسبة والجباية	تعالج القضايا الجبائية خارج القوائم المالية (القواعد المحاسبية والجبائية مستقلة تماما).	هناك علاقة قوية بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية (يتم الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية ببساطة.)
المعنية البلدان عن أمثلة	البلدان المتأثرة بشكل ظاهر بأسواق رأس المال "الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، نيوزلندا"...	البلدان ذات التقليد الضريبي "فرنسا، ألمانيا، إفريقيا الفرانكفونية، لبنان ، اليابان"...

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- بوسبعين تسعديت ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري** "، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2009-2010، ص 52
- بورويسة سعاد ، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2009-2010، ص 39

المطلب الثالث : استراتيجيات التوحيد المحاسبي

خذا في الاعتبار الدور الريادي الذي يلعبه مجلس معايير المحاسبة الدولية في التوحيد المحاسبي الدولي، يمكن اقتراح أربعة استراتيجيات ممكنة للتوحيد المحاسبي، وذلك بناءا على المعيارين التاليين : **19**

- مـــدى تدخل الدولة والهيئات المهنية الوطنية في إعداد المعايير المطبقة في البلد، حيث مارست غالبية الدول وإلى غاية سنة 1980 أعمال التوحيد في إطار وطني، ظل فيه التأثير الأجنبي ضعيف، لكن هذه الوضعية سرعان ما تغيرت في الربع الأخير من القرن العشرين، خاصة مع ظهور المنظمات الدولية للتوحيد المحاسبي وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- مـــدى الاستعانة بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في صياغة المعايير المطبقة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تمييز أربع استراتيجيات ممكنة:

❖ **استراتيجية تفويض التوحيد إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية:**

وفي هذه الحالة لا تشارك لا الحكومات و لا المنظمات المهنية الوطنية في عملية التوحيد، لأن المؤسسات في هذه الحالة يتوجب عليها الرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإعداد حساباتها وقوائمها المالية، وتمثل هذه الحالة ما هو حاصل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للشركات المدرجة في البورصة.

وإذا ما طورت هذه الاستراتيجية عبر دول العالم فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى توحيد محاسبي كلي على المستوى الدولي .

❖ **استراتيجية التقارب (Convergence) نحو المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS):**

وفي هذه الحالة فإن الحكومات و/أو المنظمات المهنية الوطنية تقوم بإعداد معايير متقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتستند عليها، مثلما هو عليه الحال بالنسبة لبعض الدول الإفريقية كتونس والجزائر.

هذه الاستراتيجية يمكن أن تقود إلى تحقيق توافق محاسبي دولي ولكن يبقى جزئي، بالنظر إلى خصوصيات التوحيد في كل بلد.

19: صالحي بوعلام، " **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و أفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي** "، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، 2010، ص 6.

❖ **إستراتيجية تفويض التوحيد لمنظمات التوحيد الدولية الأخرى:** [20]

وفي هذه الحالة فإن الحكومات و/أو المنظمات المهنية للبلد ليس لها أي دور تلعبه أو بالأحرى تلعب دورا ضعيفا وهو دور التأييد والموافقة، حيث يعهد بمهمة التوحيد إلى منظمات التوحيد الدولية، وتجيب هذه الاستراتيجية عن أهداف اقتصادية وسياسية كحالة البلدان الأوروبية مع التوجيهات (الرابعة والسابعة) وتؤدي هذه الاستراتيجية إلى تحقيق توافق محاسبي إقليمي.

❖ **استراتيجية التوحيد الذاتي :**

وهنا تقوم الحكومة والمنظمات المهنية لكل بلد بإعداد المعايير الخاصة بها دون الرجوع إلى IAS/IFRS واتبعت هذه الاستراتيجية في كل من فرنسا وألمانيا، وتمخضت عنها نماذج محاسبية متنوعة خصوصا النموذج القاري و النموذج الأنجلوسكسوني .

الشكل (2.II): استراتيجيات التوحيد المحاسبي

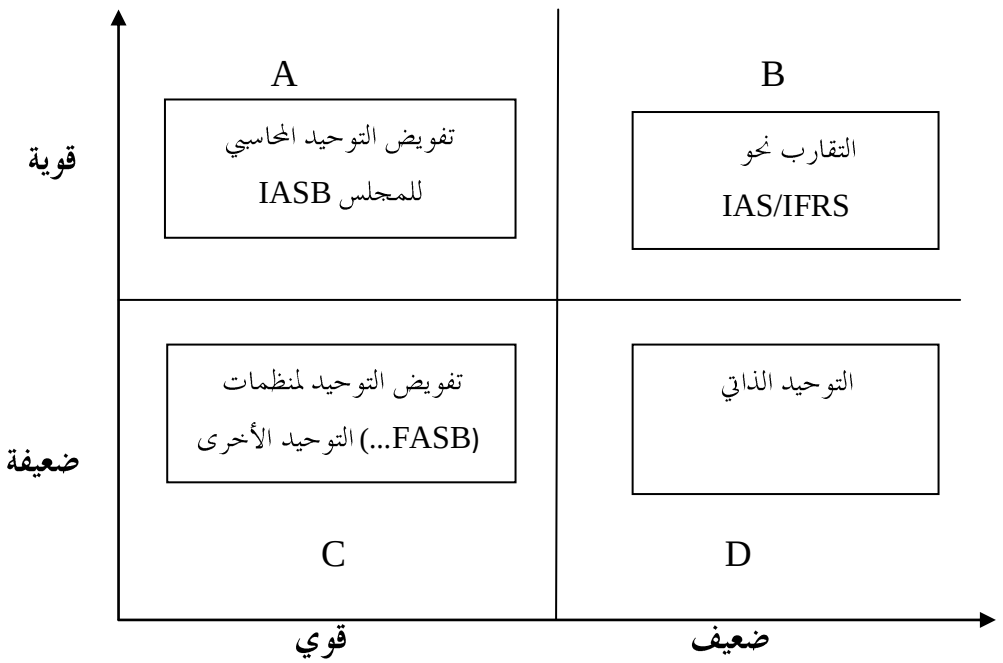

تدخل الحكومة و المنظمات المهنية الوطنية في عملية التوحيد

Source : Salma Damak A yadi : **De l'efficacité des mesures de convergence pour préparer le passage aux IAS/IFRS** en France, Crifige, Université de Paris, P.8

[20]: صالحي بوعلام، مرجع سابق ذكره، ص 7.

الجدول 2-2 : خصائص، إيجابيات وسلبيات استراتيجيات التوحيد المحاسبي

	A	B	C	D
1- الخصائص :				
- مدخل التوحيد	- دولي خاص؛	-وطني عمومي، وطني خاص أو مختلط؛	-دولي خاص، دولي عام أو مختلط؛	-وطني عمومي، وطني خاص أو مختلط؛
منظمات التوحيد	IASB؛	الدولة و/أو المنظمات المهنية الوطنية؛	سلطات دولية عمومية و/أو المنظمات المهنية الدولية غيرIASB	الدولة و/أو المنظمات المهنية الوطنية؛
-المعايير مقارنة مع IAS/IFRS	قواعد متطابقة	قواعد متشابهة	قواعد مختلفة	قواعد مختلفة
الايجابيات(المزايا)	-قابلية مقارنة القوائم المالية دون الحاجة إلى إعادة المعالجة؛ -سهولة الدخول إلى الأسواق المالية الدولية؛ -مسار(سياق) التوحيد أقل تكلفة	الحفاظ على سلطة التوحيد؛ -إعداد معايير ملائمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد مع الأخذ بعين الاعتبار تطور التوحيد المحاسبي الدولي؛ -فرز واختيار أحسن القواعد؛ -تسهيل عملية مقارنة القوائم المالية؛	-تبني معايير مشتركة مع دول أخرى؛ -الإجابة على رهانات سياسية واقتصادية؛ -قابلية مقارنة القوائم المالية ممكنة ولكن محدودة؛ -مسار(سياق) التوحيد أقل تكلفة	-المحافظة والرقابة على عملية التوحيد على المستوى الوطني؛ -إعداد معايير ملائمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛ -يساعد على تعدد الأنظمة المحاسبية؛ -تنويع عرض المعلومات والاختيارات المحاسبية.

Source : Salma Damak A yad , op cit ,p 24.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية وفقا لـــ IAS/IFRS

إن إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يتطلب معرفة أهداف القوائم المالية وخصائصها، كذلك دور المعايير في تحقيق أهداف القوائم المالية وذلك من خلال الإلتزام بمجموعة من المبادئ والقروض عند إعدادها، وكل هذا يتم تحديده في الإطار المفاهيمي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المال الدولية IASC

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في سنة 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم في عام 2001 تعديل هذا الإطار من قبل IASB [21]، يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار العام الذي يسترشد به المجلس في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي م يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية.

ويمكن تعرف الإطار المفاهيمي على أنه: "نظام مترابط من الأهداف والمبادئ المترابطة مع بعضها التي تؤدي إلى معايير متسقة تصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية، الذي يجب أن يساعد مستخدمي التقارير المالية في زيادة فهمهم وتقديرهم في الإبلاغ المالي". [22]

فالإطار المفاهيمي يحدد بـــــ:[23]

- الأهداف الواجب بلوغها بواسطة القوائم المالية كما يقدم قائمة بالمبادئ المحاسبة الواجب الاتزام بها؛
- يحدّد المستعملين للقوائم المالية وكذا طبيعة وأهداف هذه القوائم؛
- يحدّد الإتفاقات المحابية القاعدية، الخصائص النوعية والمبادئ المحاسبية الأساسية؛
- يقدم تعريفات، ويحدد قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم؛
- يعالج مفهوم رأس المال والمحافظة عليه.

المطلب الثاني: المبادئ العامة لعرض القوائم المالية:

كما تم التطرق سابقا إل الإطار المفاهيمي الذي يقدم قائمة بالمبادئ المحاسبية الواجب الإلتزام بها،إلا انه يميّز بين:

- الفروض الأساسية؛
- الخصائص النوعية للبيانات المالية؛
- المبادئ الأساسية.

---

[21] : Lekhdar Khellaf, Op cit, : 86.

[22]: فاطمة علي مصباح المجربي، "قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الدولية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011-2012، ص 23.

[23]: شناي عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص 27.

2-1 الفروض الأساسية:

يبين الإطار المفاهيمي، بأن هناك فرضيتين أساسيتين تعتمد عليها لإعداد القوائم المالية هما، أساس الاستحقاق وفرض الاستمرارية.

2-1-1 أساس الاستحقاق:

يتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى، عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدي وما يعادلها)، ويجري قيدها في السجلات المحاسبية والتقرير عنها بالقوائم المالية للفترات التي تمت فيها.[24]

2-1-2 فرض الاستمرار:

عند إعداد القوائم المالية باتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS يتم افتراض أن المؤسسة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي ، وعند وجود شكوك حول استمرارية المؤسسة وأن لدى الإدارة نية في التصفية أو تقليل أعمالها شكل جوهري، عندها يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية.[25]

2-2 الخصائص النوعية للبيانات:

كما نص الإطار المذكور سابقا على الخصائص النوعية للقوائم المالية وعرض أهمها كما يلي:[26]

2-1-2 القابلية للفهم: ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم المالية مع إفتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والمحاسبة.

2-2-2 الملائمة: وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية مساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواءا كانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية وتوفير إمكانية إعمال التنبؤات.

2-2-3 الموثوقية: ويقصد بها خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيّز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة.

2-2-4 القابلية للمقارنة: ويقصد بها جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية، وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

2-3 المبادئ الأساسية:

تتمثل المبادئ المحاسبية الأساسية التي تناولها الإطار المفاهيمي في العناصر التالية:

---

[24]: حكيمة مناعي، مرجع سابق ذكره، ص 145.

[25]: فاطمة علي مصباح، مرجع سابق ذكره، ص 33.

[26]: حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق ذكره، ص 274.

2-3-1 الدورية: الفترة المحاسبية مدتها اثنتا عشرة شهر تغطي السنة المدنية، وتسمح للوحدة أن تغلق حساباتها في تاريخ آخر غير 31 في حالة كون نشاطها يرتبط بدورة استغلال لا تتوافق مع السنة المدنية.

2-3-2 الوحدة النقدية: لابد من توحيد وحدة القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، مما يستوجب اختيار وحدة النقود (الدينار الجزائري مثلا) كوحدة قياس للمعلومات المسجلة في القوائم المالية.

2-3-3 استقلالية الفترات: النتيجة المحققة في كل فترة هي مستقلة عن التي سبقتها والتي تليها، ولتحديدها تؤخذ أحداث العمليات الخاصة بها.

2-3-4 مبدأ الحيطة والحذر: في ظل حالة عدم التأكد، ولتفادي الأخطاء المستقبلية يصبح من المنطقي الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر، ولتجنب التأثير السلبي على الذمة المالية والنتيجة.

2-3-5 الأهمية النسبية: المعلومة يكون ها مدلول إذا كان حذفها أو تحريفها ينتج عنه تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون اعتمادا على البيانات المالية، فالمبالغ ليس لها مدلول يمكن تجميعها مع المبالغ المناسبة لعناصر ذات طبيعة أو وظيفة متماثلة.

المطلب الثالث:القوائم المالية الواجب عرضها وإعدادها

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، فالمعايير (IAS/IFRS) تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة، وتتمثل القوائم المالية الواجب على الوحدة إنجازها سنويا، والتي تشمل :

3-1 قائمة المركز المالي (الميزانية):

يمكن تعريف الميزانية من الزاوية الاقتصادية على أنّها توازن لأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول.[27]

3-2 قائمة الدخل (حسابات النتائج)

هي عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلا الفترة، تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة.[28]

تهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.[29]

3-3 قائمة التدفقات النقدية:

---

[27]: شادو عبد اللطيف، مرجع سابق ذكره، ص 20.

[28]: شناي عبد الكريم، مرجع ساق ذكره، ص 50.

[29]: حسين القاصي مأمون حمدان، مرجع سابق ذكره، ص، 277.

تعتبر قائمـــة التدفقات النقدية من بين مكونات القوائم المالية حسب المعيـــار الدولي رقم (1)، ونظـــــرا لأهمية هذه القائمة فقد أفرد إليهـــا معيار كامـــــل يحمل الرقم (7)، حيث نص هذا المعيار على عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بتصنيف التدفقـــات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وقد عرّف المعيار المذكور التدفقـــات النقدية بأنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية، كما عرّف أنواع الأنشطة كما يلي:[30]

3-3-1 الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

3-3-3 الأنشطة الاستثمارية: وهي تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

3-3-3 الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

3-4 قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تعكس هذه القائمة معلومات بشأن الزيادة أو التخفيض في صافي الأصول أو الثروة بحيث تظهر ما يلي:[31]

- صافي ربح أو خسارة الفترة وأرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة؛
- المعاملات الرأسمالية مع المساهمين، والتوزيعات والتغيرات في حقوق المساهمين؛
- كل عنصر من عناصر الايرادات أو الأعباء التي لها علاقة بحقوق المساهمين؛
- حركة الأسهم والإحتياطي.

3-5 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

ملحق القوائم المالية يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية وكذا الطرق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطرقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.[32]

وينص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على ما يلي:[33]

- يجب توضح مدى الامتثال للمعايير المحابية الدولية؛
- تقديم المعلومات المالية الضرورية وغير الموجودة في القوائم المالية المذكورة؛

---

[30]: حسين القاصي مأمون حمدان، مرجع سابق ذكره، ص، ص: 277-278.

[31]: حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص

[32]: شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[33]: مناعي حكيمة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

- السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة.

المبحـــث الثالـــث: الاتجـــاه المحاسبـــي فـــي الجزائـــر

المطلب الأوّل: التطور المحاسبي في الجزائر

للحديث عن تاريخ التشريع المحاسبي الجزائري، لا بد من الإشارة إلى ثلاث فترات أساسية وهي: [34]

أ/ الفترة من 1962 إلى 1975 :

وجدت المؤسسة الجزائرية بعد الاستقلال نفسها مجبرة على إتباع النظام المحاسبي الفرنسي والمتمثل في المخطط المحاسبي العام والذي يرجع تاريخ إعداده (Plan Comptable Général) يهدف هذا المخطط للتنسيق بين مختلف المحاسبات، لجعل المحاسبة أداة فعالة لتسيير المؤسسة الاقتصادية، دون إهمال فوائد التنسيق من أجل تزويد الاقتصاد الوطني بالوثائق وكافة المعلومات اللازمة وخاصة للقيام بالإحصائيات الضرورية من أجل دراسة كيفية توزيع الدخل الوطني. [35]

وقد شهد التنظيم الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفتّة البدء في عمليات التأميم خاصة قطاعات: المناجم، البنوك، المحروقات، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تتَرجم التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة التغير في المفاهيم وطرق التسيير التي ستَرافق التوجه الجديد. [36]

كما تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد يشرف على المهنة المحاسبية ألا وهو" المجلس الأعلى للمحاسبة "وذلك في نهاية سنة 1971، والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان، الأولى وهي تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسب في الجزائر بموجب الأمر رقم71/ 82 الصادر في 1971/12/29، والثانية وهي إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957 ، وضعت لذلك مجموعة من الخطوط العريضة التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح [37]

ب/ الفترة من 1975 إلى2007 :

---

[34]: حميداتو صالح، علاء بوقفة، " **واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل اصلاح النظام المحاسبي المالي**"، ملتقى حول" **واقع و أفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،جامعة الوادي، ماي 2013،ص 4.

[35]: رفيق يوسفي، مرجع سابق ذكره، ص 36.

[36]: علاء بوقفة، مرجع سابق ذكره ، ص 70.

[37]: حميداتو صالح، علاء بوقفة، مرجع سابق ذكره ، ص 4.

إن القانون الجزائري الذي نص على الاستمرار بالعمل بالتشريعات الفرنسية كان هدفه إعطاء الوقت الكافي للبدء في صدور التشريعات الوطنية، لهذا فقد تميزت فترة السبعينات بإصدار المنظومة القانونية الجزائرية خاصة: [38]

- القانـــون المدني، الأمر رقم: 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدّل و المتمم؛
- القانـــون التجاري، الأمر رقم: 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدّل والمتمم؛
- القانـــون الجزائي، الأمر رقم: 155/66 المؤرخ في 08 جوان 1966، المعدّل والمتمم.
- القان،ون الضريبي (الضرائب المباشرة)، الأمر رقم: 101/76 المؤرخ في 06ديسمبر 1976، المعدّل والمتمم.

توجت الجهود السابقة بإصدار المخطط المحاسبي الوطني بموجب الأمر 35/75 الصادر في :29 أفريل 1975 والذي يسري مفعوله ابتداء من 01 جانفي 1976، وبعد ذلك صدر المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في 1975/06/23، والذي تضمّن: طبيعة التنظيم والتسيير المحاسبي، الحسابات ومجموعها وأرقامها، القوائم الختامية، المصطلحات المتبناة وقواعد التسجيل المحاسبي .

ج/ الفترة من 2008 إلى يومنا هذا:

في بداية العشرية الأخيرَة وبالتحديد في سنة2001 ، بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية المتعلقة بالأدوات المعتمدة في الحسابات المالية للمؤسسات التي توفر المعطيات اللازمة للتحليل، فالنظام القديم لا يركز على عدة اعتبارات منها الفاعلون الاقتصاديون الجدد الذين دخلوا مع الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، وهو ما يعيق التحليل الدقيق والشفاف للحسابات المالية.[39]

وصدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .[40]

المطلب الثاني: المخطط المحاسبي الوطني وملائمته للأوضاع الاقتصادية في الجزائر

إن تطبيق الجزائر للمخطط المحاسبي الوطني لم يكن وليد الصدفة، بل كان له ما يبرره خاصة وأن الإطارات الجزائرية التي قامت بهذا العمل في ذلك الوقت غلبت عليها الثقافة المحاسبية الفرنكوفونية[41]، ونستطيع تسجيل جهود الجزائر في تصميم وارساء المخطط المحاسبي الوطني، من خلال نقاط أساسية:[42]

---

[38]: نفس المرجع، نفس الصفحة.

[39]: علاء بوقفة، مرجع سابق ذكره ، ص 74.

[40]: عكوش محمد أمين، " أثر **تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011،ص 43

[41]: رفيق يوسفي، مرجع سابق ذكره، ص 39

تكييف الأدرات المحاسبة للحقائق الاقتصادية في الجزائر، أين ينظم الاقتصاد بمخطط وطني للتنمية التفاعل بين حقلي المحاسبة اتخاذ القرار الذي كانت الحاجة اليه ماسة على مستوى الدول السائرة في طريق النمو للتحكم في أدوات الإنتاج وضمان النمو الاقتصادي.

[42]: مداني بن بلغيث، مرجع سابق ذكره، ص 146.

1-2 أهداف المخطط المحاسبي :[43]

- توفير احتياجات التخطيط المركزي من المعلومات تسهيلا لاتخاذ القرار والتنبؤ بالاحتياجات والاستراتيجيات الممكن إتباعها أو تبنيها، بالإضافة إلى تسهيل تسيير المؤسسات الاشتراكية العمومية التي تعتبر القاعدة الرئيسية التي يرتكز عليها التخطيط العمومي؛
- السمـــاح باستخراج والحصول على مجموعة من القيم والمجمعات الخاصة بالمحاسبة الوطنية والمعطيات الاقتصادية الأساسية حول وضعية الاقتصاد الكلي للبلد من خلال الأرصدة الوسيطية التي يقدمها جدول حسابات النتائج؛
- تسهيل أعمال مراقبة المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال توحيد كل مراحل العملية المحاسبية والسماح بإجراء المقارنات بين المؤسسات وحتى بين القطاعات خاصة في مرحلة النظام الاشتراكي أين كانت كل المؤسسات تابعة للقطاع العام، كما يمكن تعديل مسار وتوجه المؤسسات في الوقت المناسب حسب ما هو مقرر لها.

2-2 الإطار العام للمخطط المحاسبي الوطني:[44]

المخطط المحاسبي هو مجموعة الحسابات المصنفة والمجمعة في جدول محدد والتي تستعملها المؤسسة لإعداد قوائمها المالية، ونظرا لاختلاف الممارسات حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، اقتضت الضرورة توحيد الحسابات وإعطاءها صبغة وطنية من أجل تبسيط وتوحيد الممارسات المحاسبية في مختلف المؤسسات.

ويمكـــن استعـــراض بنية حسابات المخطط الوطني المحاسبي من خلال القرار الوزاري الصادر بتاريـــخ 1975/06/23 والمتعلـــق بكيفية تطبيق هذا المخطط، أين قسم الحسابات إلى ثمانية أصناف أو مجموعات وهي:[45]

- ✓ **المجموعـــة الأولى** :الأموال الخاصة.
- ✓ **المجموعـــة الثانية** :الاستثمارات.
- ✓ **المجموعـــة الثالثة** :المخزونات.
- ✓ **المجموعـــة الرابعة** :الحقوق.
- ✓ **المجموعـــة السادسة** :الأعباء.
- ✓ **المجموعـــة السابعة** :النواتج.
- ✓ **المجموعـــة الثامنة** :النتائج.

---

[43]: اسماعيل رزقي ، مرجع سابق ذكره، ص 89.

[44]: رفيق يوسفي، مرجع سابق ذكره،ص 40.

[45] : Lakhdar Khellaf, op cit,p 136.

3-2 نقائص المخطط المحاسبي الوطني[46]:

- يخضـــع المخطط المحاسبي الوطني لأهداف قانونية ومحاسبية فقط، لذلك لا تستجيب الميزانية المحاسبية لمتطلبات التحليل الدالي؛
- يعتمـــد ترتيب عناصر الميزانية على مبدأ درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم، ولا يأخذ بعين الاعتبار مبدأ السنوية؛
- بعـــض عناصر الميزانية المحاسبية غير موضوعية مثل المصاريف الإعدادية فهي عبارة عن مصاريف وليست موجودات مادية أو معنوية؛
- تعتمـــد المحاسبة العامة على مبدأ التكلفة التاريخية فقط أي تقييم عناصر الأصول حسب كلفة شرائها، وليس القيمة العادلة، لذلك فهي لا تعكس القيم الحقيقية للسوق؛
- إهمـــال المخطط المحاسبي الوطني للاقتراب أو التصنيف الوظيفي في إعداد القوائم المالية.

غياب الإطار التصوري المحاسبي، وهذا يؤدي إلى اعتماد تفسيرات مختلفة من طرف مستعملي القوائم المالية، فالمخطط المحاسبي الوطني لم يعرف المفاهيم والمصطلحات المستعملة بشكل كاف.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي

1-3 الإطار المفاهيمي:

حدد النظام المحاسبي المالي مفهوما للمحاسبة المالية من خلال ما ورد في المادة 03 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[47]، من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج الخصائص التالية للمحاسبة المالية:[48]

- المحاسبـــة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية؛
- مدخـــلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي؛
- مخرجـــات النظام تمثل كشوف تعكس بصدق المركز المالي للكيان؛
- هـــدف النظام قياس أداء ونجاعة الكيان (جدول حسابات النتائج)، ووضعية الخزينة (جدول التدفقات النقدية)؛
- يتـــم إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة المحاسبية.

---

[46]: علاء بوقفة، مرجع سابق ذكره، ص 75.

[47]: قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007،المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد 74، 2007 ، ص 03.

[48]: رفيق يوسفي، مرجع سابق ذكره، ص 51.

2-3 مجالات التطبيق:

ألزم القانون 11/07 حسب المادة رقم 04 الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:[49]

- الشركـــات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخـــاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كـــل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

3-3 أهداف النظام المحاسبي المالي :

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي:[50]

- توفيـــر معلومات مالية مفهومة و موثوق بها؛
- إعطـــاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية، الأداء والتغيّرات المالية للمؤسسات؛
- جعـــل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه؛
- نشـــر معلومات وافية وصحيحة ، موثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار.

---

[49]: زعدار أحمد، سفير محمد، "**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**" ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 3.

[50]: كمال رزيق، هزرشي، رايحي مختار،"**النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة و صعوبات التنفيد من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011،ص ص: 3-4.

خلاصة الفصل:

إن الاصلاح المحاسبي في الجزائر مر بثلاث محطات رئيسية، الأولى بعد الاستقلال سنة 1962 والتي عرفت تبني وتطبيق المخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957م، أما الثانية فقد بدأت سنة 1972 والذي اضطلع بمهمة إعداد مخطط محاسبي جديد سن وذلك للمحاسبة يلاءم ويلبي احتياجات الاقتصاد الاشتراكي وهو ما تجسد بصدور المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975، والذي عرف بعض الإضافات قصد موائمته مع التطورات الحاصلة في المجالين المحاسبي والقانوني، أما المحطة الثالثة والأهم فقد توجت بتبني النظام المحاسبي المالي في 25 نوفمبر 2007م وهو ما يعكس تطلع وقد كان الانتقال من مرجع محاسبي إلى المرجع المحاسبي الدولي يهدف دائما إلى موائمته مع التطورات الحاصلة على جميع المستويات.

الفصل الثالث

محاسبة عقود الإيجار

مقدمـــة

يلعب الائتمان الإيجاري دورا بارزا في تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال منح أصحاب المشروعات فرصا إضافية لتمويل استثماراتهم، ومع انتشاره وتزايد حاجة المؤسسات إليه، ظهرت الحاجة لدى المحاسبين والمراجعين و غيرهم إلى دليل تطبيقي يمكّنهم من أداء أعمالهم بسهولة ووضوح، لذلك اهتمت العديد من الهيئات المهنية المحاسبية بمحاسبة الائتمان الإيجاري، من بينها لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر17 .

ومع اندماج البيئة المحاسبية الجزائرية في البيئة المحاسبية الدولية من خلال تبني الجزائر لنظام محاسبي جديد يتلاءم ومعايير المحاسبة الدولية، استوجب ذلك ضرورة وجود انسجام بين متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات والمؤسسات، ومتطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة، من بينها تلك المتعلقة بالائتمان الإيجاري، وقصد محاولة تحديد مدى التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي بصفة مع التطرق إلى مقارنة القياس والإفصاح للائتمان الإيجاري بين النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي السابع عشر.

ومن خلال ما تقدم، سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتناول المباحث التالية:

المبحث الأوّل: مفاهيم عامة حول عقود الإيجار

المبحث الثاني: المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار

المبحث الثالث: دراسة و تحليل نتائج الاستبيان

المبحـــث الأول: مفاهيـــم عامـــة حـــول عقـــود الإيجـــار

يعتبر الائتمان الإيجاري(عقد الإيجار) ذروة التطور القانوني لصيغ التمويل إذ يسمح للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين بالحصول على معدّات وأصول رأسمالية دون اللجوء إلى أموالهم الخاصة، ذلك ما يجعل له مميزات وخصائص تميزه عن صيغ التمويل الأخرى بالنظر إلى التطور السريع الذي عرفه منذ نشأته.

المطلب الأول: نشأة عقود الإيجار

لقد اختلف آراء الفقهاء حول المنشأة الحقيقي لعقد الإيجار، إذ أرجع بعض الفقهاء، المنشئ الحقيقي لهذا النوع من العقود إلى العصور القديمة عند السومريين منذ ألفي سنة بل الميلاد، أو المصريين القدامى أو الرومان، وحتى في الفكر الإغريقي، الذي كان قائما على سند فلسفي والذي أذلقه أرسطو منذ آلاف السنين، مفاد هذا الفكر، أن: [1]"الثروة الحقيقية تكمن في استعمال الشيء وليس في تملكه".

إن هذا الرأي صحيح إذا توقفنا عند الألية القانونية التي يتحقق بها التمويل عن ظاهرة الائتمان الإيجاري، وهي إيجار المعدات الإنتاجية والعقارات المخصصة لأغراض مهنية، لكن بالوقوف على الطبيعة التمويلية لظاهرة عقود الإيجار، فقد ذهب الرأي الراجح إلى أن هذا النشاط ولد بالولايات المتحدة الأمريكية في بداية الخمسينات من القرن العشرين. وعرف في صورته الأصلية « Leasing » في الولايات المتحدة الامريكية، فقد كان ذلك لدى رجل الصناعة الأمريكي بوث سنة 1950[2]، والفكرة الأساسية لهذا العقد تقوم على استئجار المعدات اللازمة لإنتاج المواد الغذائية المطلوبة في السوق وذلك بمناسبة صفقة عرضت عليه، ومن خلال الحسابات التي عكف على دراستها وجد أن إحتراف تأجير المعدات الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية يمكن ان يكون مصدر للأرباح الطائلة، ومن خلال هذه الفكرة تم تأسيس أولى شركات التأجير في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1952، والتي عرفت باسم « UnitedStateLeasingCorporate ».[3]

إنتقل هذا النشاط إلى الدول الأوروبية سنة 1960، حيث انتشرت اوّل شركة تأجير في بريطانيا « MercontelCreditCompany »، إضافة إلى إنشاء إتحاد لتأجير المعدات : « ELA EquipementLeasigAssociation » سنة 1970، وانتقل إلى فرسنا سنة 1962 حيث صدر التشريع المنظّم لقواعد التأجير والإعفاءات الضريبية المرتبطة به سنة 1967.[4]

---

[1]: حوالف عبد الصمد، "**الإطار القانوني لعقد الاعتماد الإيجاري (الليزنغ)**"، مذكرة ماجستير في الحقوق، عقود ومسؤولية، جامعة أوب بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009، ص 4.

[2]:بخيث عيسى، "**طبيعة عقد الإيجاري التمويلي وحدوده القانونية، دراسة مقارنة**"، مذكرة ماجستير في الحقوق في إطار مدرسة دكتوراه، عقود ومسؤولية، جامعة بومرداس، 2010-2011، ص 19.

[3]:أمينة بوفرح، "**أثر المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري على المؤسسة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص ص: 60، 61.

[4]:نفس المرجع، ص ص: 60، 61.

وأدى اتساع الاستثمارات الامريكية وتدويل نشاط شركات الإيجار لوصول الإيجار التمويلي إلى دول العالم الثالث، وتأسس العديد من الشركات في عدد من الدول النامية مثل كوريا الجنوبية، ماليزيا، إندونيسيا والفلبين، وقد لعب رأس المال الفرنسي دورا بارزا في نقل الإيجار في صورته المعروفة في فرنسا إلى العديد من الدول النامية التي تدور في فلك الاقتصاد الفرنسي ومن أهمهما دول المغرب العربي ودول غرب إفريقيا.[1]

المطلب الثاني: تعريف عقود الإيجار وخصائصه

في البداية نشير أن هناك إختلاف وتعدد للمصطلحات المترجمة للكلمة الأصلية « Leasing » باللغة الإنجليزية « Crédit-bail » باللغة الفرنسية لكن مجمل هذه المصطلحات تشير إلى نفس الشيء، أي إلى الائتمان الإيجاري وأهم هذه المصلحات "الاعتماد الإيجاري"، "القرض الإيجاري"، "تمويل الأصول الثابتة"...الخ.

إن الائتمان الإيجاري هو فكرة حديثة في طرق التمويل، حيث أدخلت تغيير جوهري ومعتبر في طبيعة العلاقات التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمقترضة، بحيث تعددت وتنوعت التعاريف التي أعطيت لهذه التقنية إما في صفة قانونية أو اقتصادية ولكنها مصبها في معنى واحد في نهاية الأمر ومن أهمهما:

2-1 التعاريف القانونية:

***حسب التعريف البريطاني: [2]"فهو عقد يعطي للمستأجرين حق الشراء أثناء مدة العقد أو بعد إنتهائها، ولكن يتيح له فرصة الحصول على نسبة كبيرة من ثمن الأصل المؤجر كعمولة له باعتباره وكيل المؤجر المنظم لعملية البيع".

* وحسب التعريف الأمريكي، فإن هذا العقد لا يعطي للمستأجر في نهاية مدة العقد خيار شراء الأصل المؤجر، ويلزم بإعادة الأصول المؤجرة للمؤجر الذي له الحق في بيعها أو إعادة تأجيرها من جديد لشخص آخر.[3]

كما عرّف المشرع الجزائري عقد الإيجار التمويلي في المادة الأولى من الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1966 الذي يتعلق بالاعتماد الإيجاري بأنه : [4]"يعتبر الاعتماد الإيجاري موضوع هذا الأمر، عملية تجارية مالية:

- يتـــم تحقيقهـــا من قل البنوك والمؤسسات الماليـــة أو شركة تأجيـــر مؤهلة قانونـــا ومعتمـــدة صراحة بهـــذه الصفة مع المتعامليـــن الاقتصاديين الجزائرييـــن أو الأجانـــب أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعيـــن للقانون العام والخاص؛

---

[1]: بخيث عيسى، "**طبيعة عقد الإيجاري التمويلي وحدوده القانونية، دراسة مقارنة**"، مرجع سابق ذكره، ص 21.

[2]: حجاج منال، "**الاعتماد الإيجاري بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) والمعيار الإسلامي المحاسبي رقم (18) بالتطبيق على حالة الجزائر (دراسة حالة NatixisAlgérie وبنك البركة لسنة 2011/2010)**"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 54.

[3]: بخيث عيسى، مرجع سابق ذكره، ص 24.

[4]: حمدي شحدة زعرب، "**معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 20.

- تكـــون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر؛
- تعلـــق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية او بمؤسسات حرفية.

ويضيف المشرع الجزائري في الفقرة الأولى من المادة الثانية من نفس الأمر على أنه: [1]"تعتبر عمليات الاعتماد الإيجاري عمليات قرض لكونها تشكل طريقة تمويل اقتناء الأصول المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه واستعمالها".

أما حسب المفهوم الفرنسي لعقد الإئتمان الإيجاري فإنه يعطي للمستأجر في نهاية مدّة الإيجار خيار شراء المال المؤجر سواء كان عقارا أو منقولا فيكتسب ملكيته بسعر منخفض يدخل في تقديره المبالغ التي دفعها المستأجر خلال مدّة الإيجار على أساس الأجرة.[2]

2-2 المفهوم الاقتصادي:

طبعا المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (IAS17) يعرف عقد الإيجار على أنه: [3]"اتفاقية بين طرفين يمنح بمقتضاه للمستأجر حق استخدام الأصول المملوكة للمؤجر وذلك لفترة زمنية معينة مقابل دفعة أو سلسلة من الدفعات".

حسب مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) في المعيار رقم 13 عرفه على أنه: [4]"اتفاق بين المؤجر والمستأجر ينقل بموجبه المستأجر حق استخدام ملكية أصل معين يمتلكها المؤجر لفترة محدّدة ومقابل مبلغ يدفعه المستأجر دوريا يسمى بالقيمة الإيجارية".

وعرفته هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، في المعيار المحاسبي الاسلامي رقم 08 أنه: [5]"عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض ثمن معلوم لمدة معلومة".

---

[1]: بخيث عيسى، مرجع سابق ذكره، ص 24.

[2]:عاشور كتوش، عبد الغني حريري، "**التمويل بالإئتمان الإيجاري، الإكتتاب في عقوده وتقييمه، دراسة حالة الجزائر**"،

[3]: شتيوي طارق، "**أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، دراسة لعينة من محاسبين ومحافظي الحسابات ومدققي الحسابات**"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2013-2014، ص 16.

[4]: حجاج منال، مرجع سابق ذكره، ص 55.

[5]:المرجع نفسه، ص 49.

ويمكن تحديد الأطراف المتعاملة بالائتمان الإيجاري كما يلي:[1]

أ- **المؤجـــر**: أي مؤسسة القرض الإيجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل طل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

ب- **المستأجـــر**: هو الطرف الذي يسعى للاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدّة...، فالمستأجر هو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.

ج-**المـــورد**: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من المؤجر، وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أمّا عن الأصل موضوع الإيجار يمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

المطلب الثالث: أشكال الائتمان الإيجاري(أنواعه)

هناك عدّة تصنيفات للتمويل الإيجاري تتولد عنها أنواع عديدة نذكر منها:

3-1 حسب طبيعة العقد:

وهو إيجار خاص بالأصل موضوع العقد، ويمكن أن يتم على نوعين:[2]

3-1-1 الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة:

يستعمل هذا النوع من طرف المؤسسات المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتمثل في :

- تجهيزات وأدوات استعمال ضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة.

3-1-2 الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة:

لا يختلف هذا النوع عن سابقه من حيث تقنيات الاستعمال، إنّما يكمن الفرق في نوع الأصل، فهذا النوع يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من بنايات شيّدة أو في طريق التشييد وهذا يجعل درجة التعقيد فيه أكبر منها في النوع الأوّل، ويتطلب أموالا طائلة قد تفوق احتياجاتها المالية في حالة الأصول المنقولة.

3-2 حسب إقامة أطراف العقد:

وفقا لهذا المعيار، يمكن التمييز بين نوعين من الإئتمان الإيجاري:[3]

3-2-1 الإئتمان الإيجار المحلي:

يعرّف على أنه وطني عدد ما تجمع العملية شركة تأجير، أو بنكا أو مؤسسة مالية بمتعامل اقتصادي، وكلاهما مقيمان بالجزائر، فالإئتمان الإيجاري يعتبر محليا، إذا قام المؤجر في بلد ما بتأجير المعدّات إلى مستأجر مقيم في نفس البلد.

---

[1]: بالمقدم مصطفى، بن عاتق عفان، "**التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**"، المؤتمر العلمي الرابع حول: "الريادة والإبداع استراتيجيات في مواجهة تحديات العولمة"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 2005، ص 7.

[2]: حجاج منال، مرجع سابق ذكره، ص ص: 49-50.

[3]: عاشور كتوش، عبد الغني حريري، مرجع سابق ذكره، ص 9.

3-2-2 الائتمان الإيجاري الدولي:

يعرف الائتمان الإيجاري على أساس أنه دولي عندما يكون العقد يرتكز عليه:

إما ممضي بين متعامل اقتصادي مقيم بالجزائر وشركة تأجير، بنك او مؤسسة مالية غير مقيمة بالجزائر، وإما ممضي بين متعامل اقتصادي غير مقيم بالجزائر وشركة تأجير أو بنك أو مؤسسة مالية مقيمة بالجزائر.

3-3 حسب معيار نقل الملكية:

وينف الائتمان الإيجاري حسب هذا المعيار إلى [1]: إيجار تشغيلي (عملي) وإيجار تمويلي.

ويقصد بنقل الملكية حسب هذا المعيار، ليس حق الملكية القانونية بل انتقال الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بحق ملكية الأصل المموّل.

3-3-1 التأجير التشغيلي: Operating Lease

في هذا نوع من التأجير تكون مدّة عقد الإيجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر ويمكن تلخيص خصائص التأجير التشغيلي فيما يلي:[2]

- لا تغطي فترة التعاقد للتأجير العمر الاقتصادي للأصل وإنّما تغطي جزء منه فقط، لذلك فالمؤجر لا يستهلك قيمة الأصل بالكامل، لذلك فالأصل قد يؤجر عدّة مرّات حتى يغطي العمر الاقتصادي للأصل؛
- المؤجـــر هو الذي يتحمل تكاليف الصيانة والتأمين؛
- يتحمـــل المؤجر مخاطر عدم صلاحية الأصل المؤجر سواء بالاهتلاك أو بتقادمه عن مسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية؛
- ليـــس للمستأجر في العادة فرصة اختيار شراء الأصل في نهاية مدة التعاقد.

لذلك يمكن القول أن التأجير التشغيلي هو خدمة معنية ولا يدخل ضمن أعمال الوساطة المالية عكس الأنواع الأخرى من التأجير.

3-3-2 التأجير التمويلي Financial Lease

تعددت تعاريف الائتمان الإيجاري المالي لكن كلها تحمل نفس المضمون، ويمكن تعريفه على أنه: [3]"ارتباط بدون شرط الإلغاء، حيث يقوم المؤجر بشراء الأصل المختار من طرف المستأجر، ولهذا الأخير الحق في

---

[1]: حوالف عبد الصمد، مرجع سابق ذكره، ص 20.

[2]: بطيحبوالعيد، "**التمويل التأجيري كإحدى صيغ التمويل الإسلامي**"، الدورة التدريبية حول تمويل المسروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، سطيف، المعهد الإسلامي للبحث والتطوير، 2003، ص 4.

[3]: سليمان بوفاسة، "**تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض وإنعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة مقارنة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم لتسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 134

استعماله لمدّة طويلة تقارب عمره الإنتاجي، وفي هذا النوع المبالغ المدفوعة تغطي المبلغ الإجمالي للأصل، ومن خصائصه نذكر ما يلي:[1]

- عقـــد طويل الأجل مقارنة مع عقد التأجير التشغيلي فهو يشمل معظم العمر الإنتاجي للأصل المؤجر؛
- يعتبـــر هذا النوع من العقود غير القابلة للإلغاء حتى في حالة عدم الحاجة إلى الأصل المؤجرة وهذا يجعل العقد قريبا من بعض أنواع القروض طويلة الأجل؛
- مجمـــوع القيم الحالية لأقساط الإيجار المدفعة خلال مدّة التعاقد أكبر من قيمة شراء الأصل من المؤجر؛
- يحمـــل هذا العقد المستأجر تكاليف الصيانة والاستعمال.

الجدول 3-1 : المقارنة بين التأجير التمويلي والتشغيلي

عناصر المقارنة	التأجير التمويلي	التأجير التشغيلي
مدّة العقد	طويلة تقارب أو تساوي العمر الاقتراضي	قصير أقل من العمر الاقتراضي للأصل
مسؤولية تقادم الأصل	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالاهتلاك او التقادم	يتحمل المؤجر ذلك
الصيانة والتأمين	يتحملها المستأجر	يتحملها المؤجر ما لم يتفق في العقد على غير ذلك
نقل الملكية	للمستأجر في نهاية العقد الاختيار بين: أن يعيد الأصل إلى المؤجر. أن يعيد تأجير الأصل لمدّة أخرى. شراء الأصل من المؤجر.	لا يجوز للمستأجر ملكية أو شراء الأصل المؤجر في نهاية العقد بل يرد الأصل إلى المؤجر مرّة أخرى.
نظم إلغاء العقد	لا يجوز إلغاء عقد الإيجار خلال مدّة العقد من كلا الطرفين ولكن لابد من اتفاق الطرفين	يجوز إلغاء عقد الإيجار من قبل المستأجر خلال مدّة العقد مع التزامه سداد الإيجار عن الفترة المستغل فيها الأصل وكذا تطبيق كلا ما اتفق عليه.

سليمان بوفاسة، "**تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية– دراسة مقارنة–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر– 2007-2008، ص ص : 136، 137.

[1]: بطيع بو العيد، مرجع سابق ذكره، ص 5.

المبحث الثاني: المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار

أدى الإنتشار الواسع لاستعمال الائتمان الإيجاري بمختلف أنواعه إلى ظهور بعض التعقيدات والمشاكل على هذه الممارسة، وهذا كنتيجة لتعداد البدائل المتاحة لأطراف العقد، والتي يتم استخدامها للاستفادة من مزاياها المختلفة، ولهذا ولأجل إيجاد حلول لهذه التعقيدات قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي (IAS17) الذي يتطرق لمختلف الجوانب المحاسبية للائتمان الإيجاري، والجزائر في ضوء الإصلاحات التي قامت بها فالنظام المحاسبي المالي تناول جانب لتنظيم ومعالجة هذه التقنية.

المطلب الأوّل: معالجة عقود الإيجار وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (IAS17)

1.1 عموميات حول المعيار:

حتى سنة 1997، كان المعيار رقم 17 "محاسبة الإعتماد الإيجاري" هو المعيار الوحيد الذي طرح موضوع محاسبة الاعتماد الإيجاري بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية حيث تمت الموافقة على هذا المعيار سنة 1982، وأصبح ساري المفعول بعد 01جانفي 1984، وفي سنة 1997، أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية مسودة العرض رقم (56) عجز من "مجموعة المعايير الأساسية العامة".

قصد إدخال تغييرات طفيفة على المعيار رقم (17)الأصلي[1]، وتجد الإشارة

جدول 3-2 : أهم الاختلافات بين المعيار (17) الأصلي والمعيار (17) المعدّل

(17 IAS) الأصلي	(17 IAS) المعدّل
عرف "بمحاسبة الاعتماد الإيجاري".	استبدل بـــ "الاعتماد الإيجاري".
الاعتماد الإيجاري ترتيب ينتقل بموجبه الحق في استخدام الأصل مقابل بدل الإيجار مستحق على المستأجر.	استبدل مصطلح "بدل إيجار" بدفعة قسط أو مجموعة دفعات أقساط.
استخدام عبارة العمر النافع.	استخدام عبارة العمر الاقتصادي أو الإنتاجي.
تطلب الإفصاح عن بدلات الإيجار.	استثنى في الإفصاح عن أقساط الإيجار المحتملة من الحد الأدنى لأقساط الإيجار.
لم يتطرق للمعالجة المحاسبية للمصاريف المباشرة التي يتحملها المستأجر عند التفاوض بشأن العقد.	تعرض إلى كيفية معالجة المصاريف المباشرة التي يتحملها المستأجر عند التفاوض بشأن العقد.

المصدر: حجاج منال، "**الاعتماد الإيجاري بين المعيار المحاسبي رقم 17 والمعيار المحاسبي رقم 8 بتطبيق على حالة الجزائر**"، مذكرة ماستير في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص 58.

[1]: طارق عبد العال، "**موسوعة معايير المحاسبة**"، الجزء الخامس، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص 398.

على الرغم من الاختلافات بين المعيارين الأصلي والمعدّل إلاّ أنّهما يتفقان في مجال التطبيق، حيث يحد المعياران المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في القوائم المالية لكل من المؤجرين والمستأجرين، ويطبق عند محاسبة العقود الإيجارية بخلاف:[1]

- إتفاقيات الاعتمادات الإيجارية الخاصة باستخدام أو التنقيب عن المصادر غير المتجددة مثل البترول والغاز الطبيعي والمعادن وغيرها؛
- اتفاقيات الترخيص الخاصة ببنود مثل الأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخططات والراءات وحقوق النشر النشر والتأليف؛

كما لا ينطبق المعيار كأساس لقياس الأصول المستأجرة التالية:[2]

- الأصول المملوكة من قبل المستأجر والتي يتم المحاسبة عليها كممتلكات استثمارية باستخدام نموذج القيمة العادلة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 40)؛
- الأصول البيولوجية المستأجرة من قبل المستأجر بموجب عقد تمويلي (المعيار المحاسبي الدولي رقم 41)؛
- الممتلكات الاستثمارية المؤجرة للغير بموجب عقد إيجار تشغيلي بالنسبة للمؤجر؛
- الأصول البيولوجية المؤجرة بموجب عقد تأجير تشغيلي بالنسبة للمؤجر (المعيار المحاسبي الدولي رقم 41).

1.2 المصطلحات المتعلقة بعقد الإيجار:

استخدم المعيار الدولي (IAS 17)المصطلحات الأساسية المتعلقة بعقد الإيجار التالية:

- **بدء عقد الإيجار:** هو تاريخ اتفاقية الإيجار أو التزام الأطراف بالأحكام الرئيسية لاتفاقية الإيجار أيهما أقرب.
- **مدّة عقد الإيجار:** هي الفترة غير القابلة للإلغاء التي تعاقد فيها المستأجر لاستئجار الأصل بالإضافة إلى أي فترات أخرى يكون فيها للمستأجر حق خيار الاستمرار في استئجار الأصل مقابل دفعة أخرى أو بدونها، مع وجود التأكيد بشكل معقول، عند بدأ العقد أن المستأجر سوف يمارس حقه بموجب ذلك الخيار.
- **الحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار:** هي دفعات الإيجار التي يجب على المستأجر دفعها خلال مدّة العقد باستثناء مبلغ الإيجار المحتمل وتكاليف خدمات الصيانة وغيرها، والضرائب التي سيدفعها المؤجر ثم يقوم باستردادها، وبالنسبة للمستأجر يشمل أيضا مبالغ القيمة المتبقية المضمونة التي يضمنها المستأجر إلى المؤجر عند نهاية العقد سواء كانت القيمة المضمونة من نفس المستأجر أو من طرف مرتبط به.

[1]: طارق عبد العال، مرجع ساق ذكره، ص 398.

[2]: أمينة بوفراح، مرجع سابق ذكره، ص 80.

❖ **الدفعات الإيجارية:** هي القيمة التي يوافق المستأجر على دفعها إلى المؤجر في شكل دفعات دورية لقاء استخدام التجهيزات لمدّة زمنية موحدّة.

❖ **الإيجار المحتمل:** هو ذلك الجزء المحتمل من أقساط الإيجار غير محدّد بمبلغ لكنه مبني على عامل آخر عدا عن مجرد مرور الوقت يمثل النسبة المئوية من المبيعات، مقدار الاستعمال، مؤشرات السعر، أسعار الفائدة.

❖ **القيمة المتبقية المضمونة:** هي

أ- بالنسبة للمؤجر هو ذلك الجزء من القيمة المتبقية المضمونة من قبل المستأجر أو من طرف ثالثا ليس له علاقة بالمؤجر والذي يكون قادرا ماديا على الوفاء بالالتزامات بموجب الضمانات.

ب- بالنسبة للمستأجر: قيمة الضمان وهي الحد الأعلى من المبلغ الذي يمكن في أي حال أن يصبح مستحق الدفع.

❖ القيمة المتبقية غير المضمونة: وهو جزء من القيمة المتبقية من الأصل المؤجر الذي يكون تحقيقه بالنسبة للمؤجر غير مضمون أو يكون منضمون من قبل طرف له علاقة بالمؤجر.

❖ القيمة العادلة: وهي السعر الذي يمكن به بيع الأصل في السوق عندما تتم عملية التبادل بين أطراف لا توجد بينها مصالح مشتركة.

❖ معدّل الفائدة الضمني: هو المعدّل الذي يستخدم لحساب القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار مضافا إليه القيمة المتبقية غير المضمونة لتصبح مساوية للقيمة الحالية للأصل المؤجر في نهاية عقد التأجير بعد عملية طرح أي حسابات أو إعفاءات ضريبية مقدمة له.

❖ معدّل الفائدة التفاضلي: هو معدل الفائدة الذي يستخدم لحساب المبلغ الذي يدفعه المستأجر في حال اقتراض الأموال اللازمة لشراء الأصل المستأجر بموجب قرض يتم سداده بشروط مماثلة لجدول الدفعات الذي يتضمنه عقد الاعتماد الإيجاري.

❖ إجمال الاستثمار في عقد الاعتماد الإيجاري: هو إجماليي الحد الأدنى من دفعات الإيجار بموجب عقد إيجار تمويلي من وجهة نظر المؤجر وأي قيمة متبقية غير مضمونة تستحق للمؤجر.

❖ صافي الاستثمار في عقد الاعتماد الإيجاري: يعرف بأنه الفرق بين إجمالي الاستثمار ودخل التمويل غير المكتسب.

❖ دخل التمويل غير المكتسب: يمثل إيرادات الفوائد غير المحققة في عقد الإيجار، وهو عبارة عن الفرق بين إجمالي الاستثمار والقيمة الدفترية للأصول بدفاتر المؤجر.

❖ العمر الاقتصادي: هو إما:

أ- الفترة التي من المتوقع خلالها أن يكون الأصل قابلا للاستعمال اقتصاديا من قبل مستخدم واحد أو أكثر.

ب– عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المشابهة التي يتوقع الحصول عليها من الأصل من قبل مستخدم واحد أو أكثر.

❖ العمر النافع: هي المدة المتبقية للأصل منذ بداية عقد الاعتماد الإيجاري دون أن تحددها مدّة العقد والتي يتوقع من خلالها أن يتسم اهتلاك المنافع الاقتصاديةو للأصل.

1.3 تصنيف عقد الإيجار حسب IAS17:

إن تصنيف عقود الايجار في هذا المعيار مبني على أساس مدى تحمل المؤجر أو المستأجر المخاطر المنافع المتعلقة بملكية الأصل المستأجر، وتشمل المخاطر احتمالات الخسائر من الطاقة العاطلة أو التقنية القديمة ومن التغيّرات في العائد بسبب الظروف الاقتصادية المتغيّرة، ويمكن أن تتمثل المكافآت بتوقع أرباح من العمليات على مدى العمر الاقتصادي للأصل والحصول على كسب من زيادة قيمة الأصل أو تحقيق قيمة متبقية.[1]

حيث يصنف على أنه تمويلي إذا تضمن العقد نقل معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل للمستأجر، ويصنف على أنه تشغيلي فيما عدا ذلك، مع ملاحظة أنه يتم تصنيف العقد على أنه تمويلي أو تشغيلي في بداية تنفيذ العقد.

إضافة إلى الشرط السابق الذكر، تضمن المعيار شروطا بتوفر أحدها يعتبر العقد تمويل وهي:

- إذا تضمن العقد انتقال ملكية الأصل المستأجر إلى المستأجر في نهاية مدّة العقد؛
- منح المستأجر خيار شراء الأصل في نهاية مدّة العقد بسعر يقل عن القيمة العادلة له في تاريخ رفع خيار الشراء؛
- أن تغطي مدة العقد الجزء الرئيسي من العمر الإنتاجي المتبقي للأصل عند توقيع العقد؛
- إذا كانت القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار تغطى عند توقيع العقد على الأقل القيمة العادلة للأصل؛
- إذا كان الأصل المستأجر ذا طبيعة خاصة تسمح للمستأجر فقط باستعماله، وهذا دون إدخال تعديلات جوهرية عليه.

إضافة إلى الحالات السابقة، فقد أضاف المعيار حالات أخرى يمكن اعتبار العقد تمويليا بتوفر أي منها:

- إذا كان باستطاعة المستأجر ذا طبيعة خاصة تسمح للمستأجر فقط باستعماله، وهذا دون إدخال تعديلات جوهرية عليه؛

إضافة إلى الحالات السابقة، فقد أضاف المعيار حالات أخرى يمكن اعتبار العقد تمويليا بتوفر أي منها:

- إذا كان باستطاعة المستأجر الغاء عقد الإيجار، ويتكبد المستأجر خسائر المؤجر المرتبطة بالإلغاء؛
- إذا تحمل المستأجر الأرباح أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للقيمة المتبقية للأصل المستأجر؛

[1]: أمينة بوفراح، مرجع سابق ذكره، ص 83.

- عندما يكون لدى المستأجر خيار الاستمرار في عقد الإيجار لمدّة ثانوية بإيجار أقل إلى حد كبير من إيجار السوق.

- الشكل 3-1: الشروط الأساسية لتصنيف عقود الإئتمان الإيجاري

المصدر: أمينة بوفرح، "**أثر المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري على المؤسسة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص 58.

4-1 التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار وفقا لـــ IAS17:

1-4-1 التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي:

أ/ في دفاتر المستأجر:[1]

1- في بداية مدّة عقد الإيجار يعترف المستأجر بأصل معيّن وإلتزام معيّن.

2- القياس المحاسبي: القيمة العادلة للأصل المستأجر، أو القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار ، أيهما أقل.

3- لتحديد القيمة الحالية يعتمد معدل الخصم المناسب المعتمد ضمنيا في عقد الإيجار التمويلي.

4- يجب تقسيم دفعات الإيجار إلى تكلفة التمويل (الفوائد)وإلى تسديد الالتزام المعلق.

5- ينبغي استهلاك الأصل على مدى عمره الإنتاجي النافع فبموجب المعيار أو مدّة العقد أيهما أقل.

قيد إثبات عملية الاستئجار

من حـــ/ ح /الأصل المستأجر		XXXX	
	إلى حـــ التزامات عقود الاستئجار		XXXX

قيد إثبات دفعات الاستئجار:

من حـــ / التزامات عقود الاستئجار		XXXX	
من حـــ/ مصروف فائدة الاستئجار		XXXX	
	إلى حـــ / النقدية		XXXX

[1]: مكي نبيل، " المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، قسم علوم

قيد إثبات اهتلاك الأصل :

من حـــ / مصروف اهتلاك الأصل المستأجر		xxxx	
	إلى حـــ / مجمع اهتلاك الأصل المستأجر		xxxx

ب/ في دفاتر المؤجر:[1]

1- في بادية مدّة عقد الإيجار التمويلي يعترف المؤجر في ميزانيته بأصل معيّن (حـــ/ ذمم مينة لعقود إيجار تمويلي).

2- **القياس المحاسبي للذمم**:القيمة العادلة للأصل المؤجر، أو القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار أيهما أقل.

3- يجب تحليل دفعات الإيجار (الأقساط) إلى تكلفة تمويلي (إيرادات فوائد دائنة) وتخفيض الذمم المدينة، إذ تحمل المؤجر تكاليف مباشرة مثل عمولات ورسوم يتم الاعتراف بها إما في الحال أو توزيعها مقابل هذا الدخل على مدى عر العقد.

4- على المؤجرين (سواء كانوا تجار او صناعا) الاعتراف بالربح أو الخسارة الفرق بين القيمة العادلة للأصل المؤجر وتكلفة الأصل المؤجر في دخل الفترة حسب السياسة المتبعة في المشروع للمبيعات المباشرة.

[1]: مكي نبيل، مرجع سابق ذكره، ص 88.

تسجيل القيود في دفاتر المؤجر:[1]

قيد إثبات عملية التأجير:

من حـــ/ ذمم عقود تأجير(مدينة)		xxxx	
الى حـــ/ الأصل المؤجر			xxxx

قيد إثبات الدفعات:

من حـــ / النقدية		xxxx	
إلى حـــ / إيراد الفائدة			xxxx
إلى حـــ / ذمم عقود تأجير			xxxx

2-4-1 التسجيل المحاسبي لعقود الإيجار التشغيلي:[2]

أ- في دفاتر المستأجر:

لا يظهر الأصل المستأجر في دفاتر المستأجر، حيث لا يتم الاعتراف بأي أصل محل ائتمان إيجاري تشغيلي في ميزانيته، ولا يتم تسجيل إهتلاكه لأّنه جوهر العملية.

هو القيمة الإيجارية فقط، وتعالج المبالغ المستحقة على استئجار الأصل كمصروف استئجار حيث يوزع مبلغ الإيجار على الفترات التي يغطيها العقد إلا إذا كان هناك أساس آخر.

قيد إثبات الدفعات:

من حـــ / مصروف استئجار الأصل			
الى حـــ / النقدية			

[1]: رضوان حلوى حنان، "مرجع سابق ذكره،

[2]: أمينة بوفرح، مرجع سابق ذكره، ص 88-89.

ب/ في دفاتر المؤجر:[1]

- تسجيل الدفعات التي يستلمها المؤجر كدخل تأجير في الفترة التي يتلقى فيها الدفعة او تكون قد استحقت فيها.
- إذا كانت القيمة الإيجارية مختلفة على أساس الدفعة الثابتة أو أنّ اتفاقية التأجير تتضمن زيادة مجدولة في الإيجار على طول مدّة التأجير فإن الإيرادات سوف تسجل على أساس دفعة ثابتة ما لم يوجد أساس بديل منطقي ومنتظم أكثر تمثيلا.
- على المؤجر إظهار الأصل المؤجر في الميزانية تحت عنوان "استثمارات أصول مؤجرة" مع حسابات "الممتلكات والمؤسسات والمعدّات"، مع تسجيل الاهتلاك مثل غيره من الأصول غير مؤجرة.

قيد إثبات الدفعات:

من حـــ/ النقدية		×××	
إلى حـــ/ إيراد تأجير الأصل			×××

قيد إثبات إهتلاك الأصل المؤجر:

من حـــ/ مصروف اهتلاك الأصل المؤجر		×××	
إلى حـــ/ مجمع اهتلاك الأصل المؤجر			×××

[1]: طارق عبد العال حمّاد، مرجع سابق ذكره، ص 424.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لـــ (SCF):

1-2 المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلية:

أ/ عند المستأجر:[1]

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار بموجب عقد إيجار كمصروف في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى مدّة الإيجار، إلا غذا كان هناك أساس منتظم آخر يمثل النمط الزمني لمنفعة المستخدم.

يتم تسجيل عقد الإيجار البسيط في الأعباء في حسابات النتيجة على أساس خطي خلال مدّة القرض إلا إذا كان هناك أساس آخر يمثل التدرج عبر الزمن للمزايا التي يستفيد بها المستخدم.

قيد سداد قيمة دفعة الإيجار:[2]

613		من حـــ/أعباء إيجار (ايجارات)	×××	
4456		من حـــ/ أعباء واجبة الدفع (رسم على رقم الأعمال		
	512	إلى ح/ بنوك حسابات جارية		×××

ب/ عند المؤجر:

تظهر الموجودات الخاضعة لعقود الإيجار التشغيلي في ميزانيات المؤجرين حسب طبيعة الأصل ويتم الاعتراف وتسجيل دخل الإيجار في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار إلا إذا توفر أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي تناقض فيه منفعة الاستخدام المأخوذة من الأصل.

يتم إهتلاك الموجودات المؤجرة على أساس يتفق مع سياسة المؤجر العادية الخاصة باهتلاك الموجودات المماثلة.

قيد الالتزام بالخدمة:[3]

512		من حـــ/ البنك	×××	
	706	إلى حـــ/ إيراد ايجاري		
	4475	إلى حـــ/ عائدات الحسابات الدائمة		×××

قيد تسوية الاهتلاك:

681		من حـــ/ البنك	×××	
	××28	إلى حـــ/ اهتلاك تثبيتات(حسب طبيعة الأصل)		×××

[1]: مكي نبيل، مرجع سابق ذكره، ص 98.

[2]: أمينة بوفرح، مرجع سابق ذكره، ص 102.

[3]: أمينة بوفرح، مرجع سابق ذكره، ص 102.

2-2 المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلية:

أ/ عند المستأجر:[1]

يتم التسجيل كما يلي:

يدرج الأصل في أصول المستأجر بالمبلغ الأدنى ما بين القيمة الحقيقية (العادلة) للأصل والقيمة المبّنة للدفعات الدنيا المتفق عليها في العقد.

تحدّد القيمة المحيّنة بالمعدّل الضمني للعقد.

عند إمضاء العقد ودخول الأصل تحت مراقبة المستأجر يسجّل:

2××		من حـــ/ التثبيتات	×××	
	167	إلى حـــ/ ديون مترتبة عن عقد ايجار-تمويل		×××

كما يسجل كل سنة دفعات الايجار المسدّدة إضافة إلى الفوائد:

167		من حـــ/ ديون مترتبة عن عقد ايجار-تمويل	×××	
661		من حـــ/ أعباء فوائد	×××	
	512	إلىحـــ/ بنوك حسابات جارية		×××

كما يسجل الاهتلاك كما يلي:

681		من حـــ/ مخصصات اهتلاك	×××	
	28	إلى حـــ/ اهتلاك		×××

بالنسبة لقرار الشراء، إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالأصل فعليه تسديد استحقاق أخير يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء، والذي يجب أن يوافق رصيد حساب الديون عند عقد الائتمان الإيجاري وذلك لتصفية الحساب الخاص بالديون، ويسجل:

167		من حـــ/ ديون مترتبة عن عقد ايجار-تمويل	×××	
	512	إلى حـــ/ بنوك الحسابات الجارية		×××
	أو			
	53	إلى حـــ/ الصندوق		×××

وفي حالة العكس، أي أن المستأجر لم يرفع خيار الشراء، يتم إخراج الأصل من أصول المستأجر ويعود إلى المؤجر، مع الإشارة إلى أن هذا الخروج عديم القيمة لا ينجر عنه فائض قيمة أو نقص قيمة للمستأجر على

[1]: أمينة بوفرح، مرجع سابق ذكره، ص ص 103-104..

إعتبار أن مدّة اهتلاك الأصل هي مدّة عقد الايجار وبالتالي يتم تصفية حساب الديون (حـــ/167) بدائنية استرجاعات عن خسائر القيم والتموينات(حـــ/78).

167		من حـــ/ ديون مترتبة عن عقد ايجار-تمويل	×××	
	78	إلى حـــ/ استرجاعات عن خسائر القيم والتموينات		×××

قيد إخراج الأصل من الميزانية:

28		من حـــ/ إهتلاك التثبيتات	×××	
	2××	إلى حـــ/ التثبيت محل عقد الإيجار (إخراج الأصل من الميزانية)		×××

ب/ عند المؤجر:[1]

تعتبر دفعات الإيجار المستحقة القبض من طرف المؤجر سدادا للمبلغ الأصلي ودخلا تمويليا لتعويض ومكافأة المؤجر على استثماره وخدماته، ويمكن أن ميز بين حالتين حسب ما جاء به المشرع الجزائري.

عند المؤجر غير الصانع أو غير الموزع للملك المؤجر:

يظهر مبلغ الاملاك الموضوعة موضع إيجار تمويل لدى المؤجر في جانب الأصول ضمن حساب القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد إيجار تمويل (حـــ/274)، وليس في حساب قيم ثابتة عينية حتى ولو احتفظ المؤجر بملكية الأصل من الناحية القانونية.

وتسجل بمبلغ الاستثمار المبيّن في العقد وهو يساوي القيمة الحقيقية للأصل المؤجر مضافا إليه التكاليف المباشرة المتعلقة بالتفاوض وإنشاء العقد.

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية الصادرة في 2009/03/25، العدد 19

وتسجل كما يلي:[1]

274	من حـــ/ قروض وحسابات دائنة المترتبة عن عقد ايجار-تمويل		×××	
	إلى حـــ/ الصندوق	53		×××

ويسجل المؤجر الدفعات التي يستلمها من المستأجر كما يلي:

53	من حـــ/ الصندوق		×××	
	إلى حـــ/ الحسابات الدائنة	763		×××
	إلى حـــ/ قروض وحسابات دائنة مترتبة عن عقد ايجار تمويل	274		×××

يمثل الحساب 274 الجزء من تسديد رأس المال الرئيسي.

- حالة المؤجر الصانع أو الموزع للأصل المؤجر:[2]

يدرج المؤجر الدين ضمن الحسابات بالمبلغ الذي يساوي القيمة الحقيقية للأصل طبقا للمبادئ المعتمدة من طرفه بالنسبة لمبيعاته النافذة، وعليه فغن الخسائر أو الأرباح الناتجة عن المبيعات تدرج في حسابات نتيجة السنة المالية.

تثبت المصاريف الأصلية المباشرة التي إلتزم بها المؤجر من أجل التفاوض على العقد، ووضعه موضع التنفيذ (العمولات، الأتعاب...) كأعباء في تاريخ إبرام العقد دون إمكانية تمديد على مدى مدّة الإيجار، وبالتالي نعتبر هذه التكاليف مرتبطة بتحقيق الصانع أو الموزع ربحا على المبيعات.

من خلال هذا يتضح أن عقود إيجار التمويل التي يمنحها مؤجر صانع او موزع توفر للمؤجر نوعية من العوائد:

- الربح أو الخسارة الناجمان عن بيع بسيط.
- منتوج مالي عن مدّة حياة الإيجار.

ويسجل كما يلي:[3]

274	من حـــ/ قروض وحسابات دائنة مترتبة عن عقد ايجار تمويل		×××	
	إلى حـــ/ منتوجات ناتجة عن البيع (المبيعات)	70		×××

في حالة رفع خيار الشراء، إذا إحتفظ المستأجر بالأصل ودفع الاستحقاق الأخير، الموافق لرفع خيار الشراء، فإن هذا الاستحقاق يجب أن يوافق رصيد حساب الدين الدائن المعني وذلك لتصفية هذا الحساب.

[1]: أمينة بوفرح، مرجع سابق ذكره، ص 105.

[2]: مكي نبيل، مرجع سابق ذكره، ص 108.

[3]: أمينة بوفرح، مرجع سابق ذكره، ص 106.

ويسجّل:

512		من حـــ/ بنوك حسابات جارية	×××	
	274	إلى حـــ/ قروض وحسابات دائنة مترتبة عن عقد ايجار تمويل		×××

وفي حالة عدم رفع خيار الشراء، إذا أعاد المستأجر الأصل المؤجر يسجل الأصل المستعاد ضمن أصوله بمبلغ يوافق رصيـــد الدّين الذي يبقى مستحق عند المستأجر، ويصنف إما في المخزونات أو في التثبيتات قصد الانتفاع به أو إعادة تأجيره بعقد إئتمان إيجاري تشغيلي ويسجل:

2 أو 3		من حـــ/ التثبيتات أو المخزونات	×××	
	274	إلى حـــ/ قروض وحسابات دائنة مترتبة عن عقد ايجار تمويل		×××

المطلب الثالث: مدى توافق المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بين (IAS17) و(SCF):

يتضح لنا من خلال ما تقدم، التوافق الظاهر في طرق المعالجة المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF) والمعيار الدولي (IAS17)، وأهم نقاط التوافق تظهر في:

- تتحدد المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لجوهر العقد.
- إختيار معايير التفرقة بين الائتمان الإيجاري المالي والتشغيلي التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية.
- الهدف من كل منهما هو تحديد متطلبات القياس والإفصاح عن عقود الإيجار لكل من المؤجر والمستأجر.
- الإعتراف بالإيجار لدى المستأجر كأصل أو إلتزام في قائمة المركز المالي وذلك بالقيمة العادلة او القيمة الحالية للحد الادنى من دفعات الإيجار أيهما أقل في تاريخ نشأة الإيجار.
- أن يقوم المستأجر بإثبات صافي الاستثمار في عقد الإيجار التمويلي بمقدار القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار والقيمة المتبقية غير المضمونة.
- عدم احتساب أي اهتلاكات للأصل المؤجر في سجلات المؤجر خلال فترة الإيجار في عقد الإيجار التمويلي.
- ضرورة تأجيل الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المترتبة على عملية البيع ثم إعادة الاستئجار، على أن تستفيد هذه المكاسب أو الخسائر في الفترات المستقبلية إذا كان عقد الإيجار الناتج عن العملية قد تم تصنيفه كإيجار تمويلي.

هذا لم يمنع من وجود بعض الاختلافات، نوجز بعضها في:

- بين المعيار (IAS17) نطاق تطبيق المعيار في حين لا يظهر ذلك في النظام المحاسبي المالي.
- لم يميز النظام المحاسبي المالي (SCF) في سجلات المؤجر بين الأصول التي تستخدمها المنشأة وتلك التي تقوم بتأجيرها للغير، كما يجب تخصيص حساب لمجمع الاهتلاكات لك من هذين النوعين من الأصول.
- لم يميز النظام المحاسبي المالي (SCF) في سجلات المؤجر بين الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأصول المؤجرة وتلك المتعلقة بغيرها من الأصول.
- لم يتضمن المعيار الدولي (IAS17) معالجة لعرض عقود الإيجار في القوائم المالية للمؤجر.

المبحث الثالث : دراسة و تحليل الاستبيان

نظرا لأهمية موضوع هذه الدراسة و اتساعها، وبعد الإنتهاء من الجانب النظري لها لابد من ربط هذا الجانب بجانب تطبيقاتها العملية و ذلك بهذف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية والتي تشير إلى أنّ التوحيد المحاسبي يتوافق إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية مع التطرق إلى حالة عقود الإيجار وكذلك اختبار صحة أو خطأ الفروض التي تقوم عليها البحث، فالدراسة التطبيقية احتوت على قائمة الاستقصاء المبينة في الملحق رقم (01)، وهو عبارة عن استبيان موجه للمهنيين في المحاسبة و الأكاديمين من أعضاء الهيئة التدريسية وبعض طلبة الدراسات العليا، وقد كان اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية بدلا من التربص في احدى المؤسسات الاقتصادية للقيام بدراسة تطبيقية حقيقية وذلك لسبب رئيسي و هو:

- قلّة المؤسسات التي تتعامل بعقود الإيجار، وذلك يتنافى مع طبيعة الموضوع الذي قمنا بتناوله، وهذا أدى بنا إلى تحديد عينة الدراسة الميدانية في المهنيين المتخصصين في المحاسبة وكذلك الأكاديميين من أساتذة وطلبة الدراسات العليا بغية حصر عينة الدراسة في الأشخاص المطلعين على المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي و كذلك التمويل التأجيري.

المطلب الأوّل: تحضير الاستبيان

يظن الكثير أن الاستبيان عملية بسيطة تقتصر على توزيع قائمة أسئلة نموذجية حول موضوع الدراسة ثم تلقي الردود لكن ما وقفنا عليه خلال هذه الدراسة من صعوبات جاء ليتبث لنا عكس ذلك، حيث واجهنا صعوبة في صياغة الاسئلة كما لم تخلو عملية المعالجة الإحصائية وعملية توزيع الاستمارات من الصعوبات، لذا سنقوم بالتعرّض إلى مختلف مراحل اعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها.

1-تصميم الإستمارة:

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان اعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة حتى تكون قابلة للفهم من قبل قارئها حيث احتوت بعض الأسئلة على مجموعة من البدائل لاختيار احدى منها، وذلك ليسمح لنا بالإجابة على فرضيات البحث حيث تمحورت الأسئلة حول موضوع التوحيد المحاسبي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية مع بعض الاسئلة التي تناولت موضوع التمويل التأجيري، واستعملنا في ذلك أراء بعض الأساتذة وكذلك البحوث والدراسات السابقة في المجال، والذين وجّهونا في كيفية اعداد استمارة الاستبيان مع الديباجة التي تتصدر الاستبيان والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المحضّرة، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع رجائنا بكل عناية و موضوعية.

2- هيكل استمارة الاستبيان:

تتضمّن الاستمارة (27) سبعة و عشرون سؤالا موزّعة على (04) محاور رئيسية و من أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة و الدقيقة للمستجوبين، فقد اعتمدنا خلال صياغتنا للأسئلة على عدّة أنواع من الأسئلة منها:

- أسئلة مغلقة تحتمل اجابة محدّدة حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان؛
- اسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر افراد العينة حول جملة من القضايا المرتبطة بالموضوع على أساس الاجابات المستندة لجملة من الخيارات.

ولقد توزعت الأسئلة على (04) محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأوّل: يتضمن اسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة،و يضم الأسئلة (1-5)

المحور الثاني: يتضمن هذا المحور أسئلة شاملة متعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية، ومدى الإطلاع عليها وكذلك اسئلة متعلقة بالتوحيد المحاسبي وذلك من أجل جس نبض المستجوبين حول رأيهم حول الموضوع، ومدى قدرتهم على التجاوب مع اسئلة الاستبيان المتبقية، و يضم هذا المحور الأسئلة (6-14).

المحور الثالث: تضمن هذا المحور اسئلة متعلقة بالنظام المحاسبي المالي فيما إذا كان أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني ويتضمن هذا المحور الاسئلة (15-19).

المحور الرّابع:خصص هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالتمويل التاجيري و مذى الإطلاع عليها و خصائصها حيث تضمّن هذا المحور الاسئلة (20-27).

3-نشر و توزيع الإستمارة:

بعد الإنتهاء من اعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضّح في الملحق رقم 06 جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من مهنيين و أكاديميين ، و قد اعتمدنا بصفة عامة على الطرق التالية في توزيع الاستمارات :

- الاتصال المباشر بأفراد العينة و تسليمهم استمارة الاستبيان؛
- زيارة الممارسيين المهنيين في مكاتبهم؛
- الاستعانة ببعض الأساتذة في توزيع االستمارات.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

للوصول إلى نتائج موضوعية تفي بغرض هذه الدراسة وتحقق الاهداف المرجوة منها، كان لابد من وضع منهجية للدراسة الميدانية و لذلك قمنا بتحديد النقاط التالية:

- مجتمع الدراسة؛

- حدود الدراسة؛
- عينة الدراسة؛

1. مجتمع الدراسة:

يمكن حصر مجتمع الدراسة ضمن فئتين رئيسيتين و هي:

الفئة الأولى: اساتذة الجامعة المهتمين بالمجال المحاسبي و طلبة ما بعد التدرج تخصص محاسبة و تدقيق؛

الفئة الثانية: خبراء المحاسبة و كذلك الموظفون في مكاتب الخبرة المحاسبية.

2. حدود الدراسة:

تهتم هذه الدراسة أساسا بمدى توافق التوحيد المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية مع الوقوف على حالة الجزائر خاصة فيما يخص عقود الإيجار، و سنوضح فيمايلي مختلف حدود هذه الدراسة:

الحدود الزمنية: مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن الذي اجريت فيه الدراسة، حيث استغرقت حوالي شهر ونصف وذلك بدءا من اعداد وتحضير الاستبيان مرورا بتوزيعه ومن ثمة جمع الاستمارات ومعالجتها.

3. الحدود المكانية:

اقتصرت أفراد العينة على منطقة جغرافية واحدة و هي مستغانم.

الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة لآراء و اجابات الأكاديميين و المهنيين العاملين في مجال المحاسبة والمالية بالإضافة إلى بعض طلبة الدراسات العليا (دكتوراه) تخصص محاسبة و تدقيق.

الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالاجابة على الوضوع النظري للبحث والمرتبط بالتوحيد المحاسبي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.

عينة الدراسة:

بالنسبة لعينة الدراسة يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع استمارة الاستبيان حيث شملت فئات متنوعة من مجتمع الدراسة سابق الذكر، حاولنا من خلالها إشراك جميع العناصر المعنية بالميدان المحاسبي في ولاية مستغانم حيث تضمّنت الأساتذة في الجامعة و طلبة الدراسات العليا و خبراء محاسبة، ولقد قمنا باعداد ونسخ أكثر من 35 استمارة استبيان، و تم توزيع 30 استمارة شملت افراد العينة المحدّدة سابقا، أما باقي استمارات فلم يتم توزيعها نظرا لإحجام الكثيرين وامتناعهم عن ملأ الاستمارة و عدم اهتمامهم بالموضوع بحجة عدم وجود الوقت.

وبعد تجميع أكبر قدر ممكن من الاستمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز وتنظيم الاستمارات المستلمة لتحديد أي الاستمارات صالحة للدراسة فقرّرنا الإبقاء على 24 استمارة لتمثل عينة الدراسة، ويمكن تلخيـــص

ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-3: عدد الاستمارات الموزعة و المعتمدة

البيان	العدد	النسبة %
عدد الاستمارات الموزعة	30	100
عدد الاستمارات المفقودة او الضائعة	2	7.14
عدد الاستمارات الواردة بعد الأجل	4	14.29
المجموع	24	78.57

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، بلغت نسبة الاستمارات المعتمدة 78.57% وهي نسبة مقبولة من اجل استخدامها في دراسة وتحليل الاستبيان و التي سيتم تناولها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: دراسة و تحليل الاستبيان

تمثل الاستمارات التي تحصلنا عليها بيانات تتطلب المعالجة للوصول الى معلومات مفيدة قابلة للاستعمال وفي هذا الإطار حاولنا القيام بعملية احصائها وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الإعتماد عليها في عملية التحليل.

1- خصائص العينة:

سنحاول التطرق للخصائص الديمغرافية للعينة التي شاركت في الإجابة على الاستبيان عن طريق التطرق للمعلومات الشخصية لأفراد هذه العينة من خلال الأسئلة (1-5)

1.1 طبيعة المنظمة التي يعمل لحسابها أفراد العينة:

يمكن توضيح طبيعة المنظمة التي يعمل لحسابها أفراد العينة المشاركة في الاستبيان من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 3-4: تصنيف أفراد العينة تبعا للمنظمة التي يعملون لحسابها

البيان	العدد	النسبة %
شركة محاسبة	4	22.17
جامعة	8	75
إدارة عمومية	2	8.33
قطاع خاص	1	4.17
المجموع	24	109.67

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى الجامعة حيث بلغت نسبة مشاركة الأكاديميين 75% من إجمالي أفراد العينة ثم تليها شركات المحاسبة نسبة 22.17%، كما أن هناك بعض من أفراد العينة ينتمون إلى اكثر من منظمة لذلك تجاوزت النسبة 100% و بلغت 109.67% .

الشكل رقم 3-2: نسبة أفراد العينة حسب المنظمة التي ينتمون إليها

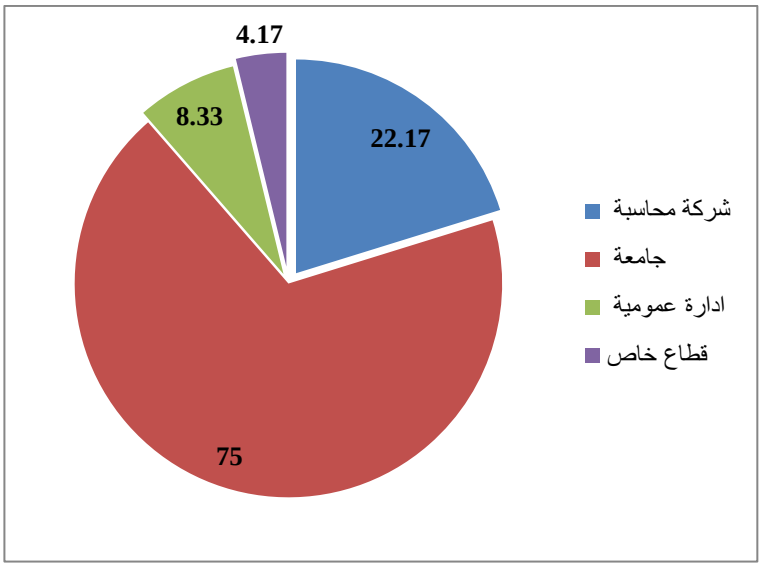

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

2.1 منصب أفراد العينة بالمنظمة:

سيتم توضيح منصب كل فرد من أفراد العينة في المنظمة التي ينتمون إليها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-5: تصنيف أفراد العينة حسب مناصبهم

البيان	التكرار	النسبة %
مسؤل إداري	4	16.67
موظف	1	4.17
أستاذ جامعي	13	54.16
طالب دراسات عليا	5	20.83
منصب آخر	1	4.17
المجموع	24	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن أغلب أفراد العينة أساتذة جامعيين حيث بلغت نسبة مشاركتهم 54.16%و ذلك باعتبارهم متخصصين في مجال المحاسبة ثم تليهم طلبة الدراسات العليا بنسبة 20.83% باعتبارهم أيضا ذوي تخصص في المحاسبة والتدقيق كذلك المسؤولين الإداريين بلغت نسبة مشاركتهم 16.67%وهم يمثلون أصحاب مكاتب الخبرة المحاسبية و لتوضيح ذلك أكثر من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3-3: نسبة أفراد العينة حسب مناصبهم

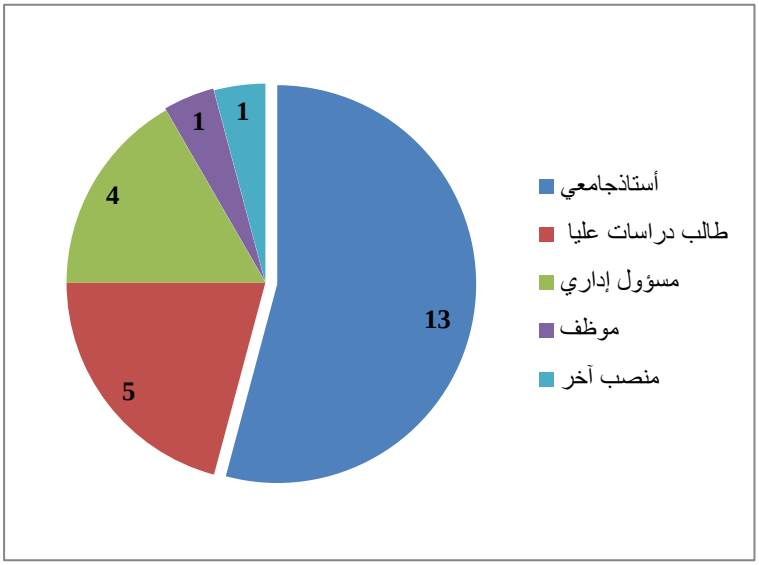

3.1 الخبرة المهنية:

تم تقسيم أفراد العينة حسب خبرتهم إلى أربعة فئات و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 3-6: تصنيف أفراد العينة حسب خبرتهم

البيان	التكرار	النسبة %
من سنة إلى 5 سنوات	6	25
من 5 إلى 15 سنة	12	50
أكثر من 15 سنة	4	16.67
دون خبرة	2	8.33
المجموع	24	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن اغلب أفراد العينة ذوي الخبرة من(5-15) وذلك لأن معظم أفراد العينة هم أساتذة جامعيين أو ذوي مكاتب الخبرة المحاسبية، كما أن من بين أفراد العينة هم أساتذة جدد خبرتهم تكون نوعا ما قليلة(من سنة إلى 5 سنوات) بلغت نسبة مشاركتهم 25%، أما ذوي الخبرة الكبيرة(أكثر من 15 سنة) بلغت نسبة مشاركتهم 16.67% هم يمثلون الأساتذة الجامعيين ذو رتبة دكتوراه، كما ان هناك أفراد من العينة لا يتمتعون بالخبرة و أغلبهم من طلبة الدراسات العليا، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل3-4: نسبة أفراد العينة حسب خبرتهم

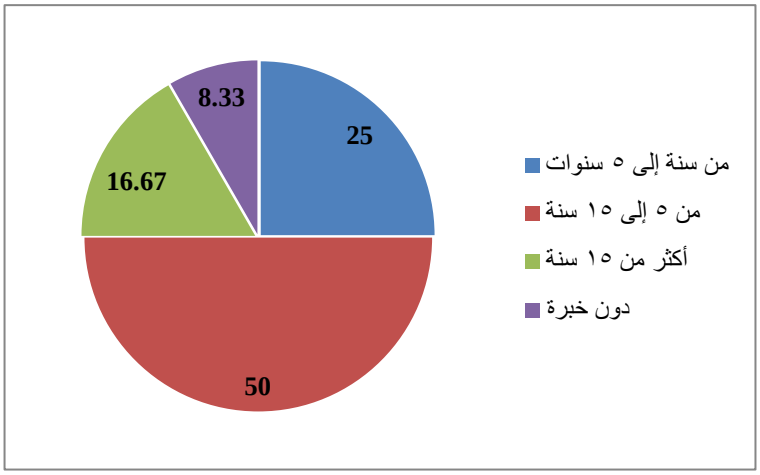

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

4.1 مدى تناسب المنصب مع التخصص:

سيتم تحديد ما إذا كان أفراد العينة يشغلون مناصب تتناسب مع تخصصهم من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-7: تصنيف أفراد العينة حسب مدى تناسب مناصبهم مع تخصصهم

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	20	83.33
لا	3	12.5
نوعاما	1	4.17
المجموع	24	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، فإن اغلب أفراد العينة يشغلون مناصب تتناسب مع تخصصهم، حيث بلغت نسبة مشاركتهم83.33 % وذلك لأن معظم أفراد العينة هم أساتذة أو مسؤولين إداريين تخصص محاسبة ومالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني الموالي:

الشكل رقم 3-4: نسبة أفراد العينة حسب مدى تناسب منصبهم مع تخصصاتهم

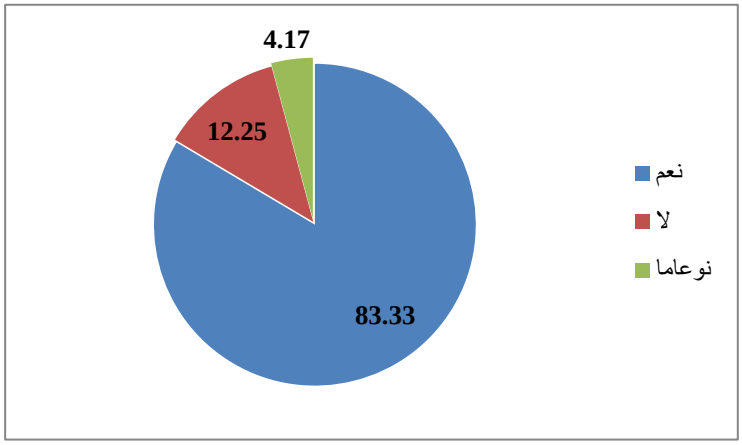

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

5.1 القيام بتكوين تحسين مستوى في المحاسبة:

لقد تم طرح هذا السؤال من أجل معرفة إذا كان أفراد العينة قاموا بتكوين تحسين مستوى في المحاسبة خلال السنوات الخمس الأخيرة، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-8: تصنيف أفراد العينة حسب قيامهم بتكوين تحسين مستوى في المحاسبة

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	17	70.83
لا	7	29.17
المجموع	24	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن نسبة معتبرة من أفراد العينة قاموا بتكوين تحسين مستوى في المحاسبة خلال الخمس سنوات الأخيرة و ذلك يدل على أن عينة الدراسة تمثل المجتمع، فهو على دراية لما يحدث في المجال المحاسبي وبهذه التكوينات يتماشون مع التطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية الجزائرية والمتمثلة في محاولة

إصلاح النظام المحاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ومحاولة تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، كما يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3-5: نسبة أفراد العينة تبعا لقيامهم بتكوين تحسين مستوى في المحاسبة

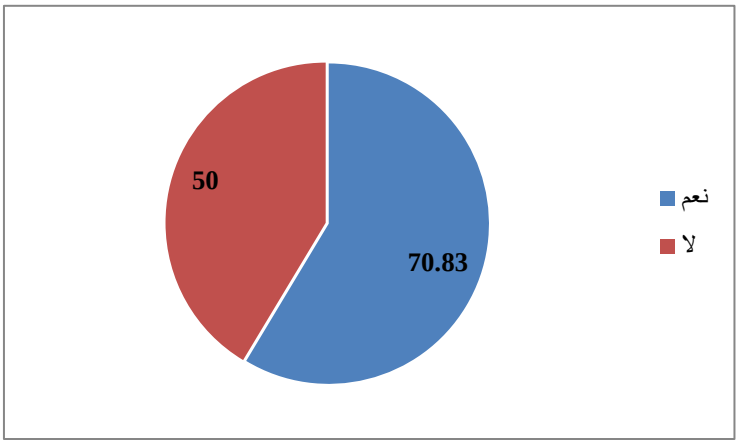

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

بعد تحديد خصائص العينة التي قمنا بتوجيه الاستبيان لها، سوف نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها من الإجابات الأسئلة المطروحة محل الدراسة، وبذلك نستطيع تكوين رأي حول التوحيد المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية ومحاولة تبنيها في الجزائر وكذلك أخذ فكرة حول التمويل التأجيري في الجزائر.

2- التوحيد المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية:

يرتبط هذا العنصر بالأسئلة الممتدة من السؤال السادس إلى غاية السؤال الرابع عشر، وتهتم هذه الأسئلة باستطلاع آراء المستجوبين حول مدى إطلاعهم على المعايير المحاسبية الدولية و دورها في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وكذلك استراتيجيات التوحيد المحاسبي و غيرها.

2-1السؤال السادس: والمتعلق فيما إذا كان أفراد العينة قاموا بالإطلاع على المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–9: تصنيف أفراد العينة حسب إطلاعهم على المعايير المحاسبية الدولية

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	21	87.5
لا	3	12.5
المجموع	24	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، معظم أفراد العينة قاموا بالإطلاع على المعايير المحاسبية الدولية حيث بلغت نسبة مشاركتهم 87.5% وذلك بحكم قيامهم بتكوين لتحسين مستواهم في المحاسبة وكذلك كونهم أكاديميين ومهنيين في هذا المجال فإن التغيّرات الواردة في المحاسبة على المستوى العالمي تفرض عليهم الإطلاع عليها، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3–6: نسبة أفراد العينة حسب إطلاعهم على المعايير المحاسبية الدولية

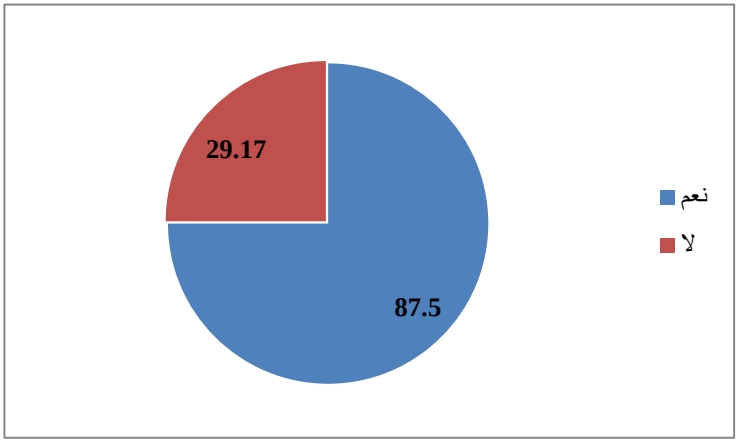

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

2.2 السؤال السابع: والمتعلق باستطلاع آراء المستجوبين حول ما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساعد على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-10: تصنيف أفراد العينة حول ما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يحقق التوافق المحاسبي الدولي

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	24	100
لا	/	/
المجموع	24	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق،يظهر لنا أن كل أفراد العينة لهم نفس وجهة النظر فيما يخص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومساهمته في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وذلك راجع إلى أن التوافق المحاسبي الدولي مبني على تبني الدّول نفس اللّغة المحاسبية واعتماد نفس المبادئ وذلك مستمد من فلسفة المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن تلخيص ذلك في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 3-7: نسبة أفراد العينة حول ما إذا كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساعد على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي

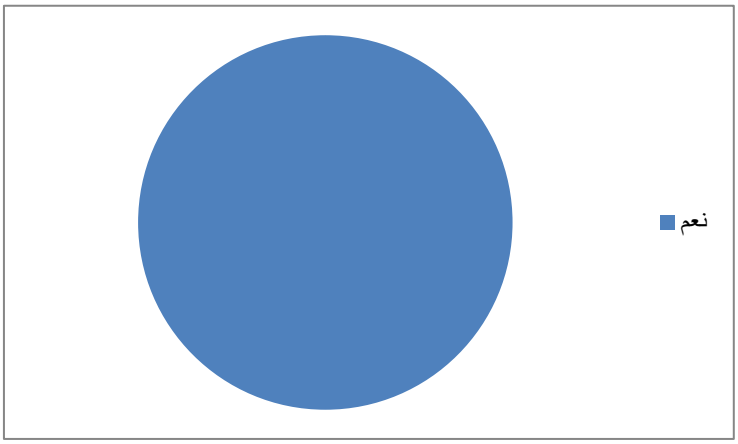

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

3.2 السؤال الثامن: والمتعلق فيما إذا كان هناك متابعة مستمرة من قبل المؤسسات للمعايير المحاسبية الدولية، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–11: نسبة أفراد العينة تبعا لمتابعتهم للمعايير المحاسبية الدولية

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	6	25
لا	13	54.17
نسبيا	5	20.83
المجموع	24	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق و التي أظهرت من قبل أغلبية أفراد العينة أن المؤسسات لا تتابع المعايير المحاسبية الدولية، حيث منذ تبني النظام المحاسبي المالي لم تطرأ عليه أي تغيّرات ليتماشى مع التغيّرات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 3–8: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول متابعة المعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات

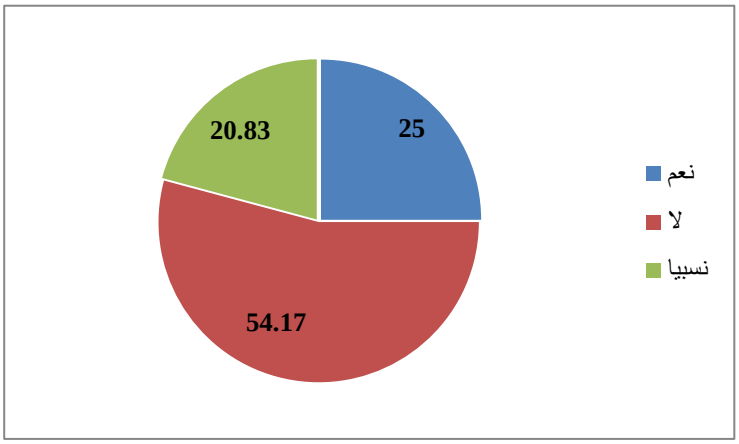

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

4.2 السؤال التاسع:والمتعلق بمدى توفق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي و التي قمنا بتلخيص نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–12: تصنيف أفراد العينة حسب مدى توافق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق المحاسبي

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	14	58.34
لا	5	20.83
نوعاما	5	20.83
المجموع	24	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق وبناءا على آراء المستجوبين فإن المعايير المحاسبية الدولية وفقت في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي و ذلك راجع إلى أن هذا الأخير مبني على فلسفة المعايير المحاسبية الدولية إلا أن التوافق المحاسبي لم يتحقق كلّيا لأن بعض الدول مازالت لا تطبق المعايير المحاسبية الدولية .

الشكل رقم 3–9: نسبة أفراد العينة حسب مدى توافق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق المحاسبي

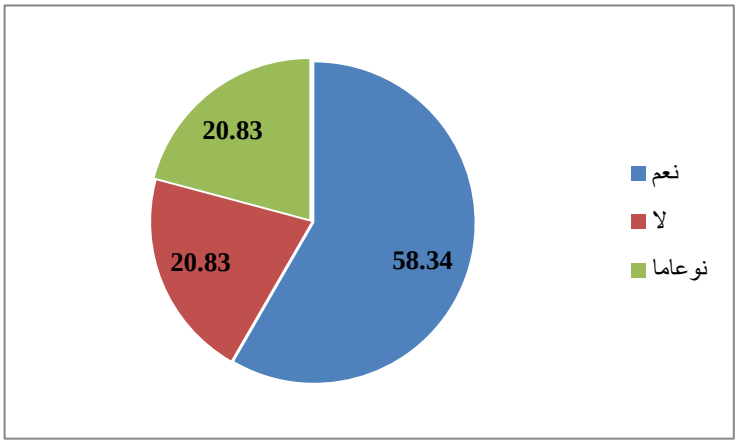

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

5.2 السؤال العاشر: والمتعلق بما إذا كان لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية في الجزائر، و الذي نلخص نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-13: تصنيف أفراد العينة حول مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الممارسة المحاسبية في الجزائر

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	19	79.17
لا	5	20.83
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال آراء المستجوبين المبينة في الجدول أعلاه و التي تتعلق بما إذا كان لتطبيق المعايير لمحاسبية أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية في الجزائر، والتي أظهرت أن لها تأثير إيجابي وذلك كون النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية وجد الحلول لبعض المشاكل والنقائص التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني و يمكن تمثيل ذلك في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 3-10: نسبة أفراد العينة حول مدى تأثير تطبيق م م د على الممارسة المحاسبية في الجزائر

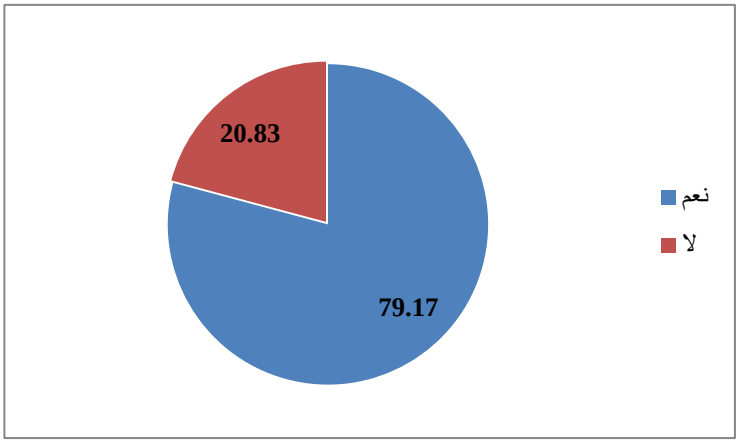

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

6.2 السؤال الحادي عشر: والمتعلق بدرجة التزام المؤسسات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية و التي يتم تلخيص نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-14: تصنيف أفراد العينة سب درجة التزام المؤسسات بتطبيق م م د

البيان	التكرار	النسبة %
كامل	2	8.33
جزئي	21	87.5
لاتطبق	1	4.17
المجموع	24	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال استطلاع آراء المستجوبين حول درجة التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتي بيّنت أن هناك تطبيق جزئي للمعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات والموضّحة في الجدول السابق، وذلك راجع إلى أن المؤسسات تطبق فقط المعايير المحاسبية الدولية التي تتماشى مع وضعيتها، و يمكن تلخيص نتائج الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3-11: نسبة أفراد العينة حسب درجة التزام المؤسسات بتطبيق م م د

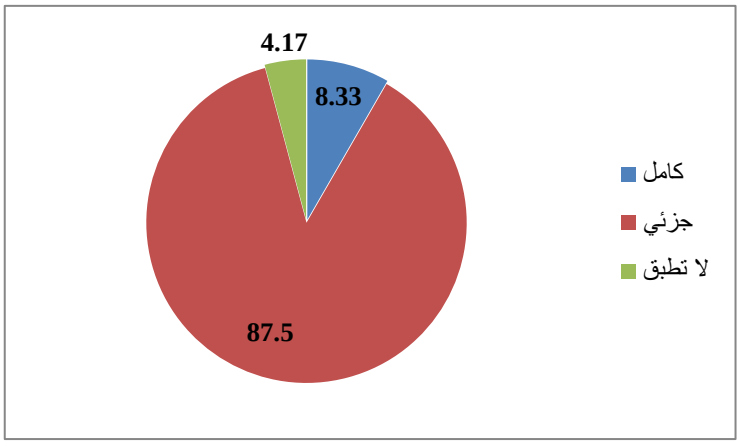

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

7.2 السؤال الثاني عشر: والمتعلق بالكيفية الملائمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3–15: تصنيف أفراد العينة تبعا للكيفية الملائمة لتطبيق م م د

البيان	التكرار	النسبة %
تطبيق المعايير الصادرة عن IASP دون تغيير	1	4.17
تكييف المعايير المحاسبة الدولية للظروف الأقتصادية في الجزائر	15	62.5
إصدار معاييروطنيةتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية	8	33.33
المجموع	24	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، يظهر أن أحسن كيفية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية حسب آراء أغلب أفراد العينة هي تكييفها مع الظروف الاقتصادية الدولية لأن البيئة الاقتصادية الجزائرية لها خصوصياتها و يتطلب ذلك إجراء بعض التعديلات على المعايير المحاسبية الدولية من أجل تطبيقها حتى تتماشى مع المناخ الاقتصادي الجزائري، و الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 3–12: نسبة أفراد العينة تبعا للكيفية الملائمة لتطبيق م م د

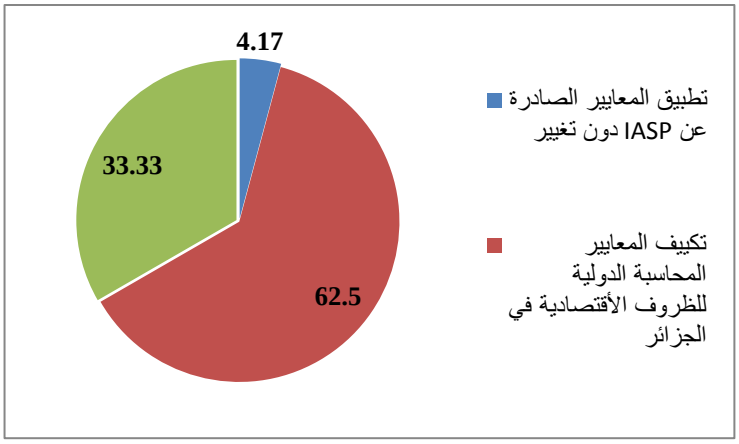

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

8.2 السؤال الثالث عشر: والمتعلق بموقف أفراد العينة من التوافق المحاسبي الدولي، و الذي يمكن تلخيص نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–16: تصنيف أفراد العينة تبعا لموقفهم من التوافق المحاسبي الدولي

البيان	التكرار	النسبة %
مع	22	91.66
ضد	2	8.34
المجموع	24	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، يظهر أن نسبة كبيرة من أفراد العينة مع التوافق المحاسبي الدولي وذلك كونه يسمح بتوحيد اللّغة المحاسبية وتسهيلات المعاملات بين الدّول وكذلك زيادة الشفافية والمصداقية في القوائم المالية الموّحدة، كما أن نسبة الأفراد الذين كانوا ضد التوافق المحاسبي تمثلت في أفراد العينة عديمي الخبرة، ويمكن تلخيص نتائج الجدول في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 3–13: نسبة أفراد العينة تبع لموقفهم من المعايير المحاسبية الدولية

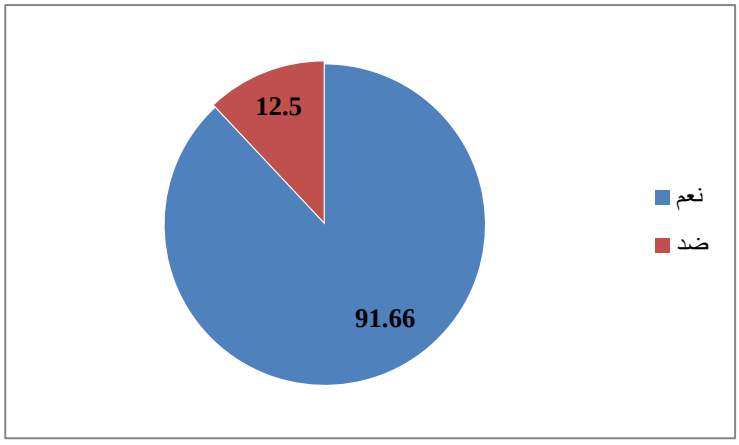

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

9.2 السؤال الرابع عشر: والمتعلق بأحسن إستراتيجية للتوحيد المحاسبي بحيث تم إقتراح أربعة إستراتيجيات وكانت أراء المستجوبين كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم 3-17: تصنيف أفراد العينة تبعا لأحسنإستراتيجية للتوحيد

البيان	التكرار	النسبة %
التقارب نحوIAS/IFRS	17	70.83
تفويض التوحيد لIASB	4	16.67
التوحيد الداتي	3	12.5
تفويض التوحيد لمنظمات التوحيد الأخرى	0	0
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، أغلب أفراد العينة يرون أن أحسن إستراتيجية للتوحيد المحاسبي هي التقارب نحو (IAS/IFRS) ولأن ذلك يسمح باعتماد المعايير المحاسبية الدولية من جهة ومن جهة أخرى تكييفها مع البيئة الاقتصادية الجزائرية، وفيما يلي الشكل البياني الذي يوضح نتائج الجدول أعلاه:

الشكل رقم 3-14: نسبة أفراد العينة لأحسنإستراتيجية للتوحيد المحاسبي

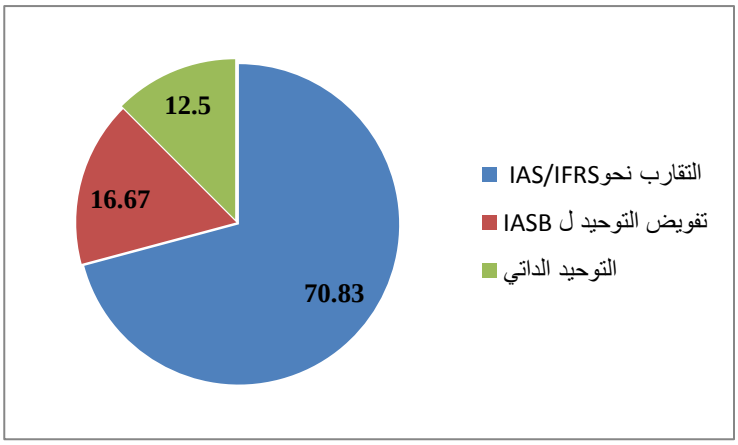

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

1- الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

يرتبط هذا العنصر بالأسئلة الممتدة من السؤال الخامس عشر إلى غاية السؤال التاسع عشر، وتتمحور أسئلة هذا العنصر باستطلاع آراء المستجوبين حول الإصلاح المحاسبي الذي اتبعته الجزائر من خلال تبني النظام المحاسبي وإذا ما كان هذا الأخير بديل للمخطط المحاسبي الوطني وكذلك مدى نجاح هذا النظام وأسباب تبنيه.

1.1 السؤال الخامس عشر، والذي يتعلق بما إذا كان النظام المحاسبي المالي هو أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني، و نتائج آراء المستجوبين حول هذا السؤال موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 3-18: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حولSCF

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	24	100
لا	/	/
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

حسب آراء المستجوبين المبينة في الجدول، فإن كل أفراد العينة يعتبرون النظام المحاسبي المالي أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني، وذلك كون SCF مستمد من المعايير المحاسبية الدولية فهو يقوم على جملة من المبادئ المستمدة من فلسفة المعايير الدولية وأيضا لاحتوائه على إطار تصوّري ينظم العمل المحاسبي، كما أن النظام الجديد وجد بعض الحلول التي كانت مطروحة على مستوى النظام القديم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 3-15: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول SCF

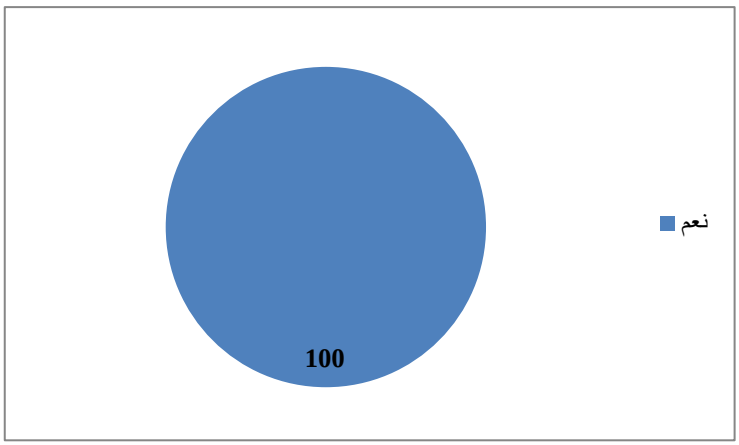

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

3.2 السؤال السادس عشر، والذي يتمحور حول ما إذا كانت الفترة بين صدور النظام المحاسبي المالي وتاريخ إلزامية تطبيقه كافية لتأهيل المؤسسات لتطبيق هذا النظام، وسيتم توضيح آراء أفراد العينة حول ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–19: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كانت فترة صدور SCF وإلزامية تطبيقه كافية

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	4	16.67
لا	20	83.33
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول، فإن أفراد العينة يجدون أن الفترة كانت غير كافية، فالنظام الجديد صدر في 2007 وبدأ تطبيقه فعليّا في المؤسسات إلى غاية 2010 وتعتبر هذه الفترة غير كافية، فالمؤسسات كانت بحاجة إلى الإطلاع ثم التعرف ثم التطبيق والانتقال الواجب إتباعه إلى النظام الجديد وكذلك يتطلب ذلك تكوين للمهنيين في المؤسسات والقيام بتربصات هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن إصلاح المنظومة القانونية والجبائية للتكيّف مع المستجدّات، فالتطبيق الكلي يتطلب نوع من التأقلم وعبر مراحل زمنية لتصحيح الإختلالات، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 3–16:نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كانت فترة صدور SCF وإلزامية تطبيقه كافية

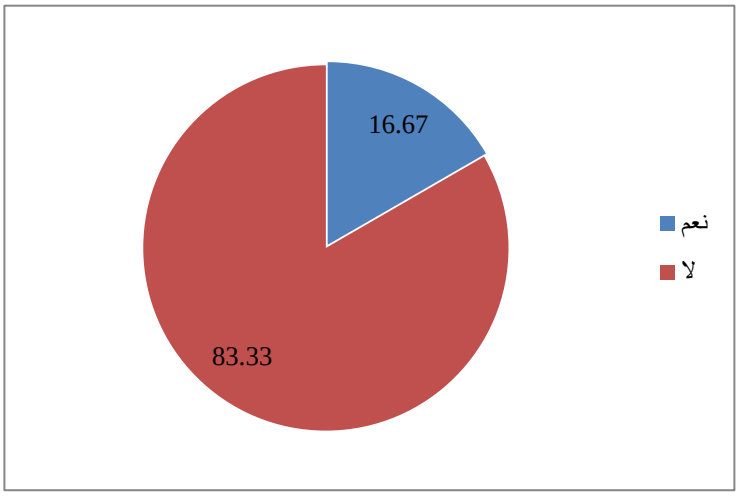

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

3.3 السؤال السابع عشر، والمتعلق بما إذا كانت القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية تعد طبقا لمعايير إعداد القوائم المالية الدولية، و الجدول أدناه يوضح نتائج أراء أفراد العينة حول هذا السؤال.

الجدول رقم 3–20: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول إعداد القوائم المالية

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	13	54.17
لا	7	29.17
نوعاما	4	16.66
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول يظهر أن القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية تعد طبقا لمعايير إعداد القوائم المالية الدولية، فمعايير إعداد القوائم المالية و كذلك المعلومات الواجب الإفصاح عنها مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية (و هو ما نصّ عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 01)، و يمكن تمثيل نتائج الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

الجدول رقم 3–17: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول إعداد القوائم المالية

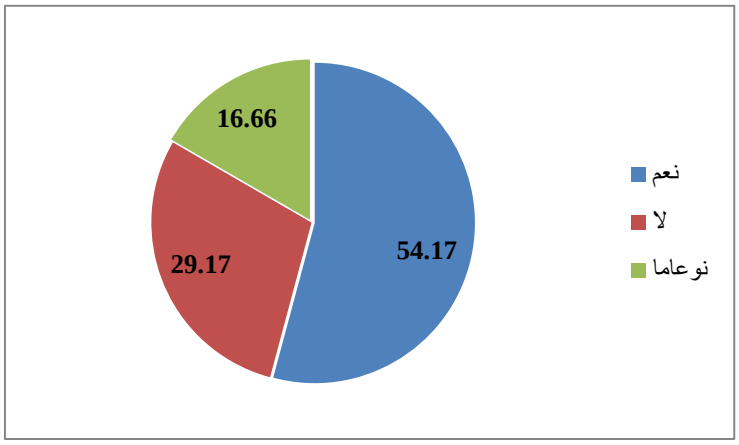

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

4.3 السؤال الثامن عشر، والمتعلق حول ما إذا كان المشرع صائبا في الإصلاح الذي قام به و ذلك بعد انقضاء 4 سنوات على تطبيق النظام المحاسبي المالي، و نتائج آراء أفراد العينة موضّحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-21: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذ كان المشرع صائبا في الإصلاح الذي قام به

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	19	79.17
لا	5	20.83
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول يتضح أن أكثر من 75% من أفراد العينة يجدون أن المشرع كان صائبا في الإصلاح الذي قام به و تبنيه للنظام المحاسبي المالي و هذا الوضع كان لابد منه فهو إلزامي للاندماج في الاقتصاد العالمي، فلم يكن هذا الإصلاح اختياري بل فرضته الظروف الاقتصادية الجديدة و انتشار و نفوذ الشركات متعددة الجنسيات، و يمكن تمثيل نتائج الجدول في الشكل البياني الموالي:

الجدول رقم 3-18: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذ كان المشرع صائبا في الإصلاح الذي قام به

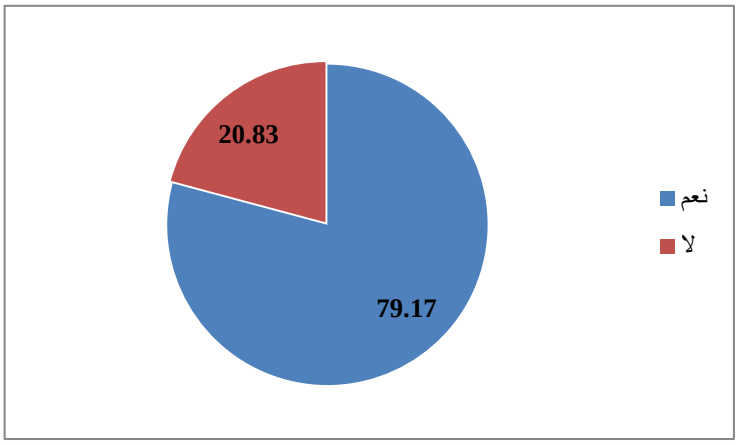

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

5.3 السؤال التاسع عشر والمتعلق بالمعلومات التي تتمتع بالخصائص النوعية المنصوص عليها في الإطار المفاهمي لـــ IASB إدا ما كانت تؤدي إلى جودة المعلومات المالية' ونتائج هذا السؤال الموضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم 3–22: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول المعلومات المالية

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	21	87.5
لا	3	12.5
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول، يظهر لنا المعلومات التي تتمتع بالخصائص النوعية المنصوص عليها في الإطار المفاهيمي لـــ IASB تؤدي إلى جودة المعلومات المالية من خلال آراء المستجوبين وبذلك يسمح لمستخدمي القوائم المالية الوثوق الكلي في هذه المعلومات الواردة فيها واعتمادها كأساس لاتخاذ القرارات، فالمعلومات تكون تتمتع بالشفافية والمصداقية، ويمكن توضيح ما سبق في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 3–19: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حوول جودة المعلومات المالية

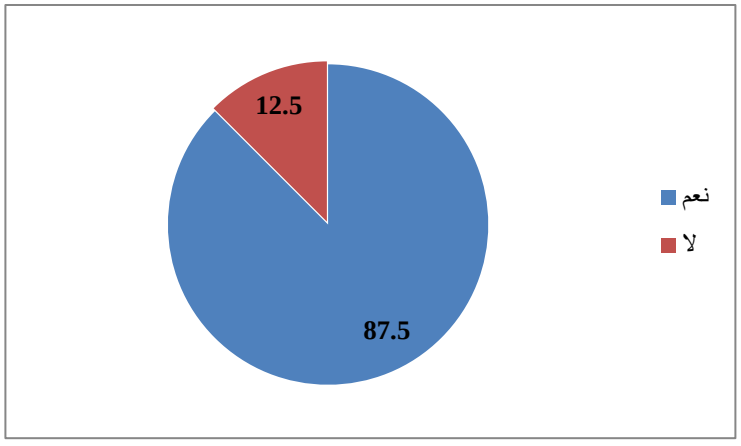

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

2- عقـــود الإيـــجار:

يرتبط هذا المحور بالأسئلة الممتدة من السؤال عشرون إلى غاية السؤال السابع و العشرون وتدور أسئلة هذا المحور حول استطلاع آراء المستجوبين حول عقود الإيجار، وأسباب اللّجوء إلي هذا النوع من العقود كذلك الامتيازات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يخص هذه العقود.

4-1 السؤال عشرون، والمتعلق بآراء المستجوبين حول مصدر سماعهم عن عقود الإيجار، حيث تم تقديم (04) خيارات، ونتائج ذلك ملخّصة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 3-23: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول عقود الإيجار

البيان	التكرار	النسبة %
في الحيات المهنية	16	66.67
في قراءت شخصية	14	58.33
في ملتقى أو يوم دراسي	7	29.17
أخرى	2	8.33
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال النسب الموضحة في الجدول أعلاه، فإن أغلب أفراد العينة سمعوا عن عقود الإيجار في حياتهم المهنية وذلك كون معظم أفراد العينة هم أساتذة جامعيين أو مسؤولين إداريين في مكاتب الخبرة المحاسبية، ويمكن تلخيص نتائج الجدول في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 3-20: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول عقود الإيجار

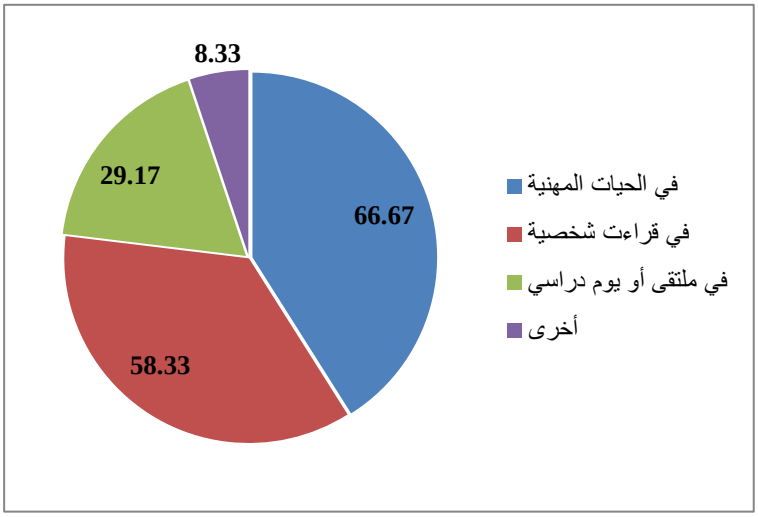

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

2.4 السؤال الواحد وعشرون، و يتعلق هذا السؤال بأسباب لجوء المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل، تم تقديم جملة من خيارات و كانت آراء المستجوبين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–24: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول أسباب لجوء المؤسسات إلى التمويل التأجيري

البيان	التكرار	النسبة %
ضعف الخزينة	7	29.17
المرونة في إستخدام التمويل التأجيري	13	54.17
نقص الضمانات التي تسمح بالحصوول على قرض بنكي	9	37.5
طبيعة الإستتمار	8	33.34
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال نتائج الجدول، وآراء أفراد العينة فإن المؤسسات تلجأ إلى هذا النوع من التمويل لأسباب عديدة أهمّها كون هذا النوع من التمويل يتميّز بالمرونة و كذلك في حالة نقص ضمانات المؤسسات التي يمكن أن تمنحها للحصول على قرض بنكي كما أن طبيعة الاستثمار تعتبر من أسباب اللجوء إلى هذا النوع من التمويل، و يمكن تلخيص نتائج الجدول في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 3–21: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول أسباب لجوء المؤسسات إلى التمويل التأجيري

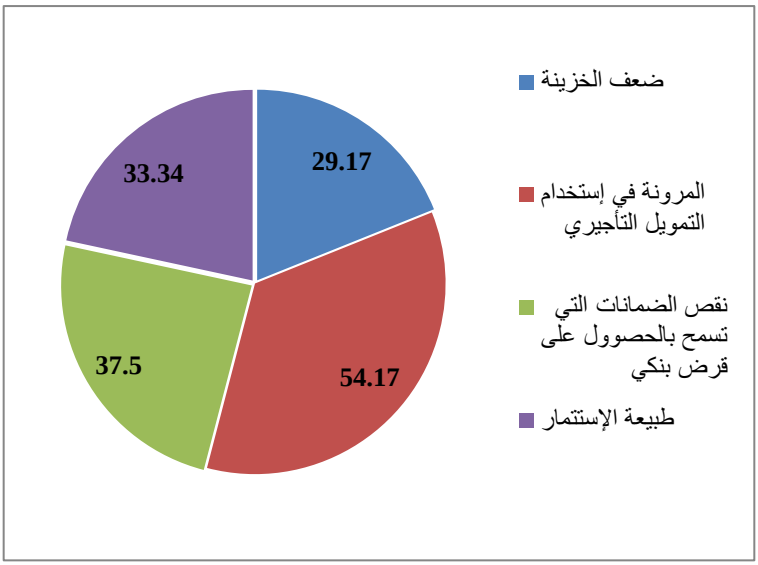

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

3.4 السؤال الثاني والعشرون، والمتعلق بآراء أفراد العينة إذا ما كان التمويل التأجيري يمنح امتيازات أكثر من القرض البنكي، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–25: تصنيف أفراد العينة حسب آرائهم إذا ما كان التمويل التأجيري أحسن من القرض البنكي

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	18	75
لا	6	25
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول يتضح أن التمويل التأجيري يقدم امتيازات أحسن من القرض البنكي لأن التمويل التأجيري يتميّز بالمرونة كما يمنح امتيازات جبائية (متعلقة بالرسم على القيمة المضافة) من جهة، و من جهة أخرى فإن دفعات الإيجار تكون عادة أقل من دفعات القرض البنكي، و الشكل الموالي يلخص نتائج الجدول:

الشكل رقم 3–22:نسبة أفراد العينة حسب آرائهم إذا ما كان التمويل التأجيري أحسن من القرض البنكي

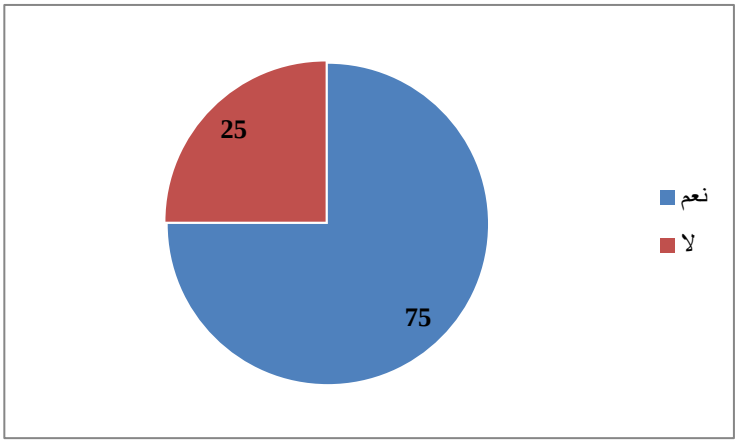

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

4.4 السؤال الرابع والعشرون، والذي يتمثل في آراء أفراد العينة حول ما إذا كان المخطط المحاسبي الوطني (PCN) قدم امتيازات فيما يخص عقود الإيجار والنتائج موضحة في الجدول:

الجدول رقم 3–26: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كان PCN قدّم امتيازات فيما يخص عقود الإيجار

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	11	45.83
لا	13	54.17
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول يتضح أن المخطط المحاسبي الوطني لم يقدم امتيازات فيما يخص التمويل التأجيري ، و يمكن توضيح ذلك في الشكل البياني الموالي:

الجدول رقم 3–23: نسبة أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كان PCN قدّم امتيازات فيما يخص عقود الإيجار

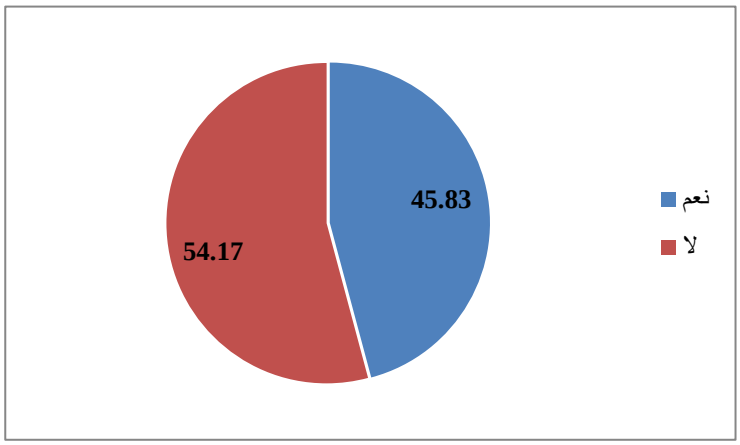

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

5.4 السؤال الخامس والعشرون، والمتعلق بما إذا كان SCF والتغييرات التي جاء بها لها تأثير ايجابي أو سلبي في اختيار المؤسسات التأجير التمويلي كنمط للتمويل، والجدول الموالي يوضح نتائج آراء أفراد العينة:

الجدول رقم 3–27: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول تأثير SCF على عقود الإيجار

البيان	التكرار	النسبة %
تأتير إجابي	15	62.5
سلبي	/	/
دون إجابة	9	37.5
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول يظهر أن التغييرات التي جاء بها SCF لها تأثير ايجابي في اختيار المؤسسات التأجير التمويلي كنمط للتمويل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 3–24: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول تأثير SCF على عقود الإيجار

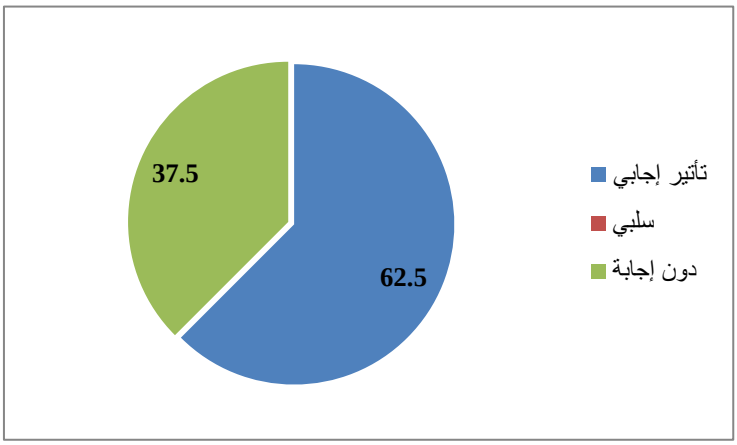

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

6.4 السؤال الخامس والعشرون، والمتعلق بما إذا كان التأجير التمويلي أحسن بديل(حقيقي) لتمويل المؤسسات، ويمكن تلخيص آراء المستجوبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3–28: تصنيف أفراد العينة تبعا لآرائهم حول ما إذا كان التمويل التأجيري بديل لتمويل المؤسسات

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	16	66.67
لا	8	33.34
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق، يظهر أن أفراد العينة يروون أن التمويل التأجيري يعتبر أحسن بديل أو كبديل حقيقي لتمويل المؤسسات كونه يتميّزبالمرونة وكذلك الامتيازات التي يمنحها، و يمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3–25: نسبة أفراد العينة حول ما إذا كان التمويل التأجيري بديل لتمويل المؤسسات

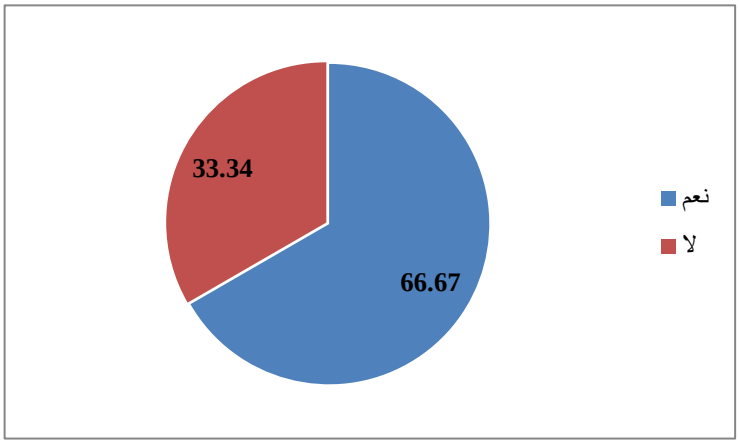

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

7.4 السؤال السادس والعشرون والمتعلق برأي المستجوبين حول الأحكام الصادرة في الجزائر و المتعلقة بالتمويل التأجيري، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا السؤال:

الجدول رقم 3–29: تصنيف أفراد العينة حسب آرائهم حول الأحكام الخاصة بعقود الإيجار

البيان	التكرار	النسبة %
مهمة	6	25
كافية	8	33.33
غير كافية	10	41.66
المجموع	24	100

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول، يتضح أن الأحكام الصادرة في الجزائر و المتعلقة بعقود الإيجار تعتبر غير كافية و تحتاج إلى تعديل، ويمكن تلخيص نتائج الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3–26: نسبة أفراد العينة حسب آرائهم حول الأحكام الخاصة بعقود الإيجار

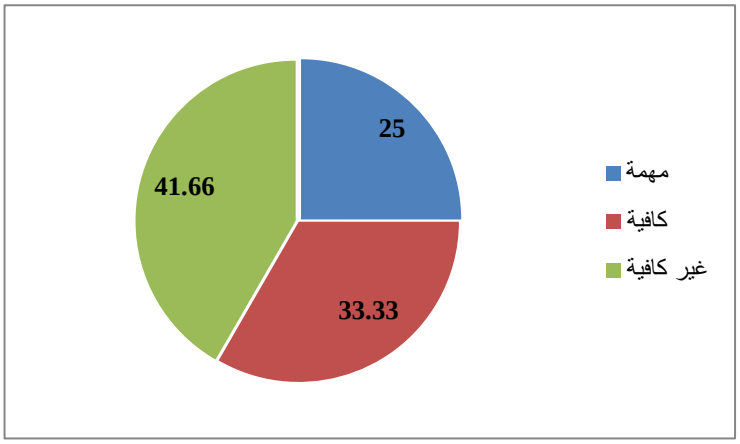

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

خاتمة الفصل:

يلعب الائتمان الإيجاري دورا بارزا في تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية، و ذلك من خلال منح أصحاب المشروعات فرصا إضافية لتمويل استثماراتهم، و مع انتشاره و تزايد حاجة المؤسسات إليه، ظهرت الحاجة لدى المحاسبين و المراجعين و غيرهم إلى دليل تطبيقي يمكّنهم من أداء أعمالهم بسهولة و وضوح، لذلك اهتمت العديد من الهيئات المهنية المحاسبية بمحاسبة الائتمان الإيجاري، من بينها لجنة معايير المحاسبة الدولية و التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر، و مع اندماج البيئة المحاسبية الجزائرية في البيئة المحاسبية الدولية من خلال تبني الجزائر لنظام محاسبي جديد يتلاءم و معايير المحاسبة الدولية، استوجب ذلك ضرورة وجود انسجام بين متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات و المؤسسات، و متطلبات تطبيق الأنظمة و القوانين و التشريعات المحلية المختلفة، من بينها تلك المتعلقة بالائتمان الإيجاري.

من خلال دراسة هذا الفصل، نستخلص ما يلي :

- إن الاهتمام بوضع معايير وأسس متعلقة بالائتمان الإيجاري، يعمل على تدقيق الاتساق في المعالجة المحاسبية بين المهنيين، مما يجعل القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات التي تتعامل بالائتمان الإيجاري قابلة للمقارنة مما يعزز مصداقيتها.
- حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق للإطار النظري للائتمان الإيجاري ثم لمحاسبة الائتمان الإيجاري وفق ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، ثم وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث تناولنا قواعد التصنيف والتسجيل والقياس والإفصاح عن هذه العقود في القوائم المالية لكل من المؤجر والمستأجر، قصد الوقوف على مدى وجود توافق بين محاسبة الائتمان الإيجاري وفق المعيار المحاسبي الدولي والنظام المحاسبي المالي الجزائري.

وقد تبيّن لنا مما سبق المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتوافق مع ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 الخاص بعقود الائتمان الإيجاري.

خاتمة عامة

حاولنا من تناولنا موضوع التوحيد المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية مع التطرق لحالة عقود الإيجار (IAS17)، معالجة اشكالية البحث التي تدور حول مدى توافق عملية التوحيد المحاسبي مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية،

ومن خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة و انطلاقا من الفرضيات الاساسية و باستخدام الوسائل والأدوات المشار إليها، يمكن عرض الخلاصة و الاستنتاجات، نتائج اختبار الفروض، نتائج الدراسة، التوصيات المقدّمة و آفاق البحث فيما يلي:

1/ الخلاصة والاستنتاجات:

يحضى موضوع التوحيد المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية باهتمام متزايد من طرف العديد من الأطراف، ومن خلال دراسة هذا الموضوع تم التوصل إلى ما يلي:

- إن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول أدى إلى ضرورة التوحيد المحاسبي ؛
- إن استخدام لغة واحدة مقبولة عالميا، وهي معايير الإبلاغ المالي يؤدي إلى توسيع الأعمال الاقتصادية بين الدول؛
- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية من أهم أدوات التطبيق العملي، فبناؤها يتطلب مراعاة البيئة المحيطة؛
- الجزائر كغيرها من الدول سارعت إلى التوحيد المحاسبي من خلال الإصلاح المحاسبي وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي الذي أتى بعدة استحداثات جديدة تتعلق خاصة بمحاولة تقريب الممارسة المحاسبية المحلية بالممارسة العالمية؛
- من خلال استعراض الجوانب المحاسبية لعقود الائتمان الايجاري من وجهة نظر معايير المحاسبة الدولية من خلال ما تضمنه المعيار الدولي الخاص بمحاسبة الائتمان الايجاري (IAS17) من طرق وأسس الاعتراف والقياس لهذه العقود في دفاتر المؤجرين والمستأجرين هذا من جهة ومن جهة أخرى تناولنا الجوانب المحاسبية لعقود الائتمان الايجاري من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي، توصلنا إلى وجود توافق بين هذا الأخير والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17.

2/ اختبار الفرضيات:

من خلال اختبار الفرضيات توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: يرجع انتشار المعايير المحاسبية الدولية و محاولات التوافق المحاسبي الدولية لاختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول و كذلك بروز الشركات متعددة الجنسيات؛

الفرضية الثانية: عملية التوحيد المحاسبي تجعل الدّول تتعامل بنفس اللّغة المحاسبية وذلك ما يجعل المعلومات تمتاز بالوضوح و الشفافية؛

الفرضية الثالثة: الائتمان الايجاري من أهم أدوات التمويل وذلك نظرا لمرونته وامتيازاته الجبائية؛

الفرضية الرّابعة: هناك توافق بين المعالجة المحاسبية للائتمان الايجاري وفق الـــــــــــــــــ SCF وIAS17، من حيث القياس والاعتراف لكن التوافق نسبي لانه يوجد بعض الاختلافات.

3/ التوصيات المقدّمة :

انطلاقا من دراسة موضوع البحث، وبعد التطرق لنتائجه المتوصل إليها يمكن في هذا المجال تقديم جملة من التوصيات فيما يلي:

- على الدول التي تسعى إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية ان تضع خطة محكمة وفق جدول زمني يهدف إلى تحقيق التوافق الدولي من خلال تكييف هذه المعايير مع بيئة الاقتصاد المحلي؛
- على الدولة الجزائرية أن لا تجعل النظام المحاسبي المالي جامدا بل يجب أن يتماشى هذا الأخير مع التغيرات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية؛
- ضرورة تطوير و تعديل الأحكام الصادرة في الجزائر و المتعلقة بالائتمان الايجاري؛
- فسح المجال للحوار بين المهنيين و الأكاديميين من خلال تنظيم الملتقيات والندوات وغيرها بهدف إزالة الغموض عن بعض الجوانب المتعلقة بالائتمان الايجاري.

4/ آفاق البحث:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، تبيّن لنا أن هناك جوانب أخرى للموضوع يمكن التطرق إليها من خلال دراسات أخرى، من بينها:

- محاولة التطرق إلى التوحيد المحاسبي مع الإشارة لإحدى المعايير الأخرى؛
- تناول موضوع الائتمان الايجاري من الناحية الجبائية،
- محاولة التطرق إلى الموضوع مع إجراء دراسة ميدانية لتحديد ما إذا كان هناك توافق بين المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي بصفة عامة أو فيما يخص عقود الايجار.